المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي

في بيت المقدس

1987 – 2015

تأليف
خالد إبراهيم أبو عرفة

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الثالث

مقاومة المقدسيين لصنوف الانتهاكات الإسرائيلية

مقاومة المقدسيين لصنوف الانتهاكات الإسرائيلية

أولاً: ركائز الاحتلال في الانتهاكات:

يجد المتفحص للواقع أن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية بحق القدس والمقدسيين، كان السبب المباشر الكامن وراء مقاومة الفلسطينيين للاحتلال بين الحين والآخر. وأن استعراض هذه الاعتداءات، يعني استقصاء مظاهر الانتهاكات المتعمدة من قبل سلطات الاحتلال تجاه كافة مناحي الحياة الفلسطينية في المدينة، والمتعلقة بالبشر، والحجر، والشجر، والمقدسات، كما يعني بيان مدى الدمار الهائل الذي نتج عن هذه الاعتداءات بحق المشهد العربي الإسلامي للمدينة، إضافة إلى المحاولات التي بذلها الاحتلال في مصادرة مستقبل الأجيال إلى المدى البعيد.

وقد استخدمت سلطات الاحتلال سياسة فرض الأمر الواقع في التهويد دون توقف، فأطلقت يد الجمعيات والمنظمات الاستيطانية لاقتراف كافة الجرائم في أحياء المدينة المختلفة، بإسناد كامل من الوحدات الأمنية الخاصة، مروراً بالوثائق اللازمة من الوزارات المتنوعة، وصولاً للجهات والمحاكم القضائية.

ولا يهدف هذا الفصل من الكتاب، استقصاء كافة الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية بحق المدينة المقدسة، كما لا يهدف التفصيل الدقيق للنماذج التي يتعرض لها، لذا فقد اختار الباحث تسعة انتهاكات رئيسية تقوم بها سلطات الاحتلال، لبيان مدى الهجمة الشرسة التي يتعرض لها الفلسطينيون، وأي هذه الانتهاكات استطاع المقدسيون مقاومتها والتقليل من حدتها. وهذه الانتهاكات هي: التهويد والأسرلة، والاستيطان، ومصادرة الأراضي والممتلكات، وانتهاك الأوقاف والمقدسات، والتهجير، والإبعاد، وهدم البيوت والمنشآت، وإقامة جدار الضم والتوسع، ومحاصرة الاقتصاد، وفرض الضرائب، والتوقيف والاعتقال.

وقد استندت سلطات الاحتلال إلى "ركائز" في تنفيذها للانتهاكات بحق القدس والمقدسيين. واتسمت هذه الانتهاكات بالمنهجية كونها ذات "تخطيط مركزي"، وهذه الركائز هي المخططات الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق العشرات من الأهداف

المحددة، وأهم هذه المخططات: مخطط تقسيم المدينة 1968، ومخطط إقليمي حول المدينة 1982، ومخطط الحوض المقدس، ومخطط الحدائق الوطنية التوراتية، ومخطط القدس الكبرى —القدس المتروبوليتانية— 1995، ومخطط إعادة فرز الأراضي والديموجرافيا 2000، ومخطط استكمال تهويد المدينة 2020[1].

ونفرد هنا ثلاثة أمثلة منها بمزيد من التوضيح:

1. مشروع مخطط 2020:

أعدت بلدية الاحتلال مخططاً إنشائياً لما يجب أن تكون عليه مدينة القدس سنة 2020، ويُقرأ عادة "مخطط عشرين عشرين"، وقد ظهرت أول ترجمة عربية له سنة 2004، والهدف من هذا المخطط استكمال تهويد المدينة ومحاصرة سكانها العرب تمهيداً لطرد النسبة العظمى منهم. حيث تمّ إعداد المخطط في أعقاب الكشف عن أن نسبة المقدسيين العرب قد وصلت إلى 35% من نسبة القاطنين في المدينة، بالرغم من كافة الإجراءات الإسرائيلية التي عملت على تهجير المقدسيين وخفض نسبتهم إلى الحد الأدنى، كذلك في أعقاب بعض الدراسات التي تنبأت بأن العرب الفلسطينيين ستصبح نسبتهم 55% في سنة 2040[2].

ويلاحظ على مخطط 2020، أنه يتجاهل بشكل كامل الاحتياجات التنموية الفلسطينية حتى سنة 2020. كذلك يهدف إلى تحويل الأحياء السكنية العربية إلى مناطق مكتظة بالسكان وغير قابلة للتطوير، مما يدفع السكان الفلسطينيين والأزواج الشابة تحديداً إلى النزوح خارج المدينة. كما يهدف المخطط إلى تكثيف الاستيطان في شمال القدس وجنوبها بهدف عزلها عن محيطها العربي ومن ثم يجعل الوجود العربي تابعاً ومشرذماً، ومرتبطاً كلياً بغرب المدينة، إضافة إلى أن المخطط يعطي اهتماماً بالغاً إلى ما أسماه الاحتلال "إعادة تطوير البلدة القديمة"، مما يعني هدم كافة الأبنية التاريخية التي يزعم المخطط أنها غير قابلة للترميم، والتي كان الاحتلال قد صنفها في سجل الأبنية الخطرة والآيلة للسقوط، وبالتالي استبدالها بإنشاءات توافق التصاميم والرموز التوراتية[3].

---

[1] مخططات هيكلية إسرائيلية، دراسة غير منشورة، مؤسسة باسيا، القدس، 2016/2/22.

[2] مجموعة من المؤلفين، **42 عاماً من الاحتلال – ملف القدس** (القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، كانون الأول/ ديسمبر 2009)، ص 41.

[3] جمال موسى نمر حاج علي، "الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة، من أوسلو 1993 وحتى 2010، وتأثيرها على مفاوضات الحل الدائم،" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، رام الله، 2012، ص 49.

ويقضي أحد بنود المخطط 2020 بمصادرة مزيد من الأراضي الفلسطينية والحد من البناء العربي، الأمر الذي سيؤدي تلقائياً إلى خفض فرص السكن، مما يعني لاحقاً حصول ضائقة سكنية كبيرة وارتفاع حاد في أسعار الأراضي وإيجار الشقق السكنية أو تملكها، وبالنتيجة هروب الفلسطينيين من داخل المدينة إلى خارجها ومحيطها، وهذا بدوره يدفع بسلطات الاحتلال لسحب إقامات هؤلاء الذين غادروا المدينة، وبذلك يتحقق الهدف الديموجرافي في تفريغ المدينة من العرب المقدسيين[4].

2. مخطط الحوض المقدس أو كيديم يورشلايم:

أعلنت سلطات الاحتلال في نهاية التسعينيات من القرن العشرين عن نيتها تنفيذ مخطط على الأراضي المحيطة بالبلدة القديمة والمسجد الأقصى المبارك، وأسمته "مشروع الحوض المقدس"، بحجة تطوير السياحة في مدينة القدس، وما يستلزم ذلك من تحسين للبنية التحتية، وحفر الأنفاق، وتعليق الجسور، ونصب القطارات الهوائية، وإقامة المشاريع الاقتصادية والثقافية وغير ذلك، كما جاء في المخطط المعلن[5]. وقد أصدرت السلطات المشروع في كتاب مصور يحمل اسماً عبرياً "كيديم يورشلايم"، ويعني: "القدس أولاً"، وتحوي صفحاته معالم المخطط القادم بالصور والوثائق والرسومات الهندسية المفصلة، لما ستكون عليه البلدة القديمة والمسجد الأقصى وما جاوره. وقد جاء في مقدمة الكتاب أنه عصارة دراسات وأفكار ومخططات تهدف إلى تغيير وضع الحوض التاريخي في البلدة القديمة وما جاورها، كعمل وطني يشارك به الشعب اليهودي[6].

وقد أنيطت مهمة إقامة مشروع الحوض المقدس بعددٍ من وزارات وسلطات الاحتلال، إضافة إلى التعاون مع جمعيات استيطانية متعددة، مثل جمعية إلعاد وعطيرت كوهانيم، لإخراج هذا المخطط إلى حيز الوجود، ومن خلاله تخطط سلطات الاحتلال لتجاوز عقبة كون معظم الأراضي المعنية، تابعة للوقف الإسلامي والوقف المسيحي في محيط

---

[4] نظمي الجعبة، **الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة**، ص 57.

[5] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، مخطط تهويدي ضخم قبالة المسجد الأقصى، موقع قناة فلسطين اليوم، 2015/2/24، انظر: http://www.paltoday.tv/

[6] عيسى القدومي، الحوض المقدس... ومستقبل القدس، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، 2015/6/20، انظر: http://www.aqsaonline.org/news.aspx?id=5980

المسجد الأقصى المبارك. وبواسطة مشروع الحوض المقدس وبذريعته، تستطيع السلطات كذلك هدم المنازل والأحياء، ومصادرة العقارات والأراضي والممتلكات، وتهجير وإبعاد السكان عن مكان سكناهم وعن مدينة القدس، وما تحاوله السلطات تجاه حيّ البستان وحيّ عين اللوزة الملاصقين للجهة الجنوبية من المسجد الأقصى، مثال صارخ على ذلك.

3. مخطط الحدائق الوطنية التوراتية:

تقوم سلطات الاحتلال باستغلال الأراضي الفلسطينية التي منعت السكان من البناء فيها، في مناطق الحوض المقدس المذكور في الفقرة السابقة، ومن ثمّ تسخيرها تحت مسمّى "الحدائق الوطنية"، وتحويلها إلى مناطق مشجرة و"منظمة" ومحروسة بالوحدات العسكرية والشرطية، ثمّ تقوم السلطات لاحقاً باستغلال هذه الحدائق لأغراض استيطانية أو عسكرية بحتة. وتقع هذه الأراضي في سفوح جبل النبي داود، والثوري، ووادي حلوة والبستان جنوباً، وأرض المقبرة الإسلامية وأراضي الوقف المسيحي شرقي سور المسجد الأقصى وسفوح جبل الطور شرقاً، وأراضي الصوانة وواد الجوز والشيخ جراح شمالاً[7].

وقد شرعت سلطات الاحتلال بتقسيم هذه الأراضي إلى ما أسمته "حدائق وطنية"، ومنعت المقدسيين من التصرف فيها أو الاقتراب منها، وشيئاً فشيئاً تحوّلت هذه الأراضي إلى محميات تابعة لأجهزة الاحتلال ومؤسساته، ففي جنوب المسجد الأقصى أعلنت السلطات عن تشييد قرية داود في المواقع العربية المسمّاة عين سلوان والبستان، وفي وادي جهنم شرقي المسجد الأقصى أنشأت السلطات مقبرة يهودية من خلال ملء الأراضي بمئات المقابر الوهمية غير المستغلة، ومن الجهة الشمالية للمقبرة أعلنت عن نيتها تنفيذ مشروع تهويدي أسمته "خاتم سليمان"، يقضي بهدم سوق الخضار المركزي للمقدسيين، والمسمّى سوق الحسبة، وإقامة مجمع استيطاني مكون من فندق ومركز تجاري إضافة إلى مرافق رسمية حكومية[8].

---

[7] الحدائق التوراتية لتطويق القدس العتيقة والأقصى، شبكة راية الإعلامية، 2015/6/8، انظر: http://www.raya.ps/

[8] المرجع نفسه.

ثانياً: التهويد والأسرلة:

قلنا في بدايات البحث إن مدينة القدس تحتل موقعاً مهمّاً في الفكر الاستراتيجي للاحتلال، وذلك بسبب الحاجة إلى الإبقاء على إجماع يهودي يدعم السيطرة والاحتلال، لذا فإن الإسرائيليين يزعمون أن مدينة القدس مدينة يهودية، وأنه لا حقّ للفلسطينيين والمسلمين فيها، وأن دعواهم تسندها حقائق تاريخية ودينية. ومن هذا المنطلق باشرت سلطات الاحتلال في تهويد المدينة منذ احتلالها بنقل وزارات إسرائيلية مختلفة إلى شرقيها، مثل وزارة العدل ووزارة الأمن الداخلي، بهدف إبراز السيادة الإسرائيلية المطلقة[9].

وكانت السنوات العشرون 1995–2015 تحديداً، سنوات بالغة الخطورة على المدينة من حيث تعرضها للتهويد، حيث انتهزت سلطات الاحتلال اتفاقية أوسلو وما تبعها من اعتراف وتطبيع مع عشرات الدول، ورأت ذلك بمثابة ضوءاً أخضراً للاستفراد بالمدينة المقدسة وإتمام تهويدها وطمس هويتها العربية والإسلامية[10].

ومن الأهمية بمكان التذكير بانعدام المخططات الجدية المقاومة لمشاريع الاحتلال وانتهاكاته، فلسطينياً وعربياً وإسلامياً. بل وصل الأمر إلى قيام جهات رسمية عربية وإسلامية، بفتح أبوابها للديبلوماسية الإسرائيلية على حساب المدينة ومقدساتها وسكانها الفلسطينيين.

1. التهويد الديني ومقاومته:

تركز التهويد للمدينة المقدسة منذ اليوم الأول لاحتلالها من خلال ثلاثة مسارات متوازية: أولها إيجاد "مدينة يهوديّة مقدّسة" موازية للبلدة القديمة بمقدساتها الإسلامية والمسيحية، ومشتركة معها في المركز ذاته. وثانيها تفريغ الأحياء الفلسطينية المحيطة بالمسجد الأقصى من سكانها، واستبدالها بالعائلات اليهودية المتدينة، والحدّ من قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى المسجد الأقصى والبلدة القديمة. وثالثها الترويج لمدينة القدس كمدينة يهودية[11].

---

[9] جمال موسى نمر حاج علي، مرجع سابق، ص 122.

[10] جميل حمامي وآخرون، **استشراف مستقبل قضية القدس في ضوء التطورات الراهنة**، أعمال لقاء القاهرة في 22 مارس 2005، مجلة فلسطين المسلمة، القاهرة، العدد 4، نيسان/ أبريل 2010، ص 30.

[11] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مستقبل القدس في ظلّ إجراءات التهويد، سلسلة تقدير استراتيجي (16)، آب/ أغسطس 2009، انظر: http://bit.ly/2iezeFH

وركز الاحتلال جهود التهويد في البلدة القديمة خصوصاً، فإضافة إلى استيلاء المستوطنين على حيّ المغاربة بعد تشريد أهله وهدم منازله سنة 1967، وكذلك استيلاء شارون على منزلٍ وسط الحيّ الإسلامي، فقد استولى الصهاينة على ما يقرب من مئة عقار فلسطيني، تمّ تحويلها إلى بؤر استيطانية قطنها قريباً من ثلاثة آلاف مستوطنٍ متدين، ثم شرعت السلطات ببناء المعابد التوراتية الضخمة في جوار المسجد الأقصى وداخل البلدة القديمة، أهمها بيت شتراوس Strauss House، وبيت الجوهر اليهودي Beit Haliba (Core House)، وكنيس الخراب Hurva Synagogue، وأوهل يتسحاق Ohel Yitzchak وغيرها[12].

اعتاد المقدسيون التصدّي لمحاولات قوات سلطات الاحتلال تهويد معالم المدينة، حيث تقوم النخب والمؤسسات المقدسية بإصدار بيانات الرفض والاستنكار فور إعلان السلطات عن أي إجراء أو انتهاك تهويدي، ثم يتبع ذلك نشاطات وفعاليات جماهيرية تندد بالانتهاك وتشجبه. وكمثال على ردود فعل المقدسيين أصدرت هيئة القوى الوطنية والإسلامية بياناً في 2010/3/16، استنكرت فيه نية سلطات الاحتلال افتتاح كنيس الخراب في البلدة القديمة غربي المسجد الأقصى المبارك، وقد طالبت الهيئة المقدسيين بالتصدي للمخطط الإسرائيلي ودوام الرباط في المسجد الأقصى والدفاع عنه. وقد لبّى الشبان المقدسيون النداء وقاموا بمظاهرات واحتجاجات في حيّ باب حطة داخل البلدة القديمة، وفي حيّ رأس العمود خارجها، ورشقوا قوات الاحتلال بالحجارة. ثم تجمع المئات من المقدسيين فجر الثلاثاء 2010/3/16، للصلاة أمام باب الأسباط رافضين الانصراف، بعد أن منعتهم قوات الاحتلال من الدخول للمسجد الأقصى، وقامت قوات الاحتلال باستخدام القوة، وقنابل الصوت، والغاز المسيل للدموع لتفريق المصلين. وقد ساد التوتر نهار الثلاثاء عدداً من الأحياء المقدسية، وتحديداً في رأس العمود، والعيسوية، ووادي الجوز، والطور، والصوانة، إضافة إلى حيّ باب حطة في البلدة القديمة، واشتعلت في مواجهة قوات الاحتلال، وأغلق المتظاهرون الطرقات أمام المركبات العسكرية، وقذفوها بالزجاجات الحارقة والأكواع الناسفة، فيما قام مقدسي في حيّ رأس العمود بإطلاق النار على شرطي إسرائيلي فأصابه بجروح[13].

---

[12] الكنس اليهودية بؤر احتلال بالقدس القديمة، الجزيرة.نت، 2015/8/28، انظر: http://bit.ly/2ier9Ro

[13] المقدسيّون حوّلوا مدينتهم إلى كرة من اللهب دفاعاً عن المقدسات والشباب المرابطون دافعوا بجرأة عن الأقصى، مجلة **فلسطين المسلمة**، العدد 4، السنة 28، نيسان/ أبريل 2010، ص 24، انظر: http://www.fm-m.com/2010/apr/9-1.php

2. تهويد المشهد العمراني:

عكفت سلطات الاحتلال على مواصلة تشييد الكتل الاستيطانية داخل البلدة القديمة وخارجها، إضافة إلى إقامة مئات المشاريع السياحية والإنشائية الحديثة، وإعطائها الوجه التوراتي والرموز التلمودية كلما أمكن، جنباً إلى جنب تعزيز البنية التحتية التي تصل غربي المدينة بشرقيها، من جسور وأنفاق ومرافق ووسائل مواصلات، إضافة إلى مشروع القطار الخفيف، ودعم ذلك كله بأحدث المستلزمات، وتحديداً الطرقات والشوارع التي يسلكها المستوطنون.

3. التهويد الثقافي و"عبرنة" المسميات والمقاومة الفلسطينية لذلك:

سلكت حكومات الاحتلال طرقاً وأساليب عديدة منذ احتلالها مدينة القدس، تهدف جميعها إلى تهويد الثقافة الفلسطينية وأسرلتها، ودفعها لتبني الرواية الصهيونية والتلمودية فيما يتعلق بالمدينة المقدسة والقضية الفلسطينية. وقد أرست حكومات الاحتلال لهذا الهدف مخططات شاملة، لعمل تغييرات ضخمة تساعد في التحوّل الثقافي من "الرواية الفلسطينية" إلى "الرواية الإسرائيلية"، وسيستعرض الكتاب بشكل موجز مخططات التهويد لمشهد المدينة، والمسارات السياحية، وعقد المهرجانات والمؤتمرات الموسمية، وكذلك مخطط عبرنة الأسماء والمسميات في مدينة القدس.

أ. تهويد مشهد المدينة:

حرصت سلطات الاحتلال على ترسيخ مسارات المشهد اليهودي الجديد في مدينة القدس، وقد نجحت في إتمام أحد هذه المسارات دون تمكن المقدسيين من مقاومته، بسبب أن المسار ينطلق من غربي المدينة باتجاه البلدة القديمة، وهو مسار مقبرة مأمن الله، المقبرة الإسلامية التي تمثل مشهداً تاريخياً متكاملاً لعروبة وإسلامية المدينة، حيث سيقام على أنقاضها متحفٌ لعرض التاريخ بالرواية الإسرائيلية، ويستمر المسار في اتجاه باب الخليل مروراً بعمارة المؤتمر الإسلامي ذي الزخرفة العربية الإسلامية، وكانت سلطات الاحتلال قد صادرت هذه العمارة سنة 1948 وحولتها إلى مبنى حكومي إسرائيلي، ثم يُكمل المسار إلى مجمع "مدينة داود الجديدة" ذي القباب المتعددة التي توحي بتواصل الطابع المعماري لغرب المدينة (ذي الطابع اليهودي) مع شرقيها في البلدة القديمة، ويمرّ المسار قبل دخول السور في قلب سوق ماميللا ذي المرافق السياحية التراثية المتنوعة، والذي شيد ليكون بديلاً عن الأسواق العربية السياحية في

البلدة القديمة، ثم يميل المسار نحو قلعة القدس التي صارت بعد التهويد تقوم بدور متحف "قلعة داود"، ثم مروراً عبر بؤر وبيوت استيطانية عديدة، إلى أن ينتهي المسار في ساحة البراق الملاصقة للمسجد الأقصى المبارك والتي أحكمت سلطات الاحتلال قبضتها عليها[14].

بينما نجح المقدسيون نسبياً في عرقلة المسار الآخر الذي شرعت سلطات الاحتلال بإقامته إلى الجنوب الشرقي من المسجد الأقصى، بهدف طمس العديد من الشواهد الإسلامية والمسيحية الغنية بالعقائد الدينية والجغرافيا التاريخية.

وينطلق المسار الذي قاومه المقدسيون من حيّ البستان وسط قرية سلوان، على بعد مئات الأمتار جنوب المسجد الأقصى المبارك، حيث أفشل السكان هدم الحي الذي يسكنه قريباً من ألف فلسطيني، حيث كانت نية السلطات وما تزال إقامة "حدائق الملك داود" مكان الحيّ، تمهيداً لتشييد وحدات ومرافق استيطانية تلمودية وتجارية وسياحية متنوعة، تتجه شمالاً نحو باب المغاربة ثمّ المواقع الأثرية الغنية بالقصور الأموية والعباسية، انتهاءً بساحة البراق مرة أخرى. وذلك بهدف قطع الأحياء العربية الجنوبية الشرقية عن المسجد الأقصى المبارك. وقد اضطرت السلطات إلى الاستمرار في مراحل المسار المختلفة، متجاوزة مقاومة السكان للخطوة الأولى المتمثلة في هدم الحي، حيث نجحت في تشييد عدد من المراكز والبؤر الاستيطانية في اتجاه المسار، وتحديداً "مسرح مدينة داود".

وبالرغم من أن بلدية الاحتلال حاولت مراراً، الادعاء بأنها تنوي هدم حيّ البستان بزعم تطويره وتنميته، إلا أن السكان المقدسيين رفضوا مخططات البلدية وادعاءاتها، واستطاعوا فرض أجندة احتجاجية وتوعوية على مدار الساعة، ممّا أدى إلى تعطيل مشاريع الاحتلال وإرباكها، بل تطوّر الحال إلى بروز جيل شبابي مقاوم، استطاع إشغال عناصر أجهزة الاحتلال الأمنية المختلفة قريباً من عشرة أعوام.

[14] نظمي الجعبة، "القدس القديمة ومحيطها: الانقلاب على المشهد الثقافي وتهويده،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 22، عدد 85، 2011، ص 26، انظر: http://www.palestine-studies.org/ar/mdf/abstract/37833

ب. تهويد قطاع السياحة:

عانى قطاع السياحة الفلسطيني في مدينة القدس منذ بداية الاحتلال من تراجع وصعوبات شديدة، بسبب سيطرة السلطات الإسرائيلية على هذا القطاع الخاص، وإقامتها أحدث الفنادق وأضخمها في شرق وغرب المدينة.

وقد عملت سلطات الاحتلال على خنق محال التحف الشرقية في القدس المحتلة والتي يبلغ عددها نحو 700 محل، عبر سياسات فرض الضرائب الباهظة، ومنع أعمال الترميم، ووضع صعوبات أمام إدخال منتوجات من الأراضي الفلسطينية، وقيام بلدية الاحتلال ببناء سوق يهودي للتحف الشرقية والهدايا التذكارية يدعى "سوق كاردو"، حيث يتم توجيه الوفود السياحية لهذا السوق المدعوم أصلاً من قبل وزارة السياحة الإسرائيلية[15].

وبينما كان عدد الغرف الفندقية في مدينة القدس سنة 1967، 2,000 غرفة فندقية، فقد هبط العدد في سنة 2015 إلى 1,100 غرفة. يقابلها ما يقرب من 100 فندق إسرائيلي تحتوي على 11 ألف غرفة فندقية، إضافة إلى 580 غرفة أعلنت سلطات الاحتلال بداية سنة 2015 عن نيتها تشييدها شرق مدينة القدس[16].

ج. مهرجان الأنوار التهويدي:

أطلقت سلطات الاحتلال أول مهرجان من هذا النوع سنة 2008، ثم صارت تطلقه سنوياً دون انقطاع. حيث تعرض بلدية القدس الإسرائيلية سلسلة عروض وأفلام ثلاثية الأبعاد وأمسيات غنائية راقصة، داخل وفي محيط أسوار البلدة القديمة في القدس. حيث تتمحور فعاليات المهرجان حول عروض ضوئية مختلفة تقام كلها في البلدة القديمة، بهدف تحويل معالم المدينة التاريخية وأسوارها وأبوابها العريقة إلى لوحات فنية، تحوي رسومات وتصاميم وأشكالاً ضوئية، وتختار البلدية آثاراً تاريخية كميدان للمهرجان بغرض تسليط أنظار الرأي العام المحلي والعالمي، إلى ما يزعم الاحتلال أنه تاريخ الشعب اليهودي[17].

---

[15] منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية، دائرة شؤون القدس، **مرجع سابق**، ص 57.

[16] رائد سعادة: استهداف صهيوني لـ"الكنز السياحي" بالقدس المحتلة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/1/18، انظر: palinfo.com/48854

[17] الاحتلال يستعد لإطلاق مهرجان "الأنوار" التهويدي بالقدس، وكالة صفا، 2015/5/31.

ويسعى القائمون على المهرجان في كل سنة، إلى استقطاب أكبر عدد من الزوار اليهود والسياح الأجانب لتجنيدهم لصالح روايته التهويدية. وتبادر بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، وبالتعاون مع المكاتب الإسرائيلية في وزارة السياحة وسلطة تطوير القدس ووزارة شؤون القدس، إلى عقد هذا المهرجان التهويدي[18].

وتربط الهيئة المكلفة برعاية المهرجان بين "الأنوار" وبين مسائل عقائدية يهودية، لا سيّما بـ"السيطرة، والحكمة، والخلاص، والقدسية، والخلود"، لذا تمّ إطلاق المهرجان عند حلول الظلام. وافتتحت إحدى فقرات المهرجان بمقولة إن "الملك داود هو الملك الأول الذي حوّل القدس لعاصمة لكل إسرائيل". كما أطلق على إحدى الفقرات اسم "أصل الحياة"، وتمّ عرضها بواسطة بئر مُضاء بالأنوار، وافتتحت بعبارة "لأن شعبك هو مصدر حياة". إضافة إلى أن المهرجان يصوّر القدس كأرض خلقت لـ"شعب الله" ومن أجله، حيث تسمّي التوراة الشعب اليهودي بـ"شجرة الحياة"، ويترجم المهرجان هذا المعنى بـ"شجرة الحياة" المُضاءة عند باب العمود[19].

د. "عبرنة" الأسماء والمسمّيات:

أقرت بلدية الاحتلال بشكل رسمي "عبرنة الأسماء والشعارات" في مدينة القدس العربية، وقد وضعت قائمة من 800 اسم أولي قيد التنفيذ. وقد شملت هذه القائمة أماكن دينية وتاريخية وأثرية، إضافة إلى أماكن وشوارع عامة. وتركزت هذه القائمة في البلدة القديمة ومحيط المسجد الأقصى والأسوار[20].

وكانت بلدية الاحتلال قد فرضت في السنوات التي تلت احتلال القدس —من باب الأمر الواقع— أسماء عبرية للعديد من الأماكن المقدسة والأماكن العامة العربية، ومن ذلك[21]:

---

[18] المرجع نفسه.

[19] نيفين خالد زواوي، أضواء على حقيقة المهرجانات اليهودية في القدس، موقع مركز الدراسات المعاصرة، 2013/6/18، انظر: http://bit.ly/2hWiMXE

[20] 800 اسم تهويدي جديد لشوارع عربية في القدس المحتلة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/9/21، انظر: palinfo.com/59462

[21] منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية، دائرة شؤون القدس، **مرجع سابق**، ص 19.

الاسم العربي	الاسم العبري	الموقع
المسجد الأقصى	هار هبايت	القدس
حي الشيخ جراح	شمعون هتسديق	شمال المسجد الأقصى
تلّ المشارف	موشي حاييم شابير	التلة الفرنسية
باب الخليل	عودة صهيون	ساحة باب الخليل
طريق سليمان	شارع المظليين	باب العمود وساحة اللنبي
طريق البراق	يهودا هاليفي	داخل السوق
تل الشرفة	جفعات همفتار	القسم الشرقي من هضبة الشيخ جراح
طريق المغاربة	رحوف بيت محسي	داخل السور
طريق الواد	رحوف هجاي	بين باب العمود وباب السلسلة
حارة الشرف	بسغات لمدخ	داخل السور
سوق الحُصُر	حياد	داخل السور
عقبة درويش	حفير حاييم	داخل السور
عقبة غنيم	شوفيه هالكوت	داخل السور
طريق العزيز	هحيم	داخل السور
مطار القدس	عطروت	قلنديا، مطار القدس
ساحة هيئة الأمم	صهيون	خارج السور
حي وادي حلوة	معاليه دافيد	جنوب المسجد الأقصى
بلدة سلوان	عير دافيد	جنوب المسجد الأقصى
حي عين اللوزة	معاليه هشالوم	جنوب المسجد الأقصى

هـ. مقاومة التهويد الثقافي:

قاوم الفلسطينيون ادعاءات الاحتلال إزاء التهويد الثقافي، ونشروا أفكاراً تضحد الادعاءات الإسرائيلية في الحق الديني والتاريخي في فلسطين والقدس، كما نشروا في السياق ذاته أدبيات متنوعة لمفكرين عرب وعلماء مسلمين تفند هذه الادعاءات، وبينوا بالأدلة التاريخية والعلمية بطلان هذه الادعاءات الإسرائيلية وزيفها[22].

[22] عبد الوهاب المسيري، **مرجع سابق**.

وأقام الفلسطينيون مؤسسات تعليمية واجتماعية وأدبية، بهدف المحافظة على الثقافة الفلسطينية الأصيلة، وتحصيناً للأجيال من غزو الرواية الصهيونية. وتعدُّ مؤسسة دار الطفل العربي التي تأسست بعيد نكبة سنة 1948، نموذجاً للمؤسسات الثقافية المقدسية التي قامت بالدور الوطني الثقافي، حيث ترعى المؤسسة إضافة لسلكها التعليمي المدرسي والجامعي، متحف التراث الفلسطيني ودار إسعاف النشاشيبي في مدينة القدس[23]، و"الهيئة الشعبية المقدسية" لمقاومة الرواية الصهيونية[24]. كما دأبت الهيئات التدريسية الجامعية على تشجيع طلبة الدراسات العليا بتحقيق العديد من المخطوطات الأثرية، وكذلك كتابة الأبحاث العلمية التي تؤكد الرواية العربية الإسلامية للأرض والهوية، إضافة إلى فرض الهيئات الدراسية مساقات أكاديمية إجبارية في "دراسات بيت المقدس".

واعتاد المقدسيون التصدي لادعاءات الاحتلال وإجراءاته بالبيانات والنشرات، وكذلك عقد الندوات والمؤتمرات، وأقاموا في أحيان كثيرة المسيرات والاعتصامات. ودرج المقدسيون على هذه الفعاليات سنوياً وفي كل مناسبة.

4. "أسرلة" وتهويد السكان والمؤسسات:

خططت سلطات الاحتلال لتفريغ المدينة منذ اليوم الأول لاحتلالها، وذلك من خلال سياسات التهجير والإبعاد، وقررت أسرلة ما تبقى من سكانها ومنحهم الجنسية الإسرائيلية، بهدف قطع الطريق على الحديث عن عروبة سكانها وهويتهم الوطنية، إلا أن سلطات الاحتلال لم تستطع تخفيض عدد الفلسطينيين بشكل ملحوظ مما جعلها توقف سياسة التجنيس عند الرقم 12 ألف. وقد حاولت سلطات الاحتلال تهويد المؤسسات إلى جانب تهويد السكان، فقامت بالسيطرة على عدد من مؤسسات المدينة وفرض برامجها وخططها عليها، ومن هذه المؤسسات شركة القدس للكهرباء.

أ. محاولات تهويد المؤسسات: شركة كهرباء القدس مثالاً:

تمثل محاولة الاحتلال السيطرة على شركة كهرباء القدس، مثلاً بارزاً في جهود الاحتلال الرّامية لاغتصاب المؤسسات الفلسطينية المقدسية وتهويدها، وكانت أولى

[23] عزيز العصا، **العاصمة**، 2015/1/5، ص 30.

[24] سياحة الجذور: تثبيت للهوية المقدسية، الرسالة.نت، 2010/3/8.

خطوات الاحتلال للسيطرة على شركة كهرباء القدس بالرغم من تمتعها بالامتياز منذ عهد الانتداب البريطاني، قيامه بقصف بعض ممتلكاتها وأجهزتها في أثناء احتلال المدينة أوائل حزيران/ يونيو 1967 مما أدى إلى تعطيلها وإضعافها، وبمجرّد أن أعلنت "إسرائيل" عن ضمّ المدينة، صارت الشركة من وجهة نظر الاحتلال، مسجلة تلقائياً لدى مسجل الشركات الإسرائيلي. وفي خطوة لاحقة، صادرت قوات الاحتلال أسهم "أمانة العاصمة" في شركة الكهرباء والبالغة 8.2%، وبالتالي صارت السلطات الإسرائيلية شريكاً مهماً في الشركة، وفي سنة 1971، فرضت القوات وجود مندوبين اثنين في مجلس إدارة الشركة عن بلدية الاحتلال في المدينة، وفي سنة 1972 ظهرت بوادر خضوع الشركة العربية لضغوط الاحتلال، إذ اضطرت إلى ربط بعض شبكاتها بالشركة القطرية الإسرائيلية، من أجل استكمال تغذية منطقة امتيازها بالتيار الكهربائي. وباتت شركة كهرباء القدس ترزح تحت الديون مع سنة 1979، لصالح شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، التي تحاول بشتى الطرق تهويد الامتياز والسيطرة على صلاحيات الشركة العربية، حتى وصل الأمر بالإسرائيليين أن ناقشوا موضوع السيطرة على الشركة في إحدى جلسات مجلس الوزراء الإسرائيلي[25].

ب. مقاومة تهويد شركة كهرباء القدس:

لم تستسلم إدارة شركة كهرباء القدس العربية للمحاولات الإسرائيلية في السيطرة على مقدراتها. وقد آزر الموظفون والعمال شركتهم في أصعب الأوقات، كما استمروا يقفون المواقف الوطنية في كافة الأحداث والمناسبات، ويصدرون البيانات المختلفة الداعية إلى التمسك بهوية الشركة العربية الوطنية والمندّدة بالنوايا الإسرائيلية، وما يزال المقدسيون يخوضون معارك قانونية وقضائية مفتوحة في الدفاع عن هوية الشركة وامتيازها وصلاحياتها.

5. تهويد القطاع التعليمي ومقاومته:

حاولت الحكومات الإسرائيلية منذ احتلالها لمدينة القدس، فرض المناهج الإسرائيلية على المدارس والمؤسسات التعليمية الفلسطينية، بهدف إلغاء الرواية الفلسطينية للأرض والقضية، وإحلال الرواية الإسرائيلية الصهيونية مكانها تدريجياً. وقد قامت سلطات

[25] روحي الخطيب، **مرجع سابق**، ص 96.

الاحتلال بعدد من الإجراءات للتأثير على الواقع التعليمي الفلسطيني فور احتلالها القدس سنة 1967، ومنها:

- إلغاء القوانين الأردنية، وخصوصاً قانون التربية والتعليم الأردني رقم 16 لسنة 1964، واستبدالها بالتشريعات والقوانين الإسرائيلية وإغلاق المحاكم النظامية الأردنية.
- الاستيلاء على جميع الأبنية المدرسية التي كانت تابعة للحكومة الأردنية، وإلحاقها بجهاز المعارف الإسرائيلية والبلدية.
- محاولات تطبيق المناهج الإسرائيلية المعمول بها في المدارس العربية في "إسرائيل"، وخصوصاً المتعلقة بالعلوم الإنسانية البحتة، كالتاريخ والجغرافيا والمجتمع، بهدف تشويه الهوية والانتماء القومي العربي لدى الأطفال الفلسطينيين.
- إهمال البنية التحتية لقطاع التعليم، حتى تظل غير قادرة على مواجهة زيادة أعداد الطلبة وموائمة متطلبات تطوير عملية التعليم[26].

وما تزال سلطات الاحتلال تضع نصب أعينها أسرلة المنهاج التعليمي الفلسطيني وإخضاعه للرواية الإسرائيلية. فعدى عن سياسة إحتواء المدارس العربية ضمن "مدارس المعارف والبلدية" الإسرائيلية، لا تكف السلطات عن ترغيب وترهيب المدارس العربية، وقد صرح وزير التعليم الإسرائيلي نفتالي بينيت Naftali Bennett أواخر كانون الثاني/ يناير من سنة 2016، أنه يجب إعطاء دعم ومساندة لكل مدرسة تختار تعليم المنهاج الإسرائيلي، وقال: "أريد أن أساعد في عملية الأسرلة". وكشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في 2016/1/30 عن خطة إسرائيلية جديدة في وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية تقضي بتقديم دعم مادي لكل مدرسة ترضى أن تتحول للمنهاج الإسرائيلي[27].

أ. واقع المسيرة التعليمية في مدينة القدس:

- بلغ عدد الطلبة الفلسطينيين في "مدارس المعارف والبلدية" الإسرائيلية في العام الدراسي 1995/1994، 21,186 طالباً وطالبة، ثم قفز في عام 2010/2009، إلى

[26] جمال موسى نمر حاج علي، مرجع سابق، ص 31.

[27] الميزانيات مقابل المنهاج الأسرائيلي في القدس المحتلة، وكالة معا، 2016/1/30.

39,084 طالباً وطالبة، أي بزيادة مقدارها 84.5%. وبينما وصل النقص في الغرف الصفية في عام 2006/2005 إلى 1,350 غرفة صفية، فقد وصل عام 2015 إلى 2,300 غرفة صفية، ويقدر الخبراء حاجة السكان بثلاثين مدرسة من الحجم الكبير لتغطية النقص الحاصل في الغرف الصفية، ولاستبدال الأبنية المستأجرة غير المخصصة أصلاً للاستخدام المدرسي[28].

- يعدُّ التسرب من المدارس مشكلة حقيقية، وقد وصلت نسبة التسرب من المدارس إلى نحو 7% مع بداية العام الدراسي 2010/2009، وهو ما يمثل 6,991 طالباً وطالبة في الفئة العمرية 5–18 عاماً[29].
- لم يقتصر تأثير سياسات العزل الإسرائيلية على حرمان مئات الطلبة والمعلمين من حرية الحركة والوصول إلى مدارسهم، سواء كانوا من حملة هوية الضفة أم هوية القدس، بل إن شبكة الحواجز العسكرية قد أثرت بشكل مباشر وسلبي على المجريات اليومية لعملية التعليم في القدس، إذ إنها تتسبب في عرقلة المعلمين والطلاب، وتعريضهم للتفتيش والانتظار والإهانة والضرب أحياناً، أو منعهم من الدخول إلى القدس أحياناً أخرى[30].
- تواجه جامعة القدس، وهي الجامعة الفلسطينية الوحيدة في المدينة المحتلة، إجراءات واستفزازات مستمرة من سلطات الاحتلال الإسرائيلية بهدف محاصرتها وإجبارها على النزوح عن المدينة التي تحمل اسمها. إضافة إلى عدم اعتراف السلطات الإسرائيلية بالشهادة العلمية الصادرة عن جامعة القدس، ممّا يحرم خريجيها من العمل في القدس[31].

ب. انتهاك حرمة المؤسسات التعليمية:

اعتادت قوات الاحتلال في أثناء الانتفاضات والمواجهات، على اقتحام المؤسسات التعليمية العربية بحجة البحث عن "طلبة مشاغبين"، وكذلك إغلاق المؤسسات لأيام وأسابيع عديدة، وقد عانت هذه المؤسسات من تعويق وتشويش كبيرين في أثناء

---

[28] نظمي الجعبة، **الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة**، ص 48.

[29] منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية، دائرة شؤون القدس، **مرجع سابق**، ص 57–58.

[30] **المرجع نفسه**، ص 57.

[31] **المرجع نفسه**.

الانتفاضة الأولى والثانية. كما شهدت الانتفاضة الثالثة وتحديداً سنة 2015 أعلى نسبة انتهاكات واقتحامات للمؤسسات التعليمية من قبل قوات الاحتلال. ولم تستثن السلطات المدارس الواقعة داخل ساحات المسجد الأقصى المبارك والبلدة القديمة. وقامت السلطات الإسرائيلية باقتحام عدد من المدارس في قرى صور باهر، وجبل المكبر، وسلوان، والعيسوية، والطور، واعتقلت بعض الطلبة من داخل الصفوف مستعينة بالكلاب البوليسية، وقامت أحياناً برش المياه العادمة على المدارس بصورة متعمدة، كذلك تعمدت إلقاء القنابل الصوتية والأعيرة المطاطية تجاهها، بل وأطلقت الرصاص الحي أمام أبواب عدد منها. كما نصبت قوات الاحتلال حواجز ومكعبات إسمنتية في شوارع المدراس ووأوقفت الطلبة للتفتيش، قبل وبعد انتهاء الدوام المدرسي، تحديداً في أحياء رأس العمود، وجبل المكبر، والعيسوية، والطور[32].

ج. مقاومة المقدسيين لسياسة تهويد التعليم:

رفض الفلسطينيون تدخل سلطات الاحتلال في المسيرة التعليمية منذ اليوم الأول للاحتلال. فقد أبى عدد من المديرين والمدرّسين الفلسطينيين تدريس المنهاج الإسرائيلي، وقامت قوات الاحتلال على أثره باعتقال عدد من هؤلاء المدراء والمدرّسين، كما أغلقت مكتب التربية والتعليم، تبع ذلك رفض معظم المعلمين الفلسطينيين العمل في المدارس التابعة لوزارة المعارف الإسرائيلية، وتوجهوا للمدارس الأهلية التي بقيت تدرّس المنهاج الأردني[33].

وفي سياق صمودهم، أنشأ الفلسطينيون مدارس حسني الأشهب نسبة إلى مديرها العام، ثم صار يطلق عليها مدارس الأوقاف، حيث استقطبت أعداداً كبيرة من الطلبة المقدسيين، وعُدَّت امتداداً لمديرية التربية والتعليم التابعة للمنهاج الأردني، وحازت على نتائج تربوية سنوية أفضل بكثير من المدارس التي احتوتها بلدية الاحتلال ووزارة معارفها[34].

---

[32] حصاد 2015: تصعيد خطير في الأقصى... ارتقاء 34 شهيداً في القدس.. اعتقال 2297 مقدسياً، مركز معلومات وادي حلوة – سلوان، 2016/1/1.

[33] جمال موسى نمر حاج علي، مرجع سابق، ص 31.

[34] مجموعة من المؤلفين، **42 عاماً من الاحتلال – ملف القدس**، ص 90.

استمرت مقاومة الفلسطينيين لسياسة الاحتواء والترغيب والترهيب التي تنتهجها سلطات الاحتلال في حقّ المؤسسات التعليمية. ودأب الفلسطينيون على الصمود بوسائل شتى في وجه الأساليب المختلفة الهادفة إلى تهويد وأسرلة التعليم، فشكل الفلسطينيون اللجان المتعددة لمتابعة شؤون التعليم في المدينة، بهدف تفعيل دور مديرية التربية والتعليم الفلسطينية كمرجعية عامة لمؤسسات التعليم المختلفة، ومساعدة المديرية في تحقيق أهدافها التربوية، وكذلك الإبقاء على التواصل مع المواطنين وأرباب العائلة للمشاركة في الدور التربوي والوطني، إضافة إلى حثّ مؤسسات المجتمع المدني لمواصلة الضغط بالوسائل المختلفة من أجل استجلاب الدعم والمساندة العربية والأوروبية لمقاومة الاحتلال وردعه عن تهويد وأسرلة التعليم الفلسطيني[35].

6. تهويد القطاع الصحي:

فرضت سلطات الاحتلال منذ اليوم الأول لاحتلالها القدس قيوداً على الحركة في المدينة عموماً، وعلى مقدمي الرعاية الصحية والمرضى على السواء، وتعرقل السلطات في العادة ما يقرب من ثلاثمئة موظف وعامل في الخدمات الصحية الفلسطينية وعددٍ مشابه من المرضى، من الوصول إلى المستشفيات والعيادات كلّ صباح، وتؤخرهم على المعابر والحواجز ونقاط التفتيش، وتمنع البعض منهم من الدخول أصلاً.

وقد بادرت سلطات الاحتلال فور احتلالها المدينة، إلى اتخاذ الإجراءات الهادفة إلى إضعاف القطاع الصحي الفلسطيني في القدس، ومن ذلك الاستيلاء على بناية المستشفى الحكومي في حيّ الشيخ جراح في القدس، حيث تمّ تحويل البناية إلى مقرّ لوزارة الشرطة الإسرائيلية. وإغلاق عدد من المستشفيات والعيادات، وأهمها: مستشفى سبافورد للأطفال التابعة لوزارة الصحة، ومستشفى دار العجزة الحكومي الوحيد داخل البلدة القديمة، وإغلاق العيادات الطبية وبنك الدم الوحيد في المدينة، إضافة إلى إغلاق المختبر الطبي ومركز مكافحة السّل[36].

---

[35] **المرجع نفسه.**

[36] اعتدال الأشهب، "مقاومة التهويد الثقافي والتربوي في مدينة القدس،" ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي للدفاع عن القدس، الدوحة، كانون الثاني/ يناير 2012، ص 19، انظر:
http://www.ucs-pal.org/images/pdf/aatdal.pdf

كما تعمدت سلطات الاحتلال تكرار اقتحام المستشفيات بذريعة ما تسميه بـ"الأسباب الأمنية"، وإعاقة التنمية والتوسع في البنية التحتية لمستشفيات شرقي القدس، من خلال وضع العراقيل في طريق التخطيط والبناء والتطوير. وكذلك فرضت الحصول على رخصة عمل على الممرضين والأطباء من وزارة الصحة الإسرائيلية، عدا عن كون معرفة اللغة العبرية شرطاً للحصول على الرخصة[37].

أ. انتهاك حرمة المؤسسات الصحية:

لم تسلم المؤسسات الصحية من الاعتداءات والتصعيد خلال سنة 2015، حيث اقتحمت قوات الاحتلال مستشفى المقاصد ستّ مرات، خلال أيلول/ سبتمبر، وتشرين الأول/ أكتوبر، وتشرين الثاني/ نوفمبر، تمّ خلالها اقتحام أقسامه وغرفه بحثاً عن مصابين خلال مواجهات جرت في مدينة القدس، حيث كان بحوزة قوات الاحتلال أسماء عدد من المصابين، وصادرت مخابرات الاحتلال جهاز حاسوب وكاميرات المراقبة التابعة للمستشفى[38]. واستهدفت قوات الاحتلال المستشفيات والمرافق الصحية بالاعتداءات المختلفة:

- فاستهدفت مستشفى المقاصد وقذفته بالمياه العادمة والقنابل الصوتية والغازية بحجة "تقديم العلاج لفتية اشتركوا بالمواجهات ولم يتم إبلاغ الشرطة بذلك"[39].
- كذلك اقتحمت قوات الاحتلال مستشفى المطلع في قرية الطور، وحاولت اقتحام مستشفى الهلال الأحمر في حيّ الصوانة، كما اقتحمت مركز "بلدنا الطبي" في قرية العيسوية بحجة البحث عن ملفات المصابين، واقتحمت مركز حيّ عين اللوزة التخصصي في سلوان، في محاولة لاحتجاز جثمان الشهيد الفتى أيمن العباسي[40].
- كما استهدفت قوات الاحتلال سيارة إسعاف الهلال الأحمر الفلسطيني، باعتقال مصابين من داخل السيارة تحت تهديد طاقمها بالاعتقال وإشهار السلاح،

---

[37] منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية، دائرة شؤون القدس، **مرجع سابق**، ص 60.

[38] حصاد 2015: تصعيد خطير في الأقصى... ارتقاء 34 شهيداً في القدس.. اعتقال 2297 مقدسياً، مركز معلومات وادي حلوة – سلوان، 2016/1/1.

[39] المرجع نفسه.

[40] المرجع نفسه.

إضافة إلى تفتيش طواقمها وإلقاء القنابل والأعيرة المطاطية عليها، ناهيك عن عرقلة وصولهم إلى موقع الإصابات[41].

ب. مقاومة المقدسيين:

دأبت اللجان الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني على تبني قضايا المستشفيات المقدسية وهمومها، ولطالما كان شغلهم الأساسي في جلب الدعم المطلوب من المال والعتاد واللوازم الطبية الضرورية من المانحين والجهات الأجنبية، إضافة إلى الهيئات العربية والإسلامية.

وقد استمرت المستشفيات المقدسية في أداء دورها المقاوم حتى في أحلك الظروف، وكنموذج لطبيعة ذلك الدور يروي أحد الأطباء الأجانب الذين يزورون فلسطين للتضامن مع قضيتها، كيف عمل مستشفى المقاصد في ظروف الانتفاضة الثانية (2000–2004)، حيث قال:

> زرت مستشفى المقاصد في مدينة القدس، وقد عولج 171 مصاباً بطلقات نارية في غضون ثلاثة أشهر في هذا المستشفى وحده. وأكثر من 700 فلسطينياً آخرين تعرضوا للضرب المبرح، وعولج أيضاً ما مجموعه 900 فلسطينياً بجروح بالغة سيظل نصفهم بعجزٍ دائم، وأصيب أكثر من 40 من هؤلاء بشللٍ دائم، ملأ الفلسطينيون —وثلثهم من الأطفال— جميع غرف المستشفى وممراته، وكانوا يعانون ليس من العظام المحطمة فحسب، ولكن من حياتهم المحطمة أيضاً، كما تسببت العيارات المطاطية بإلحاق العمى وكسور في العظام. وتسبب الغاز المسيل للدموع بحدوث التشنجات وفقدان الذاكرة والإجهاض، وتعرض الصغار والكبار للوفاة بسبب مضاعفات في التنفس[42].

ثالثاً: الاستيطان في مدينة القدس:

وضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي رؤية استراتيجية استيطانية للسيطرة على مدينة القدس سيطرة مطلقة، بحيث تشمل ضمّ أكبر مساحة جغرافية ممكنة من أراضي

---

[41] المرجع نفسه.

[42] مازن قمصية، **مرجع سابق**، ص 217.

الضفة الغربية إلى المدينة وإخضاعها للقانون الإسرائيلي. كما تشمل إيجاد أغلبية سكانية يهودية، في شرقي القدس تحديداً، لضمان التفوق العرقي والديني والثقافي لليهود في المدينة[43].

وقد نجحت سلطات الاحتلال في تطبيق مخططها الاستراتيجي الاستيطاني إلى حدّ كبير، ويمكن وصف تطوّر الاستيطان في القدس بعبارة "استيطان التسلل، ثمّ التغلغل، ثمّ الغزو، فالتوسّع"[44].

1. دوائر الاستيطان داخل المدينة وحولها:

تنقسم دوائر الاستيطان في مدينة القدس إلى طوقين رئيسيين حول البؤرة الاستيطانية المتمركزة في البلدة القديمة، إضافة إلى قاطع استيطاني يُسمى إي واحد إلى الشرق من المدينة[45].

أ. الاستيطان في البلدة القديمة:

يهدف الاستيطان المتمركز في البلدة القديمة، إلى إخضاع سكان البلدة الفلسطينيين للسيطرة الإسرائيلية، ومن ثم تهجيرهم إلى خارج المدينة، ويشمل الاستيطان ما يقرب من مئة بؤرة، عدا عن التجمع الاستيطاني الذي حلّ محل حارة اليهود وحيّ الشرف المغتصبين[46].

ب. الطوق الاستيطاني الأول:

وهو عبارة عن تكتلات استيطانية متتالية، تشكل هيئة القوس، وقد أقيمت أغلبيتها وسط الأحياء الفلسطينية في شرقي القدس، تطبيقاً لخطة وزير الإسكان الإسرائيلي الأسبق أريل شارون سنة 1990، والمسمّاة "26 بوابة حول القدس"، والمقصود منها بناء أحياء استيطانية يهودية داخل الأحياء العربية بهدف إعاقة نموّها وتهجير سكانها، وتبعد هذه المستوطنات عن المسجد الأقصى المبارك بين 2–4 كم هوائي، وهي مستوطنات: رامات أشكول Ramat Eshkol والتلة الفرنسية French Hill، اللتان

---

[43] نظمي الجعبة، **الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة**، ص 21.

[44] أحمد صدقي الدجاني، **الخطر يتهدد بيت المقدس**، ص 149.

[45] منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية، دائرة شؤون القدس، **مرجع سابق**، ص 22.

[46] **المرجع نفسه**.

أقيمتا على أراضي الشيخ جراح وشعفاط، والجامعة العبرية ومستشفى هداسا، وقد أقيما على أراضي أحياء الطور والعيسوية ووادي الجوز، ومعاليه هزيتيم Ma'ale ha-Zeitim ومعاليه دافيد Ma'ale David، وقد أقيما على أراضي سلوان ورأس العمود، ونوف تسيون Nof Zion على أراضي جبل المكبر، وآرمون هانتسيف على أراضي جبل المكبر وصور باهر، إضافة إلى عددٍ آخر من المستوطنات المكملة للهدف المذكور. ويبلغ عدد المستوطنين في هذا الطوق ما يقرب من 150 ألف مستوطنٍ[47].

ج. الطوق الاستيطاني الثاني:

ومن أهدافه، قضم أكبر مساحة ممكنة من الضفة الغربية لصالح الاستيطان في مشروع القدس الكبرى، وكذلك قطع التواصل الجغرافي ما بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، وما بينهما وبين المقدسيين. ويشمل هذا الطوق مستوطنات مركزية كبيرة، بينها عددٌ من المستوطنات ذات حجم أصغر، وأول هذه المستوطنات الكبيرة كفار عصيون Kfar Etzion، القائمة على أراضي بلدات الخضر وبيت فجار جنوباً، مروراً بأربع مستوطنات باتجاه الشرق الشمالي، وهي: آلون شفوت Alon Shvut، وروش تسوريم Rosh Tzurim وأليعيزر Elazar، وأفرات Efrat، ثمّ مستوطنة تكواع Tko'a القائمة على أراضي بيت لحم، يليها أربع مستوطنات أخرى هي: حداشا Hadasha، وجفعون Giv'on، وألموغ Almog، وهار حوماه، وقد أقيمت هذه المستوطنات على أراضي بيت لحم وجنوب القدس، ثم مستوطنة معاليه أدوميم إلى الشرق تماماً من مدينة القدس، وتبعد عنها 11 كم، وهي عبارة عن تكتل لعددٍ من المستوطنات الأخرى. ويكتمل هذا الطوق شمال غرب القدس بمستوطنتي جفعات زئيف Giv'at Ze'ev وبيت حورون Beit Horon، الواقعتين على أراضي بلدة بيتونيا والقرى القريبة منها، وبمستوطنتي هار جيلو Har Gilo وجفعات هماتوس Givat HaMatos جنوب غرب القدس، الواقعتين على أراضي بلدات بيت صفافا، وبيت جالا، وشرفات[48].

---

[47] **المرجع نفسه**، ص 23.

[48] **المرجع نفسه**، ص 24.

د. المشروع الاستيطاني إي واحد:

وهو حالة خاصة في الاستيطان، حيث يعدُّ هذا المشروع أحد أخطر مشاريع الاستيطان على عروبة وإسلامية المدينة، وقد تمّ الإعلان عنه سنة 1994، إلا أن تدخلات دولية أعاقت إقامة هذا المشروع مؤقتاً، ومن المفترض أن يقام على الأراضي الشرقية لمدينة القدس، والتي سبق أن صادرها الاحتلال من أراضي قرى الطور، وعناتا، والعيزرية، وأبو ديس. وقد انتهت سلطات الاحتلال فعلياً من تشييد المرحلة الأولى من المشروع والمتكونة من مقر قيادة للشرطة الإسرائيلية. ويهدف هذا المشروع إلى توسيع مستوطنة معاليه أدوميم التي تعزل المقدسيين عن أراضيهم ومحيطهم من الناحية الشرقية، بحيث تتصل المستوطنة بباقي المستوطنات الوسطى، وصولاً إلى داخل القدس الغربية. كذلك من المتوقع أن ينشئ الاحتلال على الأراضي المصادرة منطقة صناعية كبيرة، إضافة إلى أربعة آلاف شقة استيطانية وعشرة فنادق، هذا عدى عشرات المرافق التابعة، من مؤسسات أمنية واقتصادية وخدماتية وغير ذلك. ويهدف مشروع إي واحد إلى وقف تمدد الأحياء والقرى العربية التي سيقام المشروع على أراضيها المصادرة، وإلى ضرب التواصل الجغرافي بين البلدات والأحياء المقدسية وبين محيطها من بلدات وأحياء الضفة الغربية، وبالتالي شطب إمكانية قيام عاصمة فلسطينية في مدينة القدس[49].

2. الأهداف التفصيلية للاستيطان في القدس:

- الاستمرار في بناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة، لتقوم بعزل شرقي القدس، ضمن مفهوم حدود بلدية القدس، وقد تمّ ربط المستوطنات ببعضها، وربطها بالمستوطنات الواقعة شرق وشمال شرق المدينة، وربط كل هذه المستوطنات بغربي القدس، وذلك من خلال شبكة طرق سريعة ومريحة وجذابة للاستيطان[50].
- تفتيت الأحياء العربية وعزلها عن بعضها البعض، وحشر ما تبقى منها وعدم السماح لها بالتمدد الطبيعي لأغراض النمو والتطور، ما سيؤدي إلى تعزيز عوامل الطرد التدريجي للسكان الفلسطينيين باتجاه الضفة الغربية، أو حتى إلى خارج فلسطين. ومن ثم نقل مركز المدينة العربي إلى غرب القدس، إمعاناً في القضاء على وظيفتها المستقبلية كعاصمة للدولة الفلسطينية العتيدة[51].

---

[49] جمال موسى نمر حاج علي، مرجع سابق، ص 50.

[50] نظمي الجعبة، **الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة**، ص 21.

[51] **المرجع نفسه**.

- الحيلولة دون بقاء أيّ مناطق صناعية في القدس الشرقية، وتحويل الأيدي العاملة العربية إلى عمال خدمات أولية في القدس الغربية وباقي "إسرائيل"، بحيث ينشأ جيل غير مؤهل إلا للعمل الذي لا يحتاج سوى الكفاءة الجسدية[52].
- تصميم الضواحي الاستيطانية بأساليب بناء فاصلة تخدم الغرضين، المدني في حالة السلام، والعسكري في حالة الحرب.

3. واقع الاستيطان في مدينة القدس:

تصنف سلطات الاحتلال مستوطنات منطقة القدس من ناحية إدارية إلى قسمين:

القسم الأول: يتشكل من المستوطنات التي تقع داخل حدود البلدية والتي يبلغ عددها 18 مستوطنة، وتبلغ مساحتها الإجمالية نحو 19,834 دونماً (قرابة 19.83 كم^2)، وتحوي نحو 195 ألف مستوطنٍ.

القسم الثاني: المستوطنات التي تقع خارج حدود بلدية القدس وداخل حدود (محافظة القدس)، ويبلغ عددها 17 مستوطنة تحتل مساحة مقدارها نحو 24,090 دونماً (قرابة 24.1 كم^2)، وتحوي نحو 84 ألف مستوطنٍ، بالإضافة إلى 18 بؤرة استيطانية تمّ بناؤها ما بين 1996 و2005 وهدفت إلى ملء الأحياء العربية المقدسية ذاتها بالوجود اليهودي[53].

وتستمر سلطات الاحتلال في تشييد الوحدات الاستيطانية دون توقف، ففي تقرير لحركة السلام الآن Peace Now الإسرائيلية أواخر كانون الأول/ ديسمبر من سنة 2015، كشف التقرير أن السلطات تنوي إقامة 12 ألف وحدة استيطانية في مدينة القدس وبلدتها القديمة، منها 8,378 وحدة في الأراضي الواقعة بين أحياء الطور والزْعَيّم وعناتا، والتي تسمّيها سلطات الاحتلال إي واحد[54].

وقد كثفت الجمعيات الاستيطانية من نشاطها خلال سنة 2015، بدعم وغطاء من الحكومة الإسرائيلية، حيث استولت جمعية إلعاد الاستيطانية على عقارات في حيّ وادي حلوة ببلدة سلوان، جنوب المسجد الاقصى، عن طريق التسريب وتزوير

---

[52] **المرجع نفسه**.

[53] نظمي الجعبة، **الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة**، ص 17.

[54] التفكجي: حكومة الاحتلال مستمرة في إقامة "القدس الكبرى"، المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/12/29، انظر: https://www.palinfo.com/37197

الأوراق. وكانت جميعة عطيرت كوهانيم الاستيطانية قد استولت على العديد من العقارات. وقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومن خلال أذرعها المختلفة المسؤولة عن البناء في المستوطنات، بالموافقة على خطط وطرح عطاءات وإصدار تراخيص بناء في الضفة الغربية بما فيها القدس لنحو 17,376 وحدة سكنية منها 72% في منطقة القدس، وصادرت ما مجموعه 3,670 دونماً (نحو 3.67 كم^2)[55]، في حين بلغت حتى أواخر سنة 2015 ما عدده 19,822 وحدة سكنية استيطانية، بعضها نُفِّذ وبعضها قيد التنفيذ والبعض الآخر في انتظار إتمام إجراءات البناء[56].

وذكر تقرير أعده مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ونشره في 2017/1/3، أن ما تمّ الإعلان عنه من مخططات، وعطاءات، ومنح تراخيص بلغ نحو 27,335 وحدة استيطانية جديدة في مراحل البناء والتخطيط والمصادقة في أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة خلال سنة 2016. وأوضح المركز في تقريره، أن عمليات البناء الاستيطانية تركزت في محافظات القدس، وسلفيت، وبيت لحم، والخليل، ورام الله. وقال مدير المركز سليمان الوعري إن ارتفاعاً حاداً طرأ على مصادرة الأراضي بلغ 127% مقارنة بسنة 2015، فيما ارتفعت وتيرة البناء الاستيطاني بنسبة 57% عن سنة 2015. وتركزت المشاريع الاستيطانية الجديدة في مدينة القدس بنسبة 70% من عدد الوحدات الجديدة، بهدف تغيير طابعها الإسلامي المسيحي العربي وتهويدها[57].

4. اعتداءات المستوطنين:

اعتاد المستوطنون في مدينة القدس الاعتداء على الفلسطينيين بأشكال عديدة، تراوحت بين السخرية والشتم، وبين القتل بأدوات مختلفة. وقد ارتفعت وتيرة الاعتداءات على الفلسطينيين طردياً مع ازدياد أعداد البؤر الاستيطانية، داخل البلدة

---

55 ARIJ, The Israeli Violations in the Occupied Palestinian Territories - Annual Report 2015, Minitoring Israeli Colonization Activities, (POICA), http://www.poica.org/preview.php?Article=8887

56 تراخيص وخطط لبناء "17376" وحدة استيطانية أغلبها بالقدس ومصادرة "5416" دونماً، **الدستور**، 2016/1/4، انظر: http://bit.ly/1WeHXoy
نقلاً عن مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق في تقريره السنوي حول أبرز الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني خلال العام 2015.

57 127% من أراضي الضفة الغربية تمّ الاستيلاء عليها خلال 2016، موقع رام الله الإخباري، 2017/1/3، انظر: http://ramallah.news/index.php?ajax=preview&id=72039

القديمة وخارجها، وتنوعت أشكال الاعتداءات كذلك على الممتلكات وبيوت العبادة، فأحرق المستوطنون أجزاء من الكنائس المسيحية، وخطوا على أبوابها وجدرانها شعارات السخرية والاستهزاء.

وشهدت الفترة 1993–2000 أسوأ عمليات الاعتداء على فلسطينيين يعملون غربي المدينة أو قريباً من أحياء المستوطنين. ويشير الجدول رقم (5/ب) المثبت ضمن ملاحق الكتاب إلى تعرّض 14 مواطناً مقدسياً للاعتداء بالطعن من قبل مستوطنين إسرائيليين.

وقد أحصى مركز معلومات وادي حلوة – سلوان في سنة 2015 عشرات الاعتداءات من قبل مستوطنين على الفلسطينيين، تخللها خطف وحرق الطفل محمد أبو خضير، إضافة إلى فشل محاولات أخرى مشابهة، وقد أحصى المركز كذلك ثلاث حالات إطلاق نار نحو فلسطينيين، ومحاولتي طعن وأربع حالات دعس، وتعرض عشرون مقدسياً للضرب بالعصي والأدوات الحديدية، وتخريب وحرق عشرات السيارات العربية[58].

رابعاً: مصادرة الأراضي والممتلكات:

استغلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي القوانين الأردنية والبريطانية، بما يفيدها في مصادرة الأراضي واقتلاعها من أيدي الفلسطينيين، كما أصدرت في أعقاب احتلال القدس سنة 1967، تعديلاً لـ"قانون أملاك الغائبين"، حيث أعطت لنفسها على أساسه صلاحية حراسة أملاك الغائبين من الفلسطينيين الذين كانوا خارج المدينة في أثناء احتلالها، ثم قامت بمصادرة هذه الأملاك، من أراضي وعقارات وأموال، لتستغلها لاحقاً بالصورة التي تخدم فيها تهويد المدينة، أو تحويل بعض هذه الأملاك لإسكان المستوطنين[59].

وقد باشرت بلدية الاحتلال في تصنيف الأراضي في مدينة القدس على أنها أراضي خضراء، بمعنى عدم جواز البناء عليها، بهدف "ضبط التزايد السكاني للفلسطينيين"، وبهدف مصادرتها مستقبلاً وتحويلها للمنظمات الاستيطانية، واستغلت سلطات

[58] حصاد 2015: تصعيد خطير في الأقصى... ارتقاء 34 شهيداً في القدس.. اعتقال 2297 مقدسياً، مركز معلومات وادي حلوة – سلوان، 2016/1/1.

[59] جمال موسى نمر حاج علي، مرجع سابق، ص 18.

الاحتلال امتناع الفلسطينيين أحياناً، عن فرز وتقسيم بعض الأراضي ذات الملكيات المتعددة، خوفاً من كشف غياب أصحاب بعض الأراضي، ممّا يدفع بالسلطات الإسرائيلية لوضع اليد عليها بذريعة قانون أملاك الغائبين، عدا عن خوف الفلسطينيين من اضطرارهم لدفع "ضرائب ملكية" باهظة. وفي بعض الأحيان تبادر سلطات الاحتلال بالتدخل وفرز هذه الأراضي وتقسيمها على المالكين حسب نسب تملكهم لها، بعد أن تكون السلطات قد اقتسمت من هذه الأراضي ما تشاء، تحت مسمّى الطرق والحدائق والمنافع والمرافق العامة، وأقل ذلك 40% من مساحة الأرض[60].

ومن نماذج وأساليب مصادرة الأراضي والممتلكات:

- أقدمت سلطات الاحتلال بموجب الأمر رقم 59 لسنة 1967، بالاستيلاء على جميع الأراضي التي كانت مسجلة باسم الحكومة الأردنية، أو باسم الملك، وعدَّتها أراضٍ حكومية إسرائيلية[61].
- أصدرت سلطات الاحتلال قانوناً في 1968/8/24، استرجعت بواسطته الأملاك المسجلة لدى الحكومة الأردنية في سجل "حارس أملاك العدو"، بأسماء يهود كانوا يقطنون شرقي المدينة عشية احتلال شقها الغربي سنة 1948. كما حدث في حيّ الواد، وباب السلسلة، وسوق القطانين، فيما رفضت سلطات الاحتلال إرجاع أملاك المقدسيين الذين كانوا يقطنون غربي المدينة عشية سنة 1948، وأبقت على مصادرتها[62].
- مصادرة أراضي وأحراش جبل أبو غنيم جنوب القدس، حيث كانت سلطات الاحتلال قد أعلنت عنها سنة 1968 "منطقة خضراء" لا يجوز البناء عليها، وأعلنت عنها "منفعة عامة"، ثم أعلنت السلطات في سنة 1996 عن هذه الأحراش والأراضي منطقة سكن وتطوير، ثم شرعت وبالتنسيق مع منظمات استيطانية بـ"تطوير" المنطقة وإقامة بنية تحتية لـ 6,500 وحدة سكنية استيطانية[63].
- الاستيلاء على عقارات وممتلكات غاب عنها أصحابها المقدسيون سنوات عديدة، لغاية العمل في الخارج أو لكونهم صاروا لاجئين، ومثال ذلك مصادرة الاحتلال أرضاً

---

[60] نظمي الجعبة، **الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة**، ص 46.

[61] جمال موسى نمر حاج علي، مرجع سابق، ص 18.

[62] المرجع نفسه، ص 19.

[63] نظمي الجعبة، **الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة**، ص 46.

مساحتها 30 دونماً (30 ألف م^2)، إضافة إلى عقار كرم المفتي الحاج أمين الحسيني، وذلك سنة 2007، وقد حولت السلطات الأرض والعقار لصالح جمعية عطيرت كوهانيم الاستيطانية[64].

- استيلاء المستوطنين على ممتلكات "متنازع" على ملكيتها بين هيئات ومسميات مختلفة، فيفصل القضاء الإسرائيلي لصالح المستوطنين، ويعطيهم صلاحية السكن المؤقت لحين بيان الحقائق، ومع مرور السنين يتم الفصل النهائي لصالح المستوطنين عنوة. ومثال ذلك محاولات الاستيلاء على 28 منزلاً في حيّ الشيخ جراح، إذ تمكن المستوطنون من استصدار قرار قضائي إسرائيلي، بالاستيلاء على عددٍ من هذه المنازل من عائلات: الكرد، وحنون، والغاوي، وطرد أصحابها في 2008/11/9، بالرغم من امتلاك هذه العائلات لكافة الوثائق والحجج العثمانية الرسمية، ولم تكتفِ سلطات الاحتلال بطردهم خارج منازلهم، بل قامت بهدم خيمة الاحتجاج التي نصبتها العائلات المطرودة، لخمس مرات متتالية. ويتوقع أصحاب باقي المنازل الـ 28 المصير نفسه[65].

وطريقة المستوطنين في الاستيلاء على هذه المنازل، تبدأ من خلال ادعائهم أنهم اشتروا الأراضي من عائلات يهودية كانت تملك الأراضي التي بنيت عليها هذه المنازل، وذلك في أوائل القرن الـ 19. بينما أقيمت هذه المنازل العربية سنة 1954، بواسطة وكالة غوث اللاجئين لإسكان مجموعة من العائلات الفلسطينية المقدسية كانت قد طردت من منازلها في غرب المدينة إبان احتلالها في سنة 1948[66].

- الاستيلاء على العقار الفلسطيني من خلال تعريض هذا العقار للأذى من خلال الحفريات التي تتم أسفله، أو بدعوى حاجته للترميم والصيانة، أو بدعوى عدم قدرة المستأجرين على دفع التكاليف المستحقة، وغير ذلك، ثم تتدخل جمعيات استيطانية فتعرض خدماتها مقابل الحصول على السكن بالإيجار أو بالتزوير، ومثال ذلك ما حصل للعقارات في شارع أرارات في الحيّ الأرمني من البلدة القديمة[67].

---

[64] **المرجع نفسه**، ص 28.

[65] **المرجع نفسه**.

[66] **المرجع نفسه**.

[67] منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية، دائرة شؤون القدس، **مرجع سابق**، ص 19.

- استيلاء الاحتلال على أراض شاسعة وممتلكات فلسطينية، مثل حي البستان في سلوان، والأراضي الواقعة بين المسجد الأقصى والطور، وبين الطور والعيسوية، بذريعة كونها "أراضي دولة"، ومن ثم تقوم السلطات بتحويلها لخدمة مشروع "الحوض المقدس"، ومن ثم تصنيفها لصالح مشروع "الحدائق التوراتية"، أو للجمعيات الاستيطانية[68].
- في مثال حديث وتوضيحي لأسلوب المصادرة: سلمت محكمة الصلح الإسرائيلية في 2015/12/17، أربع عائلات تقيم في عقبة الخالدية في البلدة القديمة، دعوات قضائية مرفوعة ضدها من قبل جمعية استيطانية، بدعوى أن المساكن هي ملك لشخص يهودي منذ سنة 1948. ويبلغ عدد أفراد العائلات الأربع 41 نفراً[69].

خامساً: انتهاك المقدسات الإسلامية والمسيحية:

واصلت حكومة الاحتلال الإسرائيلي استهداف المؤسسة الوقفية، ضمن مخطط مكاني وزماني، يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، ثم الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، وصولاً لما آلت إليه الأمور في مدينة القدس، من سيطرة إسرائيلية على البلدة القديمة ومقدساتها، وإقصاءٍ لدور الأوقاف بشكل جاد، في محاولة حثيثة للسيطرة على المسجد الأقصى المبارك. وقد نجت الأوقاف الإسلامية في مدينة القدس من أيدي الاحتلال الصهيوني أوّل الأمر، ممّا تعرضت له مثيلتها في الأراضي المحتلة سنة 1948 عند احتلالها، التي صودرت ممتلكاتها استناداً إلى ما يسمّى "قانون أملاك الغائبين". فقد تركت القوات الإسرائيلية أوقاف القدس والضفة الغربية على حالها بعض الشيء، عقب احتلالها سنة 1967، كونها تتبع إدارياً للمملكة الأردنية الهاشمية، ثم قامت القوات شيئاً فشيئاً بمصادرة الأراضي الوقفية والاعتداء على المساجد والوقفيات المختلفة.

وقد استعانت سلطات الاحتلال بعدد من القوانين الإسرائيلية لمصادرة عشرات الوقفيات في فلسطين عامة ومدينة القدس خصوصاً، وقد بلغت هذه القوانين 16 قانوناً،

---

[68] **المرجع نفسه.**

[69] القدس المحتلة: إخطار 4 عائلات بالبلدة القديمة للإستيلاء على منازلها، عرب 48، 2015/12/17.

أهمها: قانون أملاك الغائبين، وقانون مساحة الأراضي والصلاحيات، وقانون الأراضي المهجورة، وقانون ترتيب السلطة والقانون[70].

1. صور وأشكال انتهاك الوقف الإسلامي:

- الاستيلاء على حيّ المغاربة وهدمه بالكامل، وتشييد مستوطنة بدلاً منه.
- الاستيلاء على ساحة البراق غربي المسجد الأقصى، وإقامة "حائط المبكى" في مكانها.
- مصادرة مقبرة مأمن الله وإزالة المعالم الإسلامية والتاريخية عنها وتهويدها، من خلال إقامة ما سمّي بـ"متحف التسامح Museum of Tolerance".
- هدم قرية عين كارم التي كانت قد أوقفت بالكامل لصالح حيّ المغاربة وساكنيه.
- المحاولات الإسرائيلية الحثيثة في تنفيذ الحفريات أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه، وكذلك المحاولات المتكررة باقتحامه وتدنيسه ومحاولات تقسيمه زمانياً ومكانياً[71].

ويفرد الباحث هنا انتهاكات الاحتلال للمسجد الأقصى المبارك بمزيد من التفصيل، بسبب خصوصيته ومكانته الكبيرة.

أ. سياسة الاحتلال تجاه المسجد الأقصى المبارك:

تستهدف سلطات الاحتلال المسجد الأقصى دون توقف، ليس فقط لمكانته الدينية والتاريخية، وإنما كونه يمثل أيضاً أحد محاور الحياة الاجتماعية للمقدسيين، ومن هنا تظهر المكانة المعقدة للمسجد الأقصى في السياسة الاستراتيجية الإسرائيلية، فهو من جهة مكونٌ أساسي في البعد الديني اليهودي للأيديولوجيا الاستعمارية، وعنوانٌ لاكتمال السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس كـ"عاصمة موحدة"، وفي الوقت ذاته "نافذة مهمة للتطبيع" مع المحيط العربي والإسلامي تحت عنوان "الزيارات والسياحة الدينية"، بالإضافة إلى كونه أداة لضبط وتهدئة الشارع الفلسطيني عبر مجموعة من إجراءات السّماح والمنع، والتسهيلات والتشديدات في المناسبات الدينية، وفي شهر رمضان وصلوات الجُمَع خصوصاً[72].

---

[70] سامي الصلاحات، **مرجع سابق**.

[71] مجلة **شؤون تنموية**، الملتقى الفكري العربي، القدس، المجلد 5، العددين 2 و3، شتاء 1995–1996.

[72] دائرة سليمان الحلبي للدراسات الاستعمارية والتحرر المعرفي، "الهبة الفلسطينية... تحديات وفرص".

ولا تلقِ سلطات الاحتلال بالاً للمواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية، التي تنص على أن لكل شخص الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في دينه أو معتقده، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وممارسة شعائره والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حِدة.

ومع تعاظم قوة اليمين المتشدد في المجتمع الإسرائيلي، وانحسار دور جناحي "المركز واليسار" اليهوديين لصالح الصهيونية القومية المتطرفة، بات الإجماع متحققاً بين كافة الأحزاب الإسرائيلية في أنه لا يوجد خلاف حول حقّ اليهود بالصعود إلى "جبل الهيكل" من حيث المبدأ، من صلاة وأداء شعائر وبناء معبد يهودي مكانه، وإنكار ملكية المسلمين وحقهم الخالص فيه، حسب تصريح رئيسة حزب ميرتس Meretz زهافا غلؤون Zehava Gal-On في جلسة الكنيست في 2014/2/25، مع اختلاف الأحزاب الإسرائيلية حول اقتحام المسجد: بين جواز الاقتحام في "حالة الطهارة المستوفاة لشروطها" فقط، أم "جواز الاقتحام دون طهارة للضرورة"[73].

وقد شهدت سنة 2014 تطورات خطيرة في المسجد الأقصى المبارك، تمثلت في شرعنة الاحتلال لاقتحامات المستوطنين والصلاة فيه، وتجريم كل من يعترض على الاقتحامات. ولم يكن يوماً الدافع إلى السيطرة على المسجد الأقصى ديني بقدر ما هو قومي، ولم يكن كذلك هدف الاقتحامات أداء فرائض أو التقرب إلى الله، وإنما "تعزيز السيادة الإسرائيلية في المكان"[74].

ب. الانتهاكات في الفترة 1967–1987 (لمحة تاريخية):

تنوعت الانتهاكات والاعتداءات بحق المسجد الأقصى المبارك من قبل سلطات الاحتلال قبل سنة 1967، حيث اهتمت الحركة الصهيونية بالحفريات تحت وفي محيط المسجد من خلال جمعيات أثرية بغطاء أجنبي. وحاولت السيطرة على ساحة البراق مرات عديدة، بالرغم من البت في ملكيتها لصالح المسلمين وأحقيتهم فيها.

---

[73] عزمي دريني، مواقف الأحزاب الإسرائيلية من المسجد الأقصى، إجماع على حقّ اليهود فيه، وجدال حول آلية وتوقيت التطبيق، موقع عكانت، 2015/3/21، انظر: http://akkanet.net/Article-Mobile.php?ID=38635

[74] المرجع نفسه.

وقد شهدت سنة 1967، انطلاق مرحلة الانتهاكات والاعتداءات. ويشير ملحق المعلومات الداعمة رقم (1) الموجود ضمن ملاحق هذا الكتاب إلى أهم الانتهاكات والاعتداءات التي قامت بها قوات الاحتلال، وكذلك عناصر المستوطنين والإرهابيين اليهود ضدّ المسجد الأقصى المبارك، عقب احتلال المدينة وحتى سنة 1987. حيث يوضح الملحق أن سلطات الاحتلال والإرهابيين المستوطنين، قاموا بـ 19 اعتداء كبيراً ضدّ المسجد الأقصى في الفترة المذكورة. وأن ثلاثة اعتداءات منها حصلت في الفترة 1967–1970، فيما حدث اعتداءان رئيسيان في عقد السبعينيات، و14 اعتداء في عقد الثمانينيات[75].

كما يلفت الملحق النظر إلى أن هذه الاعتداءات شملت سبعة اقتحامات بشكل جماعي منظم، وستة اقتحامات مسلحة بهدف التدمير وإلحاق خسائر بشرية وإنشائية، وثلاثة انتهاكات متعلقة بسلسلة أعمال حفر أسفل وفي محيط المسجد، إضافة إلى اعتداء واحد في صيغة قرار قضائي، واعتداء واحد استهدف المسجد القبلي بحريق كبير.

ج. مذبحة الأقصى سنة 1990:

احتشد المقدسيون في المسجد الأقصى المبارك الإثنين 1990/10/8، للدفاع عن حرمته في وجه عصابة "أمناء الهيكل" الاستيطانية المتطرفة بزعامة غرشون سلمون Gershon Salomon، التي أعلنت عن نيتها اقتحامه وإقامة شعائر تلمودية. وظهر أن ترتيباً مسبقاً قد تمّ بإشراف أجهزة الأمن الإسرائيلية بخصوص الاقتحام، حيث نقل فلسطينيون عن ضابط إسرائيلي قوله مهدداً "إذا تمّ قذف حجر صغير على الإسرائيليين، فإننا سنطلق الرصاص، ولن يكفيني قتل ألف مسلم"[76].

وفعلاً أقدمت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية المختلفة على اقتحام المسجد وانتهاك حرمته، ومن ثمّ إطلاق قنابل الغاز فجأة ودون سابق إنذار على المصلين العزل، ثم تبع ذلك هجوم لما يزيد عن مئتين من جنود الاحتلال، الذين أطلقوا الذخيرة الحية والمطاطية فقتلوا 23 فلسطينياً، وجرحوا وأصابوا 850 آخرين، ممّن كانوا يؤدون واجب الصلاة وحماية المسجد من المستوطنين[77].

---

[75] نواف الزرو، **مرجع سابق**، ص 66–75.

[76] إبراهيم شعبان، **مجزرة الأقصى ولجنة زامير**، ص 14.

[77] نواف الزرو، **مرجع سابق**، ص 117.

وتعزيزاً لهذه الانتهاكات أقرت سلطات الاحتلال إجراءات جديدة داخل ساحات المسجد الأقصى، فأنشأت مخفراً للشرطة الإسرائيلية، ومنحته صلاحيات السيطرة على الأحداث والاعتداء على المصلين. تبع ذلك إقرار مجلس الوزراء الإسرائيلي إقامة لجنة وزارية، تطورت لاحقاً لتكون وزارة شؤون القدس الإسرائيلية، بهدف التعامل مع منطقة المسجد الأقصى كأولوية إسرائيلية قصوى. إضافة إلى تشكيل الشرطة الإسرائيلية وحدة الجدعونيم Gideonim، والتي صار يطلق عليها لاحقاً "المستعربين"، وهم جنود الاحتلال الذين يتنكرون بالزيّ العربي بغية الاختلاط في المظاهرات العربية واعتقال نشطائها[78].

د. الحفريات وهدم الآثار:

لم تتوقف سلطات الاحتلال عن عمليات الحفر تحت وفي محيط المسجد الأقصى، منذ احتلال المدينة سنة 1967. وتهدف السلطات من عمليات الحفر إلى إزالة الآثار التي تعيق توسعة المنشآت التوراتية والسياحية، وصولاً إلى تهويد المدينة ومقدساتها، عدا عن تحقيق أهداف أمنية واستراتيجية مختلفة. وتتنوع أعمال الحفريات تنوعاً كبيراً من حيث المواقع والأعماق والأهداف، إلا أنها تقسم إلى ميدانين اثنين:

الميدان الأول: حفريات داخل البلدة القديمة، ومنها حفريات تلة باب المغاربة، وساحة البراق، وحفريات النفق الغربي، وكنيس أوهل يتسحاق، وبيت هتساليم – بيت شارون.

الميدان الثاني: حفريات خارج أسوار البلدة القديمة، وأهمها حفريات ساحة باب المغاربة (ساحة جفعاتي Givati)، وأرض صيام، وعين سلوان، إضافة إلى حفريات تلة الظهور – مدينة داود.

وقد رصدت مؤسسة "القدس الدولية" في تقريرها في 2016/1/5، مواصلة تنفيذ أوسع عمليات للحفر التي شهدتها المدينة، حيث وصلت إلى خمسين حفرية أسفل المسجد الأقصى المبارك ومحيطه في سنة 2015[79].

---

[78] **المرجع نفسه**، ص 149.

[79] هشام يعقوب (محرر)، "تقرير حال القدس (3) من تموز/ يوليو إلى أيلول/ سبتمبر 2016،" مؤسسة القدس الدولية، بيروت، موقع مدينة القدس، انظر: http://alquds-online.org/items/717

هـ. اقتحامات المسجد الأقصى وساحاته:

أخذت ظاهرة الاقتحامات من قبل اليهود المتطرفين، أشكالاً عدة خلال العقدين الأخيرين، تساندهم الأجهزة الأمنية الإسرائيلية المتنوعة، وتجاوزت هذه الاقتحامات الحظر الذي كانت تفرضه الحاخامية اليهودية على "زيارة جبل الهيكل" بدعوى عدم توفر "التطهر الشرعي" في أثناء الزيارة. حيث تأسست منظمات يهودية عديدة تتبنى جواز زيارة "جبل الهيكل" بدعوى "الاضطرار والضرورة". وعلى أثره تضاعفت أعداد المقتحمين اليهود وتنوعت أساليب استفزازهم لمشاعر المسلمين داخل وفي محيط المسجد الأقصى المبارك.

وقد كرست منظمات يهودية نفسها لاقتحام المسجد وانتهاك حرمته مدعومة من قبل قوات الاحتلال. ومن هذه المنظمات: أمناء جبل الهيكل، ومعهد الهيكل، وحاي فكيام، والحركة من أجل الهيكل، وأنصار الهيكل، ونساء من أجل الهيكل، ومنتدى يروشليم[80].

وقد شكل المسجد الأقصى مادة دعائية لمرشحي الكنيست، حيث برز ذلك بشكل خاص مع أعضاء الكنيست اليهود، أمثال ميري ريغف رئيسة لجنة الداخلية في الكنيست، ورونين شوفال Ronen Shoval المرشح لانتخابات الكنيست على قائمة البيت اليهودي The Jewish Home (*HaBayit HaYehudi*). حيث أقرت ريغف أنها عملت جاهدة في سنتي 2014 و2015 لضمان صعود اليهود على جبل المعبد، أما شوفال فقد دعا إلى رفع العلم الإسرائيلي على "جبل الهيكل" بهدف تعزيز السيادة الإسرائيلية عليه[81].

وأظهرت إحصائية توثيقية أعدها مركز معلومات وادي حلوة، أن نحو 11,307 مستوطنين وعناصر من الأجهزة الأمنية الإسرائيلية اقتحموا المسجد الأقصى المبارك خلال سنة 2015، أغلبهم من المستوطنين وأفراد الجماعات والمنظمات اليهودية الناشطة في شؤون اقتحام الأقصى وتسريع مخططات بناء الهيكل المزعوم.

---

[80] صالح النعامي، منظمات يهودية تسعى لتدمير المسجد الأقصى، 2015/6/2.

[81] هشام يعقوب (محرر)، "تقرير حال القدس (4) من تشرين أول/ أكتوبر إلى كانون أول/ ديسمبر 2014،" مؤسسة القدس الدولية، موقع مدينة القدس، انظر:
http://www.alquds-online.org/userfiles/File/hal_alquds/Season/20150124_95755.pdf

وقد شهد أيلول/ سبتمبر أعلى وتيرة للاقتحامات إذ بلغت 1,575 متطرفاً، خلال ما يسمى "رأس السنة العبرية وعيد المظلة السّوكوت"[82].

و. محاصرة المسجد الأقصى وإعاقة الوصول إليه:

اعتادت سلطات الاحتلال محاصرة الأبواب الخارجية للمسجد الأقصى وبوابات الأسوار، بأعداد كبيرة من الجنود الإسرائيليين، خصوصاً في أيام الجمع والمناسبات الدينية والوطنية. كما اعتادت أن تمنع المصلين من الفلسطينيين المقيمين خارج حدود بلدية القدس، ممن تقل أعمارهم عن أربعين عاماً، وأحياناً عن خمسين عاماً، من الوصول إلى المسجد الأقصى. حيث يضطر هؤلاء المصلون إقامة شعيرة الصلاة في الشوارع والطرقات والساحات العامة المحيطة بأسوار البلدة القديمة.

وقد أشارت التقارير أن السلطات الإسرائيلية فرضت قيودها على دخول المسلمين إلى المسجد الأقصى خلال سنة 2015، 18 مرة (لا تشمل أيام الجُمع)، وأغلقت خلال ذلك معظم أبوابه باستثناء أبواب: حطة، والسلسلة، والمجلس، وحرمت المواطنين من الدخول والخروج إلى المسجد بحرية كاملة. كما فرضت سلطات الاحتلال قيودها أيام الجُمع 5 مرات، ومنعت الرجال الذين تقل أعمارهم عن 45 من دخول المسجد الأقصى، حيث شملت القيود أيضاً المصلين في أوقات صلاة الفجر[83].

ز. الإبعاد عن المسجد الأقصى المبارك:

شرعت سلطات الاحتلال بتنفيذ سياسة إبعاد الفلسطينيين عن المسجد الأقصى، منذ أواسط التسعينيات من القرن العشرين. فأبعدت السلطات الناشطين الفلسطينيين بقرار عسكري لعدة أشهر تمتد أحياناً لتصل إلى عدة سنوات. وشهدت سنتي 2014–2015 حملات كبيرة من الإبعاد، كانت ذروتها سنة 2015، حيث أشارت التقارير إلى إبعاد السلطات 297 فلسطينياً لفترات تراوحت بين عشرة أيام وستة أشهر قابلة للتمديد، ومن بينهم 126 سيدة، و9 فتيات قاصرات، و18 قاصراً، و12 موظفَ أوقاف[84].

---

[82] حصاد 2015: تصعيد خطير في الأقصى... ارتقاء 34 شهيداً في القدس.. اعتقال 2297 مقدسياً، مركز معلومات وادي حلوة – سلوان، 2016/1/1.

[83] المرجع نفسه.

[84] المرجع نفسه.

كذلك تحاول سلطات الاحتلال على الدوام إبعاد رجال الدين الإسلامي وتقييدهم بالإجراءات المختلفة، فتستدعيهم للاستجواب متهمة إياهم بالتحريض، ثم تمنعهم من السفر أو تحظر عليهم دخول المسجد لبضعة أشهر في أحيان كثيرة.

ح. تطور الانتهاكات في سنة 2015:

تميّزت سنة 2015 بتطور كبير على صعيد الانتهاكات والاعتداءات ومستوى خطورتها، وقد شملت هذه الانتهاكات اعتداءات تحدث للمرة الأولى، ومنها:

- أقرت بلدية الاحتلال في شباط/فبراير من سنة 2015، تحويل معالم وعقارات إسلامية في ساحة البراق، إلى حمامات عامة، وعبرنة اللافتات والأسماء في القدس القديمة وفي محيط المسجد الأقصى وتحويلها إلى أسماء تلمودية[85].
- إعلان الاحتلال في 2015/7/15 عن إنهاء الحفريات في إحدى المواقع أسفل المسجد وتجهيز قاعة ومركز باسم "الرحلة من أورشليم إلى أورشليم"، لعقد الاحتفالات في المناسبات اليهودية.
- حظر مصاطب العلم في المسجد وساحاته في 2015/9/8.
- اقتحام أكثر من مئتين من عناصر الأمن الإسرائيلي والوحدات الخاصة والمستعربين، باحات المسجد صباح الإثنين 2015/9/14، واقتحام الجامع القبلي بالأحذية، ومن ثم الاعتداء على المعتكفين داخله.
- خلع البوابة الرئيسية للمسجد القبلي في 2015/9/15، وكذلك شتم النبي محمد ﷺ ونعته بألفاظ مسيئة.
- انتهاك حرمة ساحات المسجد في 2015/9/28، حيث أدخلت قوات الاحتلال ترساً حديدياً على عجلات من باب المغاربة لصدّ الحجارة الملقاة عليها.
- إعداد قوات الاحتلال قائمة عرفت باسم "القائمة السوداء"، تضم سبعين اسماً من النساء المسلمات المشتركات في دروس مصاطب العلم، والمدافعات عن حرمة المسجد في وجه الاقتحامات، واللاتي صرن يعرفن بالمرابطات[86].

---

[85] اقتحامات وتخريب غير مسبوق للمسجد الأقصى.. اندلاع انتفاضة القدس، والاحتلال يحظر الحركة الإسلامية ويغلق 20 مؤسسة أهلية، كيوبرس، 2015/12/31، انظر: http://bit.ly/2i0U5Yw

[86] حصاد 2015: تصعيد خطير في الأقصى... ارتقاء 34 شهيداً في القدس.. اعتقال 2297 مقدسياً، مركز معلومات وادي حلوة – سلوان، 2016/1/1.

- إعلان السلطات في 2015/12/1، عن إقرار أضخم مشروع استيطاني تهويدي في ساحة البراق باسم بيت هليبا[87].

2. مقاومة المقدسيين لانتهاكات المسجد الأقصى:

اعتاد الفلسطينيون في مدينة القدس التعبير عن رفضهم للانتهاكات المستمرة في حقّ المسجد الأقصى بوسائل عديدة، بدءاً بالتنديد والاستنكار من خلال خطيب الجمعة والبيان والمنشور، وكذلك عقد الندوات والمؤتمرات الصحفية، إضافة إلى تسيير المظاهرات وحشد الاعتصامات.

وفي مقابل الإجراءات الإسرائيلية الأسبوعية المتكررة الهادفة إلى التضييق على المصلين، درج المصلون في المسجد الأقصى مقاومة هذه الإجراءات بأشكال متنوعة من النشاطات، حيث يخرج الناشطون منهم فور انتهاء الصلاة في مسيرة حاشدة تندد بالاحتلال وإجراءاته، وتنادي للدفاع عن المسجد وحرمته، وتهتف تأييداً للمقاومة واستنكاراً للاحتلال وأمريكا، وربما حرق المتظاهرون أعلاماً إسرائيلية وأمريكية، ثم يعرج بعضهم تجاه السور الغربي حيث تقع خلفه ساحة البراق المحتلة، ويحتشد فيها عادة مئات من الجنود الإسرائيليين بهدف اقتحام المسجد متى يشاءون.

وحيث إن المسجد الأقصى مهوى أفئدة المسلمين والعرب، فإن مجرد مسيرة أو احتجاج داخل ساحاته، سريعاً ما تجد صداها في الأراضي الفلسطينية وفي الشتات. وقد تضاعف التأثير مئات المرات في أعقاب تطوّر وسائل الإعلام واختراع شبكات التواصل الاجتماعي.

أ. صور من مقاومة انتهاك حرمة المسجد الأقصى (1967–2004):

- رفضت محكمة الاستئناف الشرعية الإسلامية في 1967/7/15 طلباً لمؤسسة ماسونية أمريكية من أجل بناء ما أسمته المؤسسة "هيكل سليمان" في ساحة المسجد الأقصى المبارك بقيمة 100 مليون دولار[88].

---

[87] اقتحامات وتخريب غير مسبوق للمسجد الأقصى.. اندلاع انتفاضة القدس، والاحتلال يحظر الحركة الإسلامية ويغلق 20 مؤسسة أهلية، كيوبرس، 2015/12/31.

[88] أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى 1967–2000، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=9551

- هبت الجماهير المقدسية في 1969/8/21 ومعها المئات من الفلسطينيين من مدن رام الله وبيت لحم والخليل، لإطفاء الحريق الذي اشتعل في المسجد الأقصى، بأيدي صهيوني متشدّد أقدم على وضع مواد شديدة الاحتراق في محراب المسجد. واندلعت على إثر ذلك المسيرات والمظاهرات في المدينة، ووقع اشتباك مع قوات الاحتلال، ورافق ذلك تظاهرات ضخمة عمّت الضفة الغربية وقطاع غزة، وصار تاريخ الحريق ذكرى سنوية وطنية يستثمرها الفلسطينيون في التعبئة والتثقيف المقاوم[89].
- لجنة إعمار المسجد الأقصى تقوم في 1981/9/3 ببناء حائط خراساني داخل نفق حفرته سلطات الاحتلال ما بين باب المطهرة وسبيل قايتباي.
- حراس المسجد الأقصى يشتبكون في 1982/3/2 مع مستوطنين إرهابيين مزودين بالسلاح، بعدما اقتحم المستوطنون ساحة المسجد بغرض تدنيسه وسقوط جرحى من الحراس[90].
- مؤذن المسجد الأقصى المبارك يقوم صباح 1988/7/3 بدعوة المقدسيين من خلال مكبر الصوت للدفاع عن حرمة المسجد، فور إعلان سلطات الاحتلال عن افتتاح نفق الحشمونئيم المحاذي للمسجد، والمقدسيون يشتبكون على إثر ذلك مع قوات الاحتلال[91].
- إدارة الأوقاف الإسلامية ترفض وتعترض على مشروعين لسلطات الاحتلال تعزم السلطات تنفيذهما في باب الأسباط في 1989/5/19[92].
- المؤتمر الإسلامي والهيئة الإسلامية العليا، يرفعان مذكرة شديدة اللهجة لجهات دولية سنة 1989، حول التدخل الإسرائيلي في شؤون المسجد الأقصى وساحاته، في أعقاب قرار المستشار القضائي الإسرائيلي "منح رئيس بلدية أورشليم القدس صلاحية الإشراف على المسجد الأقصى، بحجة أن المسجد جزء من القدس وأن القدس عاصمة لإسرائيل، وأنه يجوز لرئيس البلدية الإسرائيلي السماح للمتطرفين اليهود بإقامة معابد لهم داخل المسجد الأقصى"[93].

---

[89] سامي الصلاحات، **مرجع سابق**.

[90] **المرجع نفسه**.

[91] جادي فارن وآخرون، **مرجع سابق**، ص 32.

[92] نواف الزرو، **مرجع سابق**، ص 75.

[93] **المرجع نفسه**، ص 73.

- قاوم الفلسطينيون قوات الاحتلال في أعقاب مجزرة الأقصى سنة 1990، حيث انتظم المئات من الشبان الملثمين ضدّ قوات الشرطة وحرس الحدود الإسرائيليين، في عمليات شبيهة بحرب الشوارع، وتصاعدت العمليات الفدائية مستهدفة أفراد الشرطة والمستوطنين وطعنهم بالخناجر، وقذف المركبات والحافلات الإسرائيلية بالزجاجات الحارقة والأسلحة النارية. وساد الرعب والفزع أوساط اليهود المستوطنين. وكتبت صحيفة عل همشمار العبرية في 1990/10/26: "القدس سنة 1990 أصبحت مدينة مليئة بالرعب والعنف".
- كتبت صحيفة يديعوت أحرونوت في 1990/11/16، أن "القدس تحوّلت في أعقاب أحداث الحرم، إلى مركز العنف والسياسة معاً: للانتفاضة والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني"[94].
- الفلسطينيون ينطلقون في هبّة شعبية قوية، فيما بات يسمى "انتفاضة النفق"، إثر إعلان الاحتلال عن فتح نفق أسفل المسجد الأقصى في 1996/9/24، وانطلقت الهبة من ساحات المسجد وأحياء مدينة القدس، وواجهت قوات الاحتلال في معظم نقاط التماس، وسقط على أثرها في عموم الأراضي الفلسطينية 62 شهيداً، إضافة إلى مئات الجرحى.
- كما شهدت ساحات المسجد أياماً دامية، نتيجة الصدامات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال، فإضافة إلى مجزرة الأقصى التي أشرنا إليها في باب الانتهاكات، اصطدم الفلسطينيون بجنود الاحتلال في 2000/9/29 وأصابوا منهم 7 جنود بجروح، قبل أن يسقط من الفلسطينيين 7 شهداء و250 مصاباً[95].
- تظاهر المئات من المصلين في ساحات المسجد وفي أحياء البلدة القديمة في 2001/7/29، احتجاجاً على إعلان متطرفين يهود وضع ما أسموه "حجر الأساس" للهيكل المزعوم في ساحات المسجد، وقد أسفرت الاحتجاجات عن إصابة 40 مقدسياً بجروح، فيما أصاب المتظاهرون 15 شرطياً إسرائيلياً[96].

---

[94] **المرجع نفسه**، ص 152.

[95] المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)، **انتفاضة الاستقلال: العام 1**، ص 39.

[96] **المرجع نفسه**، ص 83.

- احتشد المقدسيون في 2002/8/24، يؤازرهم 40 ألفاً من فلسطينيي الداخل، تلبية لدعوة الحركة الإسلامية بهدف الدعوة إلى "صيانة وحماية المسجد الأقصى" احتجاجاً على الانتهاكات[97].
- تظاهر المئات من المصلين في باحات المسجد في 2004/4/3، احتجاجاً على نية منظمات يهودية اقتحام المسجد. وقوات الاحتلال تقتحم المسجد وباحاته، وتطلق قنابل الصوت والقنابل المسيلة للدموع، وتصيب 89 مرابطاً بجروح واختناقات، إضافة إلى اعتقال 14 آخرين[98].

ب. فعاليات الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني دفاعاً عن الأقصى:

اعتاد الفلسطينيون من أبناء الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني، مقاومة اقتحامات المستوطنين وعناصر أجهزة الأمن الإسرائيلية من خلال إعمار المسجد الأقصى وساحاته بالفعاليات المتكررة والمتنوعة، حيث بادرت الحركة إلى إشغال ساعات النهار في ساحات المسجد الأقصى بعدد من الفعاليات النشطة والمتنوعة. وأنشأت "مسيرة البيارق"، حيث يتم نقل الذين يرغبون بشدّ الرحال من فلسطينيي الداخل بالحافلات أسبوعياً إلى المسجد الأقصى، وقد بلغ الحدّ الأقصى من الحافلات في أحد الأسابيع 457 حافلة. كما شيدت حلقات علمية وفقهية لا تنقطع في ساحات المسجد باسم مصاطب العلم، شارك فيها الشبان والشيوخ والنساء. وعقدت مهرجاناً سنوياً باسم "صندوق طفل الأقصى"، وشجعت الذين يخرجون لأداء العمرة بالانطلاق من ساحات المسجد الأقصى باتجاه الأراضي الحجازية. كما شجعت الشبان لعقد قرانهم داخل المسجد وبحضور لفيف من الأقارب. إضافة إلى تشجيع الحركة الإسلامية لفكرة رباط المصلين في وجه الاقتحامات المتنوعة، وقد نجحت هذه المرابطة في صدّ المستوطنين وعناصر الاحتلال، كما نجحت في الحد من مخطط تقسيم المسجد زمانياً. وقامت النساء الفلسطينيات المرابطات بدور كبير في هذا السياق[99].

---

[97] **المرجع نفسه**، ص 173.

[98] **المرجع نفسه**، ص 71.

[99] ماذا تعرف عن الحركة الإسلامية في الداخل المحتل، الرسالة.نت، 2015/2/12.

3. الأوقاف والمقدسات المسيحية:

لم تقتصر الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية على الأوقاف والمقدسات الإسلامية، بل تعدتها إلى الأوقاف والمقدسات المسيحية كذلك. وقد تنوعت تلك الاعتداءات لتشمل تحقير المقدسات، والضغوط الشديدة على رجالات الطوائف المسيحية، لإجبارهم على التنازل عن مساحات كبيرة من أراضي وعقارات هذه الطوائف في منطقة القدس، سواء بالبيع المباشر أم التأجير لفترة طويلة الأمد.

أ. نماذج عن أهم الانتهاكات:

- سرقة تاج العذراء أواخر سنة 1967 من قبل إسرائيليين.
- احتلال مئات من رجال الشرطة الإسرائيليين بطريركية الأقباط الأرثوذكس وكنيستهم بدير الأقباط، وذلك في 1970/4/25 ليلة عيد القيامة المجيد، ممّا اضطر المطران إلى إلغاء الاحتفالات.
- في تشرين الأول/ أكتوبر 1970، قامت سلطات الاحتلال عن طريق شركة هيمانوتا التابعة للصندوق القومي اليهودي (الكيرن كييمت) Jewish National Fund (Keren Kayemeth LeIsrael)، بشراء الدير الفرنسي المعروف بالنوتردام، وذلك بعد تسريبه عن طريق مؤسسة الرهبنة الكاثوليكية الفرنسية.
- مصادرة السلطات الإسرائيلية خلال الفترة 1971–1973 لأرض بطريركية الروم الأرثوذكس الواقعة بين فندق الملك داود ومحطة سكة حديد القدس.
- استيلاء السلطات الإسرائيلية سنة 1972 على عمارة فندق فاست التابع لأملاك بطريركية الأرمن، ثم هدمه وإزالته وبيع قطعة الأرض لشركة إسرائيلية.
- استيلاء السلطات خلال الفترة 1971–1973 على جميع أبنية مدرسة شنللر الألمانية، والتي تضم أكبر مدرسة لوثرية ومهنية لأيتام العرب والمقدسيين، وأبنية سكن، وكنيسة، ومساحة واسعة من الأرض.
- إقدام عدد من الإسرائيليين في 1973/2/6 على إحراق المركز الدولي للكتاب المقدس الواقع على جبل الزيتون. وفي 1974/2/11، أقدم عدد آخر على إحراق أربعة مراكز مسيحية[100].

[100] نواف الزرو، **مرجع سابق**، ص 79.

- وخلال سنتي 1979 و1980 حصلت انتهاكات عديدة، شملت رسائل تهديد لكنيسة جبل صهيون، إضافة إلى اقتحام غرفة "الروح المقدس" فيها وتحطيم بعض ممتلكاتها. كذلك تحطيم نوافذ الكنيسة المعمدانية في شارع نركيس غرب القدس. وتحطيم نوافذ مركز المعلومات المسيحي. إضافة إلى كتابة شعارات نازية على عدد من جدران الكنائس عشرات المرات.
- ولعل أبرز الانتهاكات، قيام 150 مستوطناً يهودياً في 1990/4/11، باقتحام فندق مار يوحنا والسيطرة عليه، ويقع الفندق في قلب الحي المسيحي في البلدة القديمة من القدس والعائد لبطريركية الروم الأرثوذكس[101].
- محاولة مستوطنين يهود إضرام النار في داخل كنيسة الجثمانية في 1995/5/18، وتبع ذلك سرقة تمثال المسيح من دير الطليان في حيّ الشياح.
- هدم بلدية القدس الإسرائيلية كنيسة تابعة للروم الأرثوذكس، وهي قيد الإنشاء على سفح جبل الزيتون سنة 1992، بحجة عدم الحصول على رخصة بناء[102].
- إعاقة سلطات الاحتلال لرجال الدين المسيحيين في الحصول على تأشيرات إقامة أو تجديدها، الأمر الذي يشوّش أداء الكنائس.
- ملاحقة السلطات الإسرائيلية الإدارات الكنسية فيما يتعلق بالضرائب على الأملاك، وأحياناً بأثر رجعي، وكذلك ملاحقة المرشدين الدينيين في الكنائس التي يحج إليها أو يزورها السّياح، بحجة عدم امتلاكهم تراخيص من وزارة السياحة الإسرائيلية[103].

ب. الانتهاكات بحق كنيسة القيامة:

استهدفت سلطات الاحتلال وعصابات المستوطنين كنيسة القيامة باعتداءات متواصلة، كان أهمها:

- مصادرة سلطات الاحتلال لمفاتيح دير السلطان الملاصق لكنيسة القيامة، وطرد الرهبان الأقباط منه.

---

101 **المرجع نفسه**.

102 منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية، دائرة شؤون القدس، **مرجع سابق**، ص 43.

103 **تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي عن القدس الشرقية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2009)، ص 24، انظر: http://bit.ly/2h52Ct7

- محاولة الشرطة الإسرائيلية إقامة مخفر داخل كنيسة القيامة، كما حاولت الشرطة في أواسط التسعينيات من القرن العشرين فتح باب جديد للكنيسة، رغماً عن قادة الكنيسة.
- قيام سلطات الاحتلال بإزالة الشبكة الحديدية الموضوعة أمام باب مريم المغلق في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، ثم محاولة فتح الباب عنوة[104].
- فرض الشرطة الإسرائيلية طوقاً كبيراً على محيط كنيسة القيامة، في فترة الأعياد الرئيسية، ومنع الزوار والمصلين المسيحيين من الدخول إلا بتصريح صادر عن الشرطة.
- "تعرض طلاب المعاهد الدينية المسيحية في البلدة القديمة للشتائم، منذ أكثر من عشرين سنة، فقط لكونهم مسيحيين، وذلك من قبل الحاخامات اليهود المتدينين"[105].

سادساً: التهجير والإبعاد:

تأتي سياسة الحكومات الإسرائيلية بإبعاد المقدسيين عن مدينتهم، ضمن سياق الهدف الاستراتيجي القاضي بإحلال شعبٍ غاصب مكان شعبٍ أصيل، حيث ورثت سلطات الاحتلال أساليب الانتداب البريطاني في إبعاد الفلسطينيين عن مدنهم وقراهم، مستندة إلى المادة 112 من أنظمة الطوارئ البريطانية، وما زالت مستمرة في تطبيق سياسات الإبعاد.

وكانت أول عملية إبعاد نفذتها سلطات الاحتلال بحق عشرات آلاف الفلسطينيين عقب احتلال المدينة، عندما أجرت عملية إحصاء سكاني للفلسطينيين الموجودين في المدينة، ومنعت الذين غادروها بسبب الحرب من العودة إليها. ثم أعقبت ذلك بعمليات إبعاد ممنهجة لقيادات سياسية ووطنية مقدسية. وشملت عمليات الإبعاد الفردي الكثير من الشخصيات المهنية والنقابية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والدينية،

---

[104] الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، تدنيس وتدمير الأماكن المسيحية المقدسة للفترة الواقعة بين 1948–2012، الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، رام الله، 2012، انظر:
http://info.wafa.ps/pdf/Desecration_and_destruction_of_Christian_holy_places_between_1967_and_2012.pdf

[105] ضاق الخوارنة في القدس ذرعا، **القدس العربي**، 2016/1/18، انظر:
http://www.alquds.co.uk/?p=467269

حيث يقدمون في العادة إلى محاكمة صورية، وقد يسمح لهم بالاستئناف أمام المحكمة العليا الإسرائيلية، التي تقوم بالمصادقة على الإبعاد.

وقد سنّ الاحتلال الإسرائيلي سنة 1973، قانوناً يُحدّد نسبة الفلسطينيين في المدينة بـ 22% من مجموع السكان، إلا أن الاحتلال لم يتمكن من تحقيق هذه النسبة بتاتاً. وفي نهاية سنة 2007 بلغت نسبة الفلسطينيين في المدينة نحو 35%، ومن المتوقع أن تصل سنة 2020 إلى 40%، لذا فإن عامل تعديل التوازن الديموجرافي يحتل رأس سلّم أولويات الاحتلال في المدينة، ويقف خلف معظم مخططات البلدية الإسرائيلية، وذلك من خلال أربعة مسارات: تكثيف الاستيطان، والترويج للمدينة وسط اليهود كمركز سكني، وإقامة الجدار الفاصل الذي يتسبب بالنتيجة بإبعاد الفلسطينيين بعد سحب إقاماتهم، إضافة إلى استمرار سياسة هدم البيوت والأحياء (مثال ذلك حيّ البستان في سلوان)، بحجة عدم حصولها على الترخيص الإسرائيلي اللازم[106].

وبينما تصف المؤسسات القانونية والحقوقية جرائم الاحتلال الهادفة إلى اقتلاع الفلسطينيين من أراضيهم وإبعادهم وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم، بـ"التطهير العرقي"، فإن الإسرائيليين من صناع القرار وفقهاء القانون يرفضون إضفاء هذه الصفة على جرائم الاحتلال، ويرون فيها اتهاماً خطيراً "يصعب التحقق منه وإثباته"، ويدّعون أن القانون الدولي المعاصر لم يتوصل بعد إلى تبني تعريف قانوني لمفهوم التطهير العرقي[107].

وسنفصّل في الأبواب القادمة بعون الله طبيعة وأشكال إبعاد السلطات الإسرائيلية للمقدسيين خارج الوطن عموماً، وعن حدود مدينة القدس والمسجد الأقصى على وجه الخصوص.

1. مصادرة "الإقامة" تمهيداً للإبعاد:

يعدُّ تهجير وإبعاد الفلسطينيين من القدس، إحدى أبرز سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الهادفة لإيجاد واقع جديد، يكون فيه اليهود النسبة الغالبة في

[106] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مستقبل القدس في ظلّ إجراءات التهويد، سلسلة تقدير استراتيجي (16)، آب/أغسطس 2009.

[107] مجموعة من المؤلفين، **42 عاماً من الاحتلال – ملف القدس**، ص 64.

مدينة القدس، وبحيث لا يتجاوز عدد الفلسطينيين 22% من المجموع العام للسكان، تطبيقاً لمخطط 2020 الاستراتيجي. لذا كان أحد أهم بنود السياسات الإسرائيلية في شرقي القدس يتجلى في مسألة سحب الإقامة، أو بطاقات الهوية الزرقاء من المواطنين المقدسيين.

ويعاني المقدسيون من سياسة سحب إقاماتهم بذرائع شتى، وتستند قوات الاحتلال —فيما تستند— على الفقرة 1 من المادة 11 من قانون الدخول إلى "إسرائيل" المعدل، الصادر سنة 1974 والذي يحصر الحالات التي يجوز فيها سحب بطاقة الهوية في ثلاث حالات: الأولى إذا تواجد الشخص خارج "إسرائيل" فترة سبعة أعوام على الأقل، والثانية إذا حصل الفرد على إقامة في دولة أخرى، والثالثة إذا حصل على جنسية دولة أخرى. إلا أن المؤسسات الحقوقية قد أحصت حالات مصادرة للإقامات من عدد من المقدسيين، خارج الحالات المذكورة، ولأسباب غير مفهومة.

وتحاول "إسرائيل" على الدوام إيجاد التفسيرات والذرائع القانونية، لإكساب عمليات الإبعاد القسري "الشرعية اللازمة"، وذلك عبر التفريق بين الإبعادين الفردي والجماعي، والادعاء أن الإبعاد الجماعي فقط هو الذي يُعدّ انتهاكاً لاتفاقية جنيف. أما الإبعادات الفردية فهي غير منافية لروح الاتفاقية ولا تنتهكها، زاعمة أن القصد من المادة 49 من اتفاقية جنيف، هو منع تكرار التهجير الجماعي الذي مارسه النازيون خلال الحرب العالمية الثانية. إلا أن المدقق لنصّ المادة المذكورة يجد أنها تندد بكافة أشكال الإبعاد القسري، سواء كان فردياً أم جماعياً، ممّا يشكل سبباً كافياً لاستبعاد الادعاء الإسرائيلي في تفسيرها. إضافة إلى أن سلطات الاحتلال لا تحتاج إلى أيّ ذرائع لطرد المقدسيين وإبعادهم عن بيوتهم، فقد طالب حزب موليدت Moledet الإسرائيلي في جلسة للكنيست في 2003/7/27 إقرار مشروع يقضي بطرد 200 ألف فلسطيني من القدس الشرقية[108].

أ. ذريعة "مركز الحياة":

تعتمد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في تطبيق سياسة الترانسفير الصامت على المقدسيين، على "ثغرات" حقّ "الإقامة الدائمة" في المدينة، أي وضع المقدسيين ما بين

[108] المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)، **انتفاضة الاستقلال: العام 3** (بيروت – دمشق: شركة التقدم العربي للطباعة والنشر، تشرين الأول/ أكتوبر 2004)، ص 145.

اللامواطنة والمواطنة الكاملة، فيصنفون كمقيمين Residents، وليسوا كمواطنين Citizens. ويترتب على معيار "مركز الحياة" الذي تستند سلطات الاحتلال إليه في الحكم على مواطنة المقدسي، أن تطالب وزارة الداخلية في القدس المحتلة السكان المقدسيين، بتقديم وثائق ومستنداتٍ رسمية، لإثبات "مركز حياتهم"، وتقديم كافة الثبوتات من فواتير المياه، والكهرباء، والأرنونة (ضريبة المسقفات)، وشهادات الأولاد التعليمية والميلادية، والأوراق الرسمية من مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية National Insurance Institute of Israel (NII)، وكذلك عقود الإيجار، وغيرها من الوثائق[109].

ويظل المواطن المقدسي مستنفراً شاعراً بأنه متهمٌ وعليه إثبات العكس، فكثيراً ما حصل أن ووجه بعض المقدسيين بسؤال استنكاري مفاجئ صيغته: أنت لست اليوم في البلاد[110]. واستناداً إلى معيار "مركز الحياة" المذكور، قامت سلطات الاحتلال بسحب هويات أعدادٍ كبيرة من المقدسيين، غالباً دون إخطار مسبق. فقامت بسحب هوية 689 مقدسياً سنة 1996، و606 سنة 1997، و788 سنة 1998[111]. ثم قامت السلطات بسحب هويات 4,577 مقدسياً خلال سنة 2008 وحدها، أي ما يعادل نصف العدد الذي سحبته خلال 40 عاماً، وقد زاد العدد الإجمالي للأفراد الذين سحبت هوياتهم عن 14 ألف مقدسياً[112]. ويجدر التنويه أن هذه الأرقام تعني أحد الوالدين فقط، ويلحق بهما تلقائياً مجموع أفراد العائلة[113].

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، قد اقترح خلال لقائه مع المجلس الوزاري المصغر في 2015/10/12، سحب الهوية المقدسية من السكان المقدسيين في المناطق الواقعة خلف جدار الفصل العنصري الذي بدأت المؤسسة الإسرائيلية ببنائه سنة 2002، وتحديداً في منطقتي مخيم شعفاط الذي يقع شمال شرق مدينة القدس، وكفر عقب شمال المدينة، ويتسبب الاقتراح في حال تطبيقه بحرمان أكثر من

---

109 منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية، دائرة شؤون القدس، **مرجع سابق**، ص 49.

110 نظمي الجعبة، **الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة**، ص 11.

111 مجموعة من المؤلفين، **42 عاماً من الاحتلال – ملف القدس**، ص 64–65.

112 منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية، دائرة شؤون القدس، **مرجع سابق**، ص 49.

113 مجموعة من المؤلفين، **42 عاماً من الاحتلال – ملف القدس**، ص 64–65.

100 ألف مقدسي من إقاماتهم ومسكنهم في مدينة القدس. ويدعي نتنياهو أن هؤلاء المقدسيين يستفيدون ممّا أسماه "حقوقهم في الدولة"، وأنهم بحسب رأيه "لا يلتزمون بواجباتهم تجاهها"[114].

ب. منع جمع الشمل:

وقد سنّ الكنيست الإسرائيلية سنة 2003، قانوناً تجمّد بموجبه إجراءات جمع شمل العائلات عندما يكون أحد الزوجين يحمل الإقامة المقدسية أو الجنسية الإسرائيلية، بينما يكون الآخر من الضفة الغربية أو قطاع غزة. كما وقام الكنيست سنة 2007 بإضافة دول عدة إلى هذا الحظر، مثل لبنان وسورية والعراق وإيران، لمنع لمّ شمل عائلات فلسطينية أحد شركائها من فلسطينيي الشتات.

وفيما تسمح "إسرائيل" لأي يهودي في العالم على الهجرة إلى فلسطين والحصول على كافة الحقوق التي يمكن لدولة أن تمنحها لمواطنيها، فإنها تمنع الفلسطيني من الحق نفسه. واستناداً إلى قاعدة معلومات السلطة الفلسطينية، فإن "إسرائيل" رفضت حتى أيار/ مايو 2011 الإجابة على 5,061 طلباً من طلبات جمع الشمل. ولكن الإحصائيات بتقدير بعض المؤسسات تشير إلى أن أكثر من سبعة آلاف طلب قد رفضت. إضافة إلى ذلك فالعديد من العائلات والأزواج تتجنب التسجيل تخوّفاً من انتباه الاحتلال إليها وتعرضها للتشتت[115].

ج. خدعة البطاقة الممغنطة:

وفي سياق إبعاد وتهجير المزيد من المقدسيين، يأتي إعلان حكومة الاحتلال عن الشروع في تجربة بطاقات هوية جديدة لسكان القدس أطلقت عليها اسم "البطاقات الذكية". إلا أن دراسة صادرة عن مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، أشارت إلى أن البطاقات الجديدة الممغنطة تستند إلى أجهزة خاصة، يمكن من خلالها استعراض كافة المعلومات عن أصحابها وملامح وجوههم وبصماتهم وأماكن إقاماتهم والتزاماتهم المالية وغير ذلك. ومن خلالها يمكن تحديد طبيعة تنقلات أصحاب هذه البطاقات وأماكن إقاماتهم المستجدة، وبالتالي يمكن للسلطات حصر الذين يتواجدون

---

[114] امتلك شقة سكنية بقيمة 50 ألف دولار في القدس، **الحياة الجديدة**، 2015/11/1.

[115] مقدسيون غير مرئيين، موقع قدسكم، 2015/9/22، انظر: http://bit.ly/2srQID1

بشكل دائم داخل مدينة القدس، من أولئك الذين يسكنون خارجها، في محاولة للإيقاع بالمقدسيين وسحب إقاماتهم وحرمان عشرات الألوف منهم من حقهم بالإقامة في المدينة المقدسة[116].

2. الإبعاد عن مدينة القدس:

شهدت مدينة القدس منذ نشأة الكيان الصهيوني موجاتٍ من الإبعادات القسرية، فتسببت العصابات الصهيونية في نزوح أفواج من المقدسيين سنة 1948، وأفواج أكبر سنة 1967، ثمّ أبطأت السلطات في الفترة 1971–1974 في إبعاد المقدسيين على أثر ردود فعل عربية ودولية مختلفة، ثمّ عادت سنة 1975 إلى سياستها فأبعدت العشرات. كذلك أبعدت سلطات الاحتلال عشرات الشخصيات الوطنية المقدسية بقرارات عسكرية في الفترة 1967–1992، وأبعدت بعضهم إلى مرج الزهور جنوب لبنان سنة 1992. وأبعدت كذلك مجموعة أخرى إبان الانتفاضتين الأولى والثانية[117]. وأبعدت ثلاثة نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني إضافة إلى وزير سابق. ثم جاءت موجة إبعاد الأسرى المقدسيين المفرج عنهم إلى قطاع غزة وإلى خارج فلسطين سنة 2011. وما يزال قائد الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي، يصدر قرارات بإبعاد المقدسيين عن القدس أو المسجد الأقصى، استناداً للبنود 6، و108، و109 من "قانون الدفاع ساعة الطوارئ 1945"[118].

نماذج عن حالات الإبعاد عن مدينة القدس:

أبعدت سلطات الاحتلال عن مدينة القدس هيئات قيادية واعتبارية، كانت أولاها أعضاء من الهيئة الإسلامية العليا، التي تولّت أمر القدس والضفة الغربية عقب الاحتلال سنة 1967. كما أبعدت السلطات 60 شخصية وطنية خلال الفترة 1967–1987[119].

- وبحسب الجدول رقم (15) المثبت ضمن ملاحق الدراسة، فقد أبعدت سلطات الاحتلال 7 من محافظة القدس في سنة 1992 إلى مرج الزهور في جنوب لبنان لمدة عام كامل، لاحقاً صار اثنان منهما عضوين في المجلس التشريعي الفلسطيني سنة 2006.

---

116 أسعد عبد الرحمن، الهوية المقدسية: مجزرة سحب البطاقات، **الاتحاد**، 2012/4/6، انظر: http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=65105

117 منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية، دائرة شؤون القدس، **مرجع سابق**، ص 49.

118 مجموعة من المؤلفين، **42 عاماً من الاحتلال – ملف القدس**، ص 65.

119 منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية، دائرة شؤون القدس، **مرجع سابق**، ص 49.

- ما زالت سلطات الاحتلال تبعد منذ سنة 2010 أربعة مقدسيين منتخبين إلى الضفة الغربية وذلك بحجة عدم ولائهم لـ"دولة إسرائيل"، وهم النواب الثلاثة في المجلس التشريعي الفلسطيني: الشيخ محمد أبو طير، وأحمد عطون، ومحمد طوطح، إضافة إلى الوزير السابق خالد أبو عرفة.
- وبحسب الجدول رقم (16) المثبت ضمن ملاحق الدراسة، فقد أبعدت سلطات الاحتلال 29 أسيراً مقدسياً من أصل 45 أسيراً تمّ الإفراج عنهم ضمن صفقة "وفاء الأحرار" في 2011/10/18، بين حركة حماس و"إسرائيل"، وقد أبعدت السلطات 14 منهم إلى قطاع غزة، بينما أبعدت 10 أسرى إلى دولة تركيا، و5 أسرى إلى دولة قطر.
- قررت المحكمة الإسرائيلية العليا إبعاد زوجة الشهيد المقدسي غسان أبو جمل وأطفاله الثلاثة من مدينة القدس، وذلك بعد مصادقة المحكمة على قرار وزير الداخلية القاضي بترحيل الزوجة من المدينة، ضمن العقوبات المفروضة على أهالي الشهداء، وإلغاء معاملة جمع الشمل التي تستند إليها زوجة الشهيد أبو جمل في بقائها في المدينة[120].

3. الإبعاد عن المسجد الأقصى المبارك:

شرعت سلطات الاحتلال بإبعاد المقدسين عن القدس والمسجد الأقصى، ممّن أعمارهم دون الثلاثين عاماً، وتارة دون الأربعين أو الخمسين، في ظروف انتقائية وبذريعة "الحفاظ على الأمن والحدّ من الشغب"، بهدف السيطرة المطلقة على المسجد ووضعه تحت تصرف المستوطنين اليهود.

ثم في تطوّر لاحق، صارت سلطات الاحتلال تصدر قرارات قضائية وأخرى عسكرية، ضدّ أشخاص بعينهم تمنعهم من خلالها من الدخول إلى المسجد أو الدخول إلى مدينة القدس نفسها. وقد طالت هذه القرارات شخصيات مقدسية بارزة، إضافة إلى المئات من الرجال والنساء وحتى الأطفال. ولم ينج من هذه القرارات موظفون يعملون في دوائر الأوقاف من الإداريين والحراس داخل المسجد الأقصى المبارك. ولحق هذه القرارات أوامر بالحبس أو التغريم أو تمديد فترة الإبعاد لمن خالف القرارات القضائية والعسكرية، ثم صدرت قرارات أخرى تعدُّ المرابطين والمرابطات تنظيمات محظورة، ممّا ترتب على ذلك إبعاد كل من ينتمي إليها ممّن يثبت عليه التواجد داخل المسجد بين الصلوات.

[120] حصاد 2015: تصعيد خطير في الأقصى... ارتقاء 34 شهيداً في القدس.. اعتقال 2297 مقدسياً، مركز معلومات وادي حلوة – سلوان، 2016/1/1.

وتزداد وتيرة الإبعاد في فترة الأعياد اليهودية، والتي أصبحت موسماً لإغلاق معظم أبواب المسجد الأقصى المبارك، أو في أعقاب حدوث مواجهات تسميها سلطات الاحتلال "إخلال بالأمن العام"، حيث تتراوح فترة الإبعاد من أسبوعين وحتى عدة أشهر قابلة للتمديد[121].

وفي إحدى الحالات منعت سلطات الاحتلال طالبة في الصف السابع برفقة والدتها من الدخول للأقصى، واعتدوا بالضرب على والدتها، كما منعت الشرطة الإسرائيلية عدداً من المعلمات من الدخول عبر باب الناظر مما اضطرهن إلى التوجه إلى باب السلسلة والدخول منه[122].

وأشارت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث بداية تشرين الأول/ أكتوبر من سنة 2014، إلى أنه قد بلغ عدد المبعدين عن المسجد الأقصى في أيلول/ سبتمبر من السنة ذاتها ما بين 70–80 مقدسياً. وكان بعض هؤلاء قد صدر بحقه إبعاد في أول سنة 2014. منهم 25 سيدة، إضافة إلى 9 حراس يعملون في دائرة الأوقاف الإسلامية، وموظفين في دائرة الإعمار، كما طالت قرارات الإبعاد شخصيات اعتبارية من فلسطينيي الداخل، وفي مقدمتهم الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية[123].

وتشير الإحصاءات إلى أن سلطات الاحتلال أبعدت عن المسجد الأقصى خلال سنة 2015 وحدها، 297 فلسطينياً لفترات تراوحت بين عشرة أيام وستة أشهر قابلة للتمديد، بأوامر من شرطة الاحتلال، ومن بين المبعدين 126 سيدة، و9 فتيات قاصرات، و18 قاصراً، و12 موظف أوقاف[124]. بينما أحصى أحد التقارير إبعاد 323 مقدسياً عن المسجد الأقصى، منهم 144 من الرجال، و126 من النساء، و18 فتى و8 فتيات[125].

---

121 سياسة الإبعاد عن المسجد الأقصى، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2015، انظر: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9562

122 الاحتلال يمنع ويعرقل دخول طلاب مدارس الأقصى، وكالة صفا، 2015/8/24، انظر: http://bit.ly/2mXclFv

123 مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، تشرين الأول/ أكتوبر 2014.

124 حصاد 2015: تصعيد خطير في الأقصى... ارتقاء 34 شهيداً في القدس.. اعتقال 2297 مقدسياً، مركز معلومات وادي حلوة – سلوان، 2016/1/1.

125 مؤسسة همة نيوز، القدس، تشرين الأول/ أكتوبر 2014.

4. مقاومة المقدسيين لسياسة الإبعاد:

أ. المبعدون من الهيئة الإسلامية العليا:

تمثلت مقاومة الطائفة الأولى من المقدسيين المبعدين من الهيئة الإسلامية العليا سنة 1968، بعقد الندوات والمؤتمرات خارج الوطن، حيث أعلنت رفضها للإبعاد، وحشدت التأييد في سبيل العودة للمدينة، كما أعلن المبعدون ومعهم من سبقهم في الإبعاد عن تأسيس لجنة إنقاذ القدس برئاسة المبعد السابق سليمان النابلسي، ثمّ تلاه في رئاسة اللجنة فضيلة الشيخ عبد الحميد السائح. وقامت هذه اللجنة بكافة الإجراءات والخطوات الإعلامية والتثقيفية والتنظيمية اللازمة في سبيل الضغط على قوات الاحتلال وإجباره بالعودة عن قراره بإبعاد المواطنين[126].

ب. المبعدون إلى مرج الزهور:

وبحسب الجدول رقم (15) الذي أعده الباحث لغرض الدراسة والمثبت ضمن ملاحق الدراسة، فقد أُبْعِدَ 7 فلسطينيين من سكان محافظة القدس إلى لبنان، ضمن 416 فلسطينياً من الضفة الغربية وقطاع غزة، أبعدتهم سلطات الاحتلال إلى مرج الزهور في جنوب لبنان، في 1992/12/17، وقد قاوم المبعدون قرار إبعادهم مقاومة صلبة، واستمروا مرابطين في جبل مرج الزهور بالرغم من أجواء الطقس القاسية وظروف البيئة الصعبة، حتى تمكن المبعدون جميعاً من العودة إلى منازلهم على مرحلتين آخرهما نهاية سنة 1993. ويُسجّل لهم إسهامهم في إعادة تنفيذ القرار الأمميّ رقم 799 ضدّ الإبعاد عن فلسطين عامة بما فيها شرقي القدس[127].

ج. المبعدون عن المسجد الأقصى:

واعتاد المبعدون عن المسجد الأقصى من المرابطين والحراس وموظفي الأوقاف، أن يواصلوا احتجاجاتهم واعتصاماتهم أمام بوابات المسجد، برفع اللافتات التي تندد بإبعادهم، وبالهتاف في الدفاع عن حقوقهم وعن المسجد الأقصى، كذلك اعتاد المبعدون وبمؤازرة الهيئات والجمعيات المقدسية وهيئات فلسطينيي الداخل، وتحديداً

---

126 جهاد أحمد صالح، **مرجع سابق**، ص 14–15.

127 حسني البوريني، مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012).

الحركة الإسلامية، في عقد اللقاءات والندوات التي تعزز مقاومتهم للاحتلال، وتشحذ هممهم في الاستمرار في المطالبة بالعودة لوظائفهم وصلواتهم في المسجد الأقصى.

د. المبعدون من أعضاء المجلس التشريعي:

وفي 2010/7/1 رفض أربعة مقدسيين وأسماؤهم مثبتة في الجدول رقم (15) ضمن ملاحق الكتاب، وهم ثلاثة نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني عن مدينة القدس، إضافة إلى وزير سابق في الحكومة الفلسطينية العاشرة، رفضوا الانصياع لقرار وزير الداخلية الإسرائيلي بمغادرة مدينة القدس في أعقاب سحب الوزارة لإقاماتهم وإمهالهم شهراً للمغادرة، ولجأ المقدسيون الأربعة إلى مقر المنظمة الدولية للصليب الأحمر في شرقي القدس، ونصبوا خيمة اعتصام احتجاجاً على قرار الاحتلال بإبعادهم خارج المدينة. واستمر المقدسيون الأربعة معتصمين في الخيمة 19 شهراً إلى حين قيام قوات الاحتلال ظهر 2012/1/21 باقتحام مقر المنظمة الدولية واعتقالهم.

وقد تكرّر أسلوب اللجوء إلى مقر الصليب الأحمر، حين أعلن ناشطان مقدسيان في 2015/12/25 رفضهما الانصياع لقرار إبعادهما، ونصبا خيمة للاحتجاج ومكثا فيها 11 يوماً، حيث باغتتهما قوات الاحتلال فجر 2016/1/6 واعتقلتهما[128]، واشترطت على ذويهما دفع كفالة مالية للإفراج عنهما وإبعادهما نحو الضفة الغربية، إلا أن ذويهما رفضوا دفع الكفالة وصرحوا بأنهم سيرفعون شعار "مش دافعين"، كما سبق وتضامنوا مع ابنيهما اللذين رفعا شعار "مش طالعين"، لمّا رفضا مغادرة القدس طواعية.

سابعاً: هدم البيوت والمنشآت:

تعدُّ سياسة الهدم التي تتبعها سلطات الاحتلال إحدى أهم أدواتها في الحدّ من التزايد السكاني الفلسطيني، وفي ترهيب السكان حتى يضطروا لهجرة أراضيهم باتجاه الضفة الغربية وإلى خارج فلسطين. وقد شرعت السلطات في هدم البيوت والمنشآت الفلسطينية في مدينة القدس فور احتلالها للمدينة سنة 1967، واستعانت بسياسات

[128] نواب التجمع يزورون مبعدي القدس في مقر الصليب الأحمر، عرب 48، 2015/12/28.

وقوانين مختلفة لتسهيل عمليات الهدم، أهمها: قوانين وإجراءات البلدية في لزوم استصدار تراخيص البناء، وقانون أملاك الغائبين، وكذلك القوانين التي تمكنها من مصادرة الأراضي والعقارات بذرائع مختلفة.

وتتم عمليات هدم البيوت والمنشآت بشكل ينافي القوانين الدولية، وتحديداً اتفاقية لاهاي Hague Convention لسنة 1907، واتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949. حيث تنصان على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أية ممتلكات خاصة، ثابتة أو منقولة، تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو بالسلطة العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلخ"[129].

1. نماذج من سياسة الهدم:

بلغ مجموع ما هدمته سلطات الاحتلال في مدينة القدس في الفترة 1967–2015، 1,911 منشأة سكنية وغير سكنية، نتج عنها تشريد 8,519 فلسطينياً.

- ففي سنة الاحتلال ذاتها (1967)، هدمت السلطات 135 منزلاً في حيّ المغاربة القريب من المسجد الأقصى، وتسببت في تشريد 650 فلسطينياً. كذلك هدمت ما يقرب من 200 منشأة متنوعة نتج عنها نزوح مئات المواطنين عن أماكن سكناهم.
- اعتمدت السلطات سياسة هدم بيوت المقاومين الفلسطينيين أو تخريبها، وذلك بقرار عسكري في أعقاب العملية الفدائية في سوق محنيه يهودا غرب القدس في 1967/1/30، وقد استمرت السلطات باتباع هذه السياسة حتى سنة 2015.
- بينما هدمت في فترة 1968–1987، 66 منشأة، وشرّدت 294 فلسطينياً.
- وهدمت في سنوات الانتفاضة الأولى (1988–1993) 134 منشأة، وشرّدت 660 فلسطينياً.
- وهدمت في السنوات الأولى لاتفاقية أوسلو (1994–2000) 215 منشأة، وشرّدت 1,444 فلسطينياً.
- وهدمت في سنوات الانتفاضة الثانية (2001–2004) 390 منشأة، وشردت 2,063 فلسطينياً[130].

---

[129] هنادي الزغير، **هدم المنازل في القدس 1967–2007: تقرير تمهيدي** (القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، أيار/ مايو 2007)، ص 4.

[130] **المرجع نفسه**، ص 5.

- وكذلك هدمت في سنتي الانتفاضة الثالثة (2014–2015) 201 منشأة، وشردت 420[131].
- وهدمت في سنوات "ما بين" الانتفاضتين الثانية والثالثة (2005–2013) 767 منشأة، وشردت 2,988 فلسطينياً.
- أشارت "مؤسسة المقدسي" في دراسة لها إلى أن السلطات الإسرائيلية هدمت في الفترة 2010–2015، 486 منشأة سكنية وغير سكنية، وأسفرت عمليات الهدم عن تشريد 901 فلسطينياً، بينهم 293 امرأة و389 طفلاً. وقد صدرت قرارات الهدم عن أربعة مؤسسات إسرائيلية وهي: وزارة الداخلية، وبلدية القدس، وسلطة الطبيعة، والإدارة المدنية.
- أما في سنة 2015 تحديداً، فقد هدمت سلطات الاحتلال 89 منشأة سكنية وغير سكنية، وتسببت في تشريد 79 فلسطينياً، بينهم 41 طفلاً و22 امرأة[132].

2. التمييز بين السكان (عنصرية الاحتلال):

يتحكم مبدأ العنصرية لصالح اليهود غرب المدينة كذلك في سياسة البناء والهدم، ومن مظاهر هذه السياسة العنصرية:

- أشارت دراسة أعدها مركز بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories إلى أن بلدية الاحتلال شيدت 38,500 شقة سكنية، على أراضٍ في شرقي القدس، وأسكنت فيها المستوطنين اليهود. وتسمح لهم في العادة البناء بنسبة 90–120% من مساحة الأرض. وتمنحهم امتيازات وتسهيلات كثيرة[133].
- يقابل ذلك انعدام إصدار مخططات للأحياء العربية، وتصدر التراخيص فقط بشكل فردي وبأسلوب عشوائي، وباهظة التكاليف وصعبة المنال، وتصل كلفة الشقة الواحدة 50 ألف دولار، بينما تصل كلفة ترخيص البناية ذات الشقق المتعددة

---

[131] هدم المباني في مدينة القدس منذ عام 1967 حتى 2015، وكالة وفا، 2016/3/22.

[132] في تقريرها السنوي لعمليات الهدم في مدينة القدس، المقدسي: سلطات الاحتلال تهدم 89 منشأة سكنية وغير سكنية خلال العام 2015، مؤسسة المقدسي لتنمية وتطوير المجتمع – فلسطين المحتلة، 2015/12/31، انظر: http://bit.ly/2hWpoFw

[133] هنادي الزغير، **مرجع سابق**، ص 25.

300 ألف دولار، وعدم السماح بالبناء إلا بنسبة تتراوح بين 25–75% من مساحة الأرض[134].

- كذلك فإن مخالفة البناء من قبل المستوطن تحسب كمخالفة مدنية، وعندها يمكن تعديل مخططات البناء، ومن ثم منحها ترخيصاً بإجراء تعديلات إدارية، يتم عقبها إتمام عملية البناء دون مصاريف باهظة، ودون هدم، أما في حالة المخالفة الفلسطينية فهي تحسب أحياناً مخالفة أمنية، ويتم معاقبة صاحبها من خلال فرض غرامات باهظة وإصدار أوامر هدم من المحاكم الإسرائيلية[135].

3. مقاومة الفلسطينيين لسياسة الهدم:

يعدُّ عامل إسكان المقدسيين في القدس الشرقية أحد أهم عوامل مقاومة المقدسيين للاحتلال الإسرائيلي، وأحد مفاتيح الصمود والثبات في المدينة، حيث إن قطاع الإسكان يتعلق بالأرض والإنسان، وهما جوهر الصراع مع الاحتلال، والاستثمار في الإسكان هو استثمار في الحفاظ على الحقوق الوطنية في المدينة، والمستثمر الفلسطيني في قطاع الإسكان في القدس يواجه تحديات كبيرة تقف وراءها آلة إسرائيلية ضخمة مزودة بقوانين منحازة وعنصرية، وإمكانات هائلة[136].

ويقاوم الفلسطينيون سياسة الهدم التي يتبعها الاحتلال، بالبناء المكثف والمستمر، وقد يهدم البيت ثم يبنى مرة ثانية وثالثة. ويحاول الفلسطينيون بعفوية وطنية مواجهة الاستيطان المتفشي في الأحياء الفلسطينية من خلال البناء في الفراغات ما بين الأحياء الفلسطينية، بالرغم من امتناع السلطات عن منح تراخيص البناء.

وتسعى أحياناً شركات فلسطينية خاصة، لإعادة النظر في آلية التعامل مع المخططات الهيكلية الصادرة عن بلدية الاحتلال، بهدف تحويل أراضي خضراء إلى أراضي تطوير وسكن، وقد أسهمت هذه الشركات ببناء إسكانات متعددة في مواقع مختلفة من مدينة القدس.

---

[134] نظمي الجعبة، **الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة**، ص 38.

[135] **المرجع نفسه**، ص 89.

[136] **المرجع نفسه**، ص 62.

كذلك انطلقت مبادرات من قبل مؤسسات غير ربحية، كالنقابات المهنية، والأطباء، والمهندسين، والمعلمين، والأوقاف الإسلامية، والكنائس المختلفة، إضافة إلى المجلس الفلسطيني للإسكان، الذي يعدُّ أكبر مؤسسة تمويلية وتنفيذية في قطاع الإسكان، حيث موّل بناء ألفي شقة مقدسية في الفترة 1991–2009[137].

ثامناً: إقامة جدار الضمّ والتوسع:

بعد توقيع اتفاقية "إعلان المبادئ" في أوسلو بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، قرّر رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في 1995/1/25 إعداد خطتين؛ تقضي الأولى باقتحام المدن الفلسطينية في حال فشلت مفاوضات التسوية النهائية مع الجانب الفلسطيني، وتقضي الخطة الثانية بإعداد خريطة للمصالح الحيوية والأمنية لـ"إسرائيل" في الضفة الغربية، بهدف ضمّ ما يلزم من الأراضي والمواقع الاستراتيجية، خصوصاً ما يتعلق بالمستوطنات والمياه، وهو ما يعني إقامة جدار فاصل[138].

وقد صادق مجلس الوزراء الإسرائيلي في 2002/4/14، على بناء جدار يحيط بالمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وذلك بذريعة "الدعاوى الأمنية"، بحيث يفصلها عن التجمعات اليهودية. وقد أعقب هذا القرار إصدار قائد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية الجنرال يتسحاق إيتان Yitzhak Eitan، أوامر عسكرية في 2002/3/29، تقضي بمصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية لغرض إقامة الجدار.

وتحقق لاحقاً لبناء الجدار ما هدفت إليه المؤسسة الإسرائيلية من طرد 135 ألف فلسطيني خارج الجدار، وضمّ 120 ألف مستوطن داخله، وذلك بهدف قلب المعادلة الديموجرافية في مدينة القدس لصالح اليهود المستوطنين، بحيث تصبح نسبتهم في القدس الموحدة قرابة 85% بدل 65%[139]. إضافة إلى ضمّ أكبر قدر من الأراضي الفلسطينية، والاستيلاء على مصادر المياه الجوفية[140].

---

137 **المرجع نفسه**.

138 أحمد فارس عودة، **مرجع سابق**، ص 214.

139 نظمي الجعبة، **الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة**، ص 14.

140 منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية، دائرة شؤون القدس، **مرجع سابق**، ص 30.

1. ادعاءات الاحتلال والردّ عليها:

تدعي سلطات الاحتلال أن "الدعاوى الأمنية" هي السبب وراء بناء الجدار، وأن الجدار سيحول "دون تنفيذ عمليات إرهابية، وأنه بمثابة إنذار لا غنى عنه لضرب الإرهابيين الذين ينجحون في اجتياز الجدار، وذلك قبل أن يتمكنوا من تنفيذ هجماتهم"[141].

إلا أن المراقبين شككوا في مسألة الدعاوى الأمنية، وأكدوا أن 86% من طول الجدار قد شيّد داخل أراضي الضفة الغربية بما في ذلك شرقي مدينة القدس، وليس على حدود الخط الأخضر، وأنه بُني بأسلوب التفافي ومتعرج في "محيط" المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وهذا يتبعه تواجد أمني إسرائيلي مكثف لمراقبة الجدار ولدوام السيطرة على السكان، ممّا يعني بالضرورة دوام الاحتكاك والتوتر، الأمر الذي ينفي الدعاوى الأمنية في بناء الجدار.

وقد أجمل أفراهام شالوم Avraham Shalom، المدير السابق لجهاز الأمن العام (الشاباك)، المعارضة الإسرائيلية وغير الإسرائيلية لبناء الجدار قائلاً: "الجدار يخلق الكراهية ويستولي على الأرض ويضم مئات آلاف المواطنين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل، والنتيجة أن هذا السياج يحقق عكس ما نبتغيه تماماً"[142].

2. طبيعة الجدار ومخطط سيره:

يمتد الجدار في أراضي الضفة الغربية بشكلٍ ملتوٍ والتفافي بطول إجمالي قدره 723 كم، ويقع 86% من هذا الطول في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، فيما يمتد حول مدينة القدس وأحيائها بطول قدره 133 كم، طارداً أحياء خارج حدود بلدية القدس، وضاماً أحياءً أخرى داخلها. وقد صُنع أغلب الجدار من الإسمنت المسلح، بارتفاع تراوح بين 6–9 أمتار، أما باقي أجزائه فقد صُنعت من السلك الشائك وعلى جانبيه طريقان أمنيان يُحظر السير فيهما أو الاقتراب منهما[143].

---

[141] ليزا موناغان وغرازيا كاريسيا، **جدار الضم والتوسع والنظام المرتبط به** (رام الله: مؤسسة الحق، 2009)، ص 2، انظر:
http://www.alhaq.org/arabic/index.php?option=com_zoo&task=item&item_id=106&Itemid=218

[142] **المرجع نفسه**.

[143] **المرجع نفسه**.

ويعزل الجدارُ بلدات فلسطينية واقعة ضمن حدود بلدية القدس الإسرائيلية ويجعلها خارج المدينة، مثل كفر عقب، ومخيم قلنديا، والرام، ومخيم شعفاط، وبلدات من أحياء أبو ديس، والعيزرية، والسواحرة، عدا عن عزل بلدات محافظة القدس، مثل القرى الواقعة شمال غرب القدس، وشمال وشرق القدس، ويبلغ مجموع هذه التجمعات 22 تجمّعاً فلسطينياً، وهو ما يوافق 225 ألف فلسطيني، نصفهم تقريباً من حملة هويات القدس، ممّا سيخفض تلقائياً عدد الفلسطينين مقابل اليهود[144].

ويضم الجدار إلى داخل القدس ثلاث كتل استيطانية، يشكل تواصلها حدود القدس الكبرى، فيما يعمل الجدار في الوقت ذاته على قطع تواصل التجمعات العربية المحيطة بالمدينة، والتي تشكل ما مجموعه 27 قرية، ويسكنها نحو 100 ألف فلسطيني ويحولها إلى خمسة "معازل" محاطة بالجدران والطرق الالتفافية والمستوطنات اليهودية، وذلك على النحو التالي:

- اثنان من هذه المعازل يقعان في الجهة الشمالية للقدس، ويشملان قرى الجيب، وبير نبالا وقلنديا، وبيت حنينا، ومعزل ثالث في الجهة الشمالية الغربية، ويضم قرى الطيرة، وبيت دقو، وبيت إكسا، وبدّو، وبيت سوريك، والقبيبة، وقطنة، وأم اللحم، وبيت عنان، إضافة إلى بيت لقيا، وبيت سيرا، وخربثا المصباح.
- أما المعزل الرابع وهو إلى الشرق، ويضم عناتا، ومخيم شعفاط، وضاحية السلام والزْعَيّم، في حين أن المعزل الخامس يقع جنوب شرقي القدس، ويضم العيزرية، وأبو ديس، والسواحرة الشرقية، والشيخ سعد.

وقد أنشأت سلطات الاحتلال في الجدار معابر وبوابات، أهمها: معبر قلنديا في الشمال، ومعبر بيت إكسا في الشمال الغربي، ومعابر: حزما، وعناتا، والزْعَيّم، والزيتونة، والشيخ سعد في الشرق، ومعابر: قبة راحيل، والولجة، والنفق في الجنوب[145].

---

[144] جهاد أحمد صالح، **مرجع سابق**.

[145] ليزا موناغان وغرازيا كاريسيا، **مرجع سابق**، ص 6.
وهناك سبعة أنواع من البوابات، وتصنفها سلطات الاحتلال حسب عملها، فهناك بوابات زراعية، وحواجز عسكرية، وبوابات عسكرية، وبوابات توصل إلى الطرق المحاذية، وبوابات مخصصة لعبور طلبة المدارس، وبوابات تفتح خلال المواسم، وبوابات مخصصة للمستوطنين فقط. ولا بدّ لمن يدخل هذه البوابات من الحصول على التصاريح اللازمة.

3. الآثار الكارثية لبناء الجدار:

يتسبّب الجدار بعشرات الجرائم الإنسانية في حقّ الفلسطينيين، ومن ذلك:

- مصادرة سلطات الاحتلال لأراض شاسعة بهدف إقامة الجدار، وضمّ 90% من أراضي محافظة القدس لصالح حدود بلدية الاحتلال.
- انتهاك الجدار لحرية الحركة والتنقل، وإكمال التحكم بالاقتصاد الفلسطيني المقدسي، من خلال التحكم التام بالمعابر على طول الجدار والسياج الفاصل. وقد طرحت السلطات مشروعاً بديلاً لتنقل الفلسطينيين في محيط القدس أسمته "شريان الحياة"، بحيث يمتنع على الفلسطينيين بسببه من دخول القدس.
- شتت الجدارُ مئات العوائل الفلسطينية، وأضرّ بأرزاقها وأسلوب حياتها، وقلصّ التواصل العائلي لعشرات الألوف من المقدسيين، فعزل أحياء فلسطينية واقعة ضمن حدود بلدية القدس وجعلها خارج المدينة، مثل كفر عقب، ومخيم قلنديا، والرام، ومخيم شعفاط، وأجزاء من أحياء أبو ديس، والعيزرية، والسواحرة، كما عزل القرى الواقعة شمال غرب القدس، وشمال شرقها، ويبلغ مجموع هذه التجمعات 22 تجمّعاً فلسطينياً، وفق تعداد سكاني قدر بنحو 225 ألف فلسطيني، نصفهم تقريباً من حملة هويات القدس، مما يخفض تلقائياً عدد الفلسطينين في مدينة القدس مقابل عدد اليهود[146].
- سرّعت السلطات في أعقاب إقامة الجدار من وتيرة سحب الإقامات من مئات المقدسيين، وألغت طلبات جمع الشمل لمئات آخرين. وعرقلت مسيرة التعليم والصحة والتجارة[147].
- عزلت سلطات الاحتلال من خلال إحكام الجدار على المدينة، 617 موقعاً مقدساً وأثراً حضارياً، عن محيطها العربي والإسلامي، وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك، بهدف التمكن من إسراع عملية تهويدها وأسرلتها[148].

---

[146] جهاد أحمد صالح، **مرجع سابق**.

[147] أحمد فارس عودة، **مرجع سابق**، ص 216.

[148] منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية، دائرة شؤون القدس، **مرجع سابق**، ص 29–31.

4. انتهاك جدار الضم والتوسع للقانون الدولي:

دانت محكمة العدل الدولية International Court of Justice (ICJ) في 2004/6/9 بناء جدار الضم والتوسع، وعدَّته غير قانوني، ودانت كذلك في جملة القرار استيلاء "إسرائيل" على الأرض بالقوة، حيث قضت المحكمة أن تشييد الجدار في الأرض المحتلة والنظام المرتبط بهذا الجدار يوجدان أمراً واقعاً، ممكن أن يشكل وضعاً دائماً على الأرض، وهو ما يُعدّ من قبيل الضمّ الفعلي، الذي يماثل الاستيلاء على الأرض باستخدام القوة. كما دان القرار إعاقة الفلسطينيين من حقهم في تقرير مصيرهم. إضافة إلى إدانة القرار تدمير ممتلكات الفلسطينيين والاستيلاء عليها، بسبب بناء الجدار في مكانها[149].

وقد عدّت المؤسسات الدولية إقامة سلطات الاحتلال جدار الضم والتوسع مخالفة صريحة للعديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، ومن ذلك:

- مخالفة اتفاقية جنيف الرابعة والمتمثلة بالمادة 27، القاضية باحترام شخص الإنسان وحقوقه الأساسية.
- مخالفة المادة 33 من الاتفاقية الرابعة التي تحظر العقوبات الجماعية، وتحظر معاقبة أي شخص على مخالفة لم يقترفها هو شخصياً.
- مخالفة المادة 1/12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على حرية الأفراد في الحركة والتنقل وحرية اختيار أماكن إقاماتهم.
- مخالفة المادة 4/2 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، التي تنص على حظر ضمّ الأراضي بالقوة. كما تؤكد حظره المادة 4/2 حيث تنص على "الامتناع عن استعمال القوة أو استخدامها ضدّ سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"[150].
- تنتهك سلطات الاحتلال ببنائها الجدار وبنظام التصاريح الذي تفرضه، العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين. وينص العهد الدولي الخاص على الكثير من هذه الحقوق خصوصاً: الحق في العمل المادة 6، والحق في الغذاء المادة 1/11، والحق في أعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه المادة 12، والحق في التعليم المادة 13، والحق في المشاركة في الحياة الثقافية المادة 1/15/أ[151].

---

[149] ليزا موناغان وغرازيا كاريسيا، **مرجع سابق**، ص 35.

[150] **المرجع نفسه**، ص 30.

[151] **المرجع نفسه**، ص 28.

- تفرض سلطات الاحتلال على المواطنين الفلسطينيين استصدار تصاريح خاصة لاجتياز بوابات الجدار العنصري، بينما لا تفرض هذا الشرط على المستوطنين اليهود، في حين يؤكد القانون الدولي على عدم جواز ارتباط القيود الأمنية التي تفرضها سلطات الاحتلال بالتمييز القائم على أساس العرق، أو الدين، أو الجنس، أو اللغة، أو الرأي السياسي، أو غير ذلك من الاعتبارات. كما يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعموم الاتفاقيات الدولية ذات الشأن، على لزوم القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[152].

5. مقاومة الفلسطينيين لجدار الضمّ والتوسع:

تحرك الفلسطينيون منذ اليوم الأول ضدّ مخطط الجدار. والتقوا في مقاومة شعبية وحراك شبابي وجهد قانوني، بهدف إعاقة تنفيذ المخطط وصولاً إلى إلغائه. وفي سبيل مواصلة المقاومة أسس الفلسطينيون "الحملة الشعبية الفلسطينية لمقاومة جدار الفصل العنصري"، التي قادت لاحقاً النضال بأشكاله المختلفة. وتركزت أوجه مقاومة الجدار في الأشكال التالية:

- لجأ الفلسطينيون وعدد من المؤسسات الحقوقية المناهضة للجدار إلى رفع الالتماسات والدعاوى واستخدام الأوراق القانونية أمام المحاكم الإسرائيلية، بالرغم من موقف المحكمة الإسرائيلية العليا المتحيز لصالح بناء الجدار، وذلك للاستفادة من الهامش الضئيل الذي تتيحه سلطات الاحتلال، من محاولتها تقديم نفسها للرأي العام العالمي بصورة الدولة الديموقراطية، فأقام الفلسطينيون ومندوبو المؤسسات الحقوقية التظاهرات الاحتجاجية أمام المحاكم الإسرائيلية، وتمكنوا في عدد من الحالات من استصدار قرارات من المحكمة العليا بتعديل، أو تفكيك، أو توقيف بناء مقاطع من الجدار العازل.
- بادر آلاف الفلسطينيين المقدسيين من حملة هوية القدس —وفي وقت مبكر من إعلان سلطات الاحتلال مخطط الجدار— بالانتقال من منازلهم خارج الجدار إلى منازل أخرى داخل الجدار، وذلك حماية لحقوقهم في المدينة. وقد ترك هؤلاء المقدسيون بيوتهم التي استثمروا فيها مدخراتهم فجعلها الجدار بين يوم وليلة خارج المدينة،

[152] نظمي الجعبة، **الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة**، ص 32.

وتوجهوا ليسكنوا بشكل عاجل وفي ظروف صعبة داخل المدينة. وشهدت البلدة القديمة على سبيل المثال نتيجة لذلك ازدحاماً هائلاً، وتحوّلت أقبية المباني القديمة المعدة أصلاً للحيوانات، إلى مساكن لا تتوفر فيها أقل شروط السكن. كما حصرت العائلات نفسها ضمن مساحات ضيقة، وأصبحت بعض العائلات تسكن في مجرد غرفة واحدة فقط. وقفز عدد سكان البلدة القديمة من الفلسطينيين من 25 ألفاً إلى 37 ألف نسمة خلال عدة أشهر من سنة 2002.

وفي مسح مشترك قام به المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل) ودائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية، في الفترة 5/15–2006/6/10، ونشرت نتائجه في 2006/7/4، وشملت عينة المسح 981 عائلة مقدسية، تؤلف 5,148 شخصاً، تبين أن 17.3% من الأشخاص قاموا بتغيير مكان سكناهم السابق، وأن 63.8% من الأفراد من جيل 16 عاماً فأكثر، يفكرون في تغيير مكان السكن الحالي، نتيجة لموقعه من الجدار، أو لسبب آخر له علاقة بالجدار[153].

- قام المقدسيون بمحاولات ناجحة في تدمير رمزي لأجزاء متفرقة من الجدار العازل، أو إحداث ثقوب فيه، والتمكن من اختراقه والدخول إلى المدينة من خلاله، أو التوجه إلى المسجد الأقصى للصلاة فيه أيام الجمع. حيث أحدث الشبان ثغرتين في 2013/7/8، في الجدار المحاذي لبلدة العيزرية، وفي 2013/10/21، فهدموا مقطعاً في الجدار المحاذي لحي رأس قبسة، وفي 2013/12/19، ثقبوا الجدار المحاذي لجامعة القدس، ثم تابعوا ثقبه في المناسبات الوطنية وأيام المواجهات مع الاحتلال[154].

تاسعاً: محاصرة الاقتصاد وفرض الضرائب:

بدأت سلطات الاحتلال حصارها لمدينة القدس فور احتلال المدينة سنة 1967، وذلك من خلال سنّ التشريعات المختلفة، وأهمها سنّ قانون التنظيمات الإدارية والقانونية رقم 5728 لسنة 1968، الذي بموجبه يتوجب على الهيئات والمؤسسات والمحال التجارية الفلسطينية إعادة استصدار تراخيص للعمل من الجهات الإسرائيلية خلال

[153] مجموعة من المؤلفين، **42 عاماً من الاحتلال – ملف القدس**، ص 23.

[154] قسم الأرشيف والمعلومات – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **المقاومة الشعبية في فلسطين**، سلسلة تقرير معلومات (26).

ستة أشهر. وقد تقدم لهذه الجهات تحت ضغط الحياة 20 مؤسسة فلسطينية من أصل 120 مؤسسة و600 محل تجاري[155].

وعانى الفلسطينيون من تضييق كبير على الحركة التجارية والاقتصادية المقدسية، في العقود التي أعقبت احتلال المدينة، تمثل في تشديد سياسة جبي الضرائب والغرامات وإعاقة التواصل مع الضفة الغربية، مقابل تسهيلات وإعفاءات كبيرة لصالح اليهود، مما أوجد ظروفاً طاردة للتجار نحو الأسواق الإسرائيلية، ونحو مدينتي رام الله تحديداً، بسبب تشكل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والبنوك والقطاع الخاص فيها[156].

ونتيجة لسياسات الاحتلال في محاصرة الاقتصاد المقدسي، فقد تجاوزت البطالة بين الفلسطينيين 40% سنة 2007، في حين أن نسبة الفقر تجاوزت 50%، ثم استمرت نسبة الفقر في الارتفاع حتى وصلت في السنوات الأخيرة إلى 70–75% من مجموع المقدسيين[157].

وأكدت دراسة سابقة أعدتها الغرفة التجارية في محافظة القدس، حول تنمية الاقتصاد المقدسي خلال السنوات الثلاثة 2010–2013، في أن مدينة القدس —وحتى تستعيد بعض عافيتها اقتصادياً— بحاجة إلى استثمارات فورية تقارب 150 مليون دولار، وتشمل قطاعات الإسكان والسياحة وترميم البلدة القديمة، وتطوير الصناعات الحرفية في المدينة[158].

1. أسباب تدهور الاقتصاد الفلسطيني المقدسي:

استهدف الاحتلال الإسرائيلي الاقتصاد الفلسطيني في مدينة القدس بأشكال مباشرة وأخرى غير مباشرة، مما أدى إلى تدميره بدرجة كبيرة، ومن أهم أسباب هذا التدهور:

- انحسار تواصل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة مع مدينة القدس، تحديداً عقب توقيع اتفاقية أوسلو سنة 1993، وذلك بسبب سياسات الاحتلال وإجراءاته.

---

155 نظمي الجعبة، **الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة**، ص 30.

156 **المرجع نفسه**.

157 **المرجع نفسه**.

158 مجموعة من المؤلفين، **42 عاماً من الاحتلال – ملف القدس**، ص 116.

- إعاقة دخول نحو 120 ألف فلسطيني من ضواحي المدينة ومحافظة القدس، بسبب إقامة جدار الفصل العنصري وشبكة الحواجز العسكرية. والتشدّد في منع دخول المنتجات الفلسطينية ذات الأسعار المنافسة، من الضفة الغربية إلى مدينة القدس.
- عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية بالكامل، ممّا أدى إلى انقطاع تدفق الزوار والمتسوقين والبضائع من وإلى القطاع، والذي كان يشكل مصدراً مهماً في التبادل التجاري المحلي الفلسطيني لمدينة القدس.
- ارتفاع تكلفة نقل البضائع نتيجة كثرة الحواجز العسكرية والإغلاقات المتكررة، وارتفاع كلفة تخليص البضائع من الموانئ نتيجة للإجراءات الأمنية والعنصرية المختلفة.
- إرهاق المقدسيين بالضرائب المتعددة والغرامات المتكررة، وإعاقة التنمية الصناعية والتجارية. حيث تفرض سلطات الاحتلال على الفلسطينيين 17 نوعاً من الضرائب المتنوعة، ذات العلاقة بالمؤسسات الإسرائيلية المختلفة. وكذلك ما تجبيه بلدية الاحتلال بدعوى العناية بالبيئة، والإنارة، والمياه، والصرف الصحي، إضافة إلى الغرامات الباهظة والمضاعفة في كل شأن من شؤون الحياة[159].
- التوقف شبه التام لقطاع السياحة المقدسي عن النشاط، في الفترة 2001–2004، نتيجة أحداث الانتفاضة الثانية. إضافة إلى إعاقة سلطات الاحتلال زيارة السياح الأجانب للمقدسات الإسلامية والمسجد الأقصى المبارك[160].
- تراجع عدد المتسوقين اليهود، وخصوصاً يهود غربي القدس، ثم انقطاعهم التام في الفترة 2001–2004.
- توجه أعداد كبيرة من المقدسيين للتسوق من المحال الإسرائيلية بدعوى انخفاض الأسعار.

2. الملاحقات الضريبية وفرض الغرامات:

قلنا إن سلطات الاحتلال تفرض على المقدسيين 17 نوعاً من الضرائب، عدا عن أنواع الغرامات والمخالفات، ونتناول هنا أحد أنواع هذه الضرائب وآخر للغرامات:

---

[159] منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية، دائرة شؤون القدس، **مرجع سابق**، ص 54.

[160] مجموعة من المؤلفين، **42 عاماً من الاحتلال – ملف القدس**، ص 105.

أ. ضريبة السكن (الأرنونا):

تعدُّ سياسة فرض ضريبة السكن (الأرنونا)، من أخطر السياسات المتبعة اليوم من قبل بلدية الاحتلال، حيث يعاني فلسطينيو القدس من تردٍّ مستمر في مستوى دخل الفرد، مقابل ارتفاع كبير في مستوى دخل الفرد الإسرائيلي، ويدفع المقدسي من الضريبة أكثر مما يدفعه الإسرائيلي الذي يعفى أحياناً كثيرة ولأسباب عنصرية. وهي ضريبة غير عادلة من الناحية الاجتماعية، كما تفرض هذه الضريبة على أحياء فلسطينية لا تتمتع بخدمات بلدية، أو أنها لا ترقى إلى مستوى الضريبة المدفوعة. ويدفع الفلسطيني ما بين 100–200 دولارٍ شهرياً مقابل ضريبة الأرنونا، ويدفع أصحاب الفنادق والمحال التجارية والحرفية أضعاف ذلك[161].

ويعدُّ الفلسطينيون ضريبة الأرنونا، كضريبة إقامة، وليست ضريبة من أجل تقديم الخدمات للسكان، حيث لا خدمات إلا بالنذر اليسير. وكثيراً ما يعجز الفلسطينيون عن دفع هذه الضريبة، مما يؤدي إلى تراكمها، الأمر الذي يتبعه اعتقال أو إفلاس وهجرة[162].

ب. غرامة مخالفة قوانين البناء:

تفرض سلطات الاحتلال على المقدسيين دفع رسوم باهظة مقابل إصدار رخص البناء، في حال سمحت السلطات بالبناء المرخص. وتفرض غرامات باهظة جداً على البناء غير المرخص أو المخالف لتعليمات الرخصة[163]. ولا يعني دفع المقدسيين لهذه الغرامات إبطال أيّ أوامر تصدر بالهدم، وإنما يمنح المقدسي عادة فترة يلتزم خلالها باستصدار رخصة للبناء، فإذا انتهت هذه الفترة الممنوحة من قبل المحكمة دون استصدار رخصة البناء، وهذا كثيراً ما يحصل، تقوم سلطات الاحتلال بهدم البناء. فيكون حاصل ما يتكبده الفلسطيني لبناء شقة سكنية تؤويه وأفراد عائلته على النحو التالي:

- تكاليف البناء الأولية الباهظة.
- غرامات مترتبة بدعوى عدم استصدار رخصة بناء، عدا عن تهديد البناء بالهدم.
- تكاليف جديدة لمكاتب المحاماة والمهندسين من أجل استصدار رخصة بناء وتفادي الهدم.

---

[161] منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية، دائرة شؤون القدس، **مرجع سابق**، ص 54.

[162] نظمي الجعبة، **الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة**، ص 33.

[163] **المرجع نفسه**، ص 49.

- في حالة عدم تمكن الشخص من استصدار رخصة البناء، في الفترة التي تحددها المحكمة، يُهدم البيت ويتكلف الفلسطيني من جديد دفع أتعاب هدم البيت وأتعاب إزالة آثاره.

وقد بلغ إجمالي الغرامات التي تكبدها الفلسطينيون في مدينة القدس بسبب البناء غير المرخص في الفترة 2001–2005، نحو 134 مليون شيكل (نحو 35 مليون دولار)[164].

عاشراً: التوقيف والاعتقال:

مارست "إسرائيل" وما تزال، وعلى مدار سنوات احتلالها لفلسطين والقدس، سياسة الاعتقال كأحد الأساليب والوسائل الأساسية لقمع الشعب الفلسطيني وقمع مقاومته، وقد طالت هذه الاعتقالات مئات ألوف الفلسطينيين، وتجاوزت حالات الاعتقال الـ 800 ألف حالة في الفترة 1967–2015 على صعيد فلسطين عامة، والأغلبية الساحقة من هؤلاء المعتقلين خضعوا للتحقيق والأساليب الوحشية، وقد صدرت في حقهم أحكاماً جائرة منافية لأحكام القانون الدولي والإنساني[165]. كما طالت الاعتقالات الكثير من أفراد فصائل المقاومة الفلسطينية، وكذلك مختلف شرائح المجتمع من عمّال، وفلاحين، وتجار، ورجال أعمال، وشخصيات وطنية واعتبارية، وكان في مقدمة المعتقلين كذلك الطلبة والأكاديميين والكتاب والصحفيين، ومختلف الفئات العمرية إناثاً وذكوراً، بما في ذلك الأطفال وطلاب المدارس الابتدائية.

ويتنقل الأسير الفلسطيني بين مراحل عدة منذ لحظة القبض عليه، وهي: التوقيف، والتحقيق، وتقديم لائحة الاتهام، وتثبيت الحكم، ثم مرحلة قضاء فترة المحكومية، ومن ثمّ الخروج من السجن[166].

وقد تنكرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، لحقوق الأسرى والمعتقلين الأساسية، وأدارت ظهرها للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية في هذا الشأن، حيث رفضت الاعتراف بالأسرى المناضلين كأسرى حرب ومقاتلي حرية، ومارست

---

[164] **المرجع نفسه**، ص 54.

[165] مروان البرغوثي وآخرون، **مقاومة الاعتقال** (رام الله: مؤسسة الأيام، نيسان/ أبريل 2010)، ص 13.

[166] **المرجع نفسه**، ص 14.

ضدهم أقسى أنواع التعذيب، كما ابتدعت الحكومات الإسرائيلية أساليب وحيل من التعذيب، بأشكالٍ متنوعة ومختلفة بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية والحدّ من تأثيرها المتنامي، وبحيث تضمن الإفلات من انتقادات المؤسسات الدولية والقانونية، ومن مراقبة المؤسسات القانونية المناهضة للاحتلال[167].

1. سياسة اعتقال المقدسيين: أهداف، وإجراءات، وأساليب:

اعتادت قوات الاحتلال أن تشن حملات اعتقال كبيرة في مدينة القدس عقب أي هبة فلسطينية. ويشير الجدول رقم (3) المثبت ضمن ملاحق الكتاب، إلى أبرز الاعتقالات ذات الأحكام العالية، التي نفذتها سلطات الاحتلال ضدّ مئة فلسطيني، في الفترة 1987–2015، حيث تزيد هذه الأحكام عن عشرة أعوام وتصل إلى المؤبد. كما يشير الجدول رقم (4) المثبت ضمن ملاحق الكتاب كذلك، إلى استشهاد 13 أسيراً داخل المعتقلات في الفترة المذكورة نفسها، إضافة إلى 4 آخرين استشهدوا في الفترة 1967–1987.

وفيما يخص الاعتقالات في الانتفاضة الثالثة وخلال فترة الهبة الأولى 2014 والهبة الثانية 2015 على وجه التحديد، فقد سجلت الانتفاضة ارتفاعاً ملحوظاً بعمليات الاعتقال التي طالت 2,250 مقدسياً، وشكلت السلطات الإسرائيلية وحدة خاصة لتنفيذ الاعتقالات وللحد من ظاهرة الاحتجاجات والمواجهات في القدس، وقامت هذه الوحدة باعتقال معظم المقدسيين الذين سبق اعتقالهم في أحداث سابقة، إضافة إلى اقتحام منازلهم وتفتيشها بعنف وتخريب. وشملت الاعتقالات 15 مواطناً تتراوح أعمارهم بين 45–73 عاماً، و69 سيدة، و700 طفلٍ وقاصرٍ[168]، و12 طفلاً أعمارهم دون 12 عاماً، وقد حجزتهم سلطات الاحتلال في مؤسسات مغلقة، وتسمي السلطات هذه الحالات بـ"الرعاية في مؤسسة داخلية"، وتهدف من خلالها عمل غسيل دماغ للأطفال، إلى حين بلوغ الأطفال السن الذي يسمح للسلطات تقديم لوائح اتهام ضدهم[169]. كما كان بين المعتقلين 25 مقدسياً مصاباً بجروح خطيرة، و50 مقدسياً آخر اعتقلوا بذريعة التحريض عبر شبكات التواصل الاجتماعي[170].

---

[167] **المرجع نفسه**، ص 112.

[168] حصاد 2014: آلاف المستوطنين يقتحمون الأقصى.. منع صلاة الجمعة "17" مرة في المسجد.. وارتقاء 10 شهداء.. واعتقال 2250 مقدسياً، مركز معلومات وادي حلوة، 2015/1/5.

[169] مقابلة مع السيد أمجد أبو عصب رئيس لجنة الأسرى والمحررين، **القدس**، 2016/1/29.

[170] الإحصائية السنوية للاعتقالات في القدس المحتلة للعام 2015، كيوبرس، 2016/1/1.

وقد تنوع الاعتقال إلى أشكال عدة، كالاعتقال التقليدي والإداري، والحبس المنزلي والإقامة الجبرية، والإبعاد عن المسجد الأقصى أو البلدة القديمة، أو الإبعاد عن عموم مدينة القدس[171].

ولم تستثنِ سلطات الاحتلال أياً من الأحياء المقدسية من حالات الاعتقال، فقد كانت في الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2015 على النحو التالي: البلدة القديمة 108 معتقلين، العيسوية 107، سلوان 69، رأس العمود 64، جبل المكبر 63، الطور 63، الثوري 43، مخيم شعفاط 34، حيّ شعفاط 21، صور باهر 32، وادي الجوز 28، بيت حنينا 26، الصوانة 18، كفر عقب 11، الشيخ جراح 5، أحياء متفرقة 37[172].

أ. أهداف الاحتلال من سياسة الاعتقال:

تهدف سلطات الاحتلال من سياسة الاعتقال تحقيق العديد من مراميها، التي تصب في هدفها الأكبر المتمثل في تفريغ المدينة المقدسة وتحطيم نسيج سكانها. ومن أهداف السلطات كذلك:

- تصفية مقاومة الفلسطينيين للاحتلال والحدّ منها، وتجفيف البيئة المقاومة وسط الجماهير، وذلك من خلال حرمان هذه البيئة من المناضلين والمجاهدين، كونهم أصحاب خبرة في النهضة والمقاومة، حيث يتم إصدار الأحكام العالية بحقهم، بهدف إضعافهم وربما إسقاطهم، ومن ثمّ بثّ الرعب في صفوف أهاليهم وأقربائهم.
- الحصول على المعلومات اللازمة في كبح المقاومة والحدّ من نجاح خططها.
- الانتقام من المعتقلين ومعاقبتهم وتحطيم مجرى حياتهم الاجتماعية والثقافية والنضالية، والانتقام كذلك من ذوي المعتقلين بأقسى العقوبات، ويشمل ذلك هدم البيوت، والطرد والاستبعاد من الوظائف الحكومية، ومنع السفر، وغير ذلك.
- بثّ حالة من اليأس والإحباط وسط المقاومة والسكان، من خلال اعتقال الأعداد الكبيرة من أبناء المقاومة، خصوصاً القيادات والنشطاء منهم. حيث إن الاعتقالات الواسعة تعني شدة الاحتلال وقسوته، وتعني كذلك فراغ الساحة من المقاومة.

---

[171] المرجع نفسه.

[172] المرجع نفسه.

- تقوم سلطات الاحتلال أحياناً باعتقال بعض عملائها حماية لهم وتجنيداً لغيرهم، ولإظهارهم بمظهر المقاومين[173].

ب. إجراءات الاحتلال في أثناء عملية الاعتقال:

- تنتهج سلطات الاحتلال وسائل قاسية في أثناء قيامها باعتقال أحد الناس أو إحدى المجموعات، فهي تقتحم البيوت والعمارات وتطوقها في جوّ من الإرهاب والرعب الشديدين، حيث تشارك أعداد كبيرة من الجنود والآليات العسكرية والضباط في عملية الاعتقال المدججة بالسلاح والعتاد، وغالباً ما يتم ذلك ليلاً وفي ساعات متأخرة من الليل. وأحياناً كثيرة تشارك فيها عناصر من الوحدات الخاصة ذات الوجوه المقنعة.
- تقوم وحدات الاحتلال بعمليات تفتيش دقيقة تشمل كلّ شيء في معظم الأحيان، يرافق ذلك عمليات تخريب مقصودة للمتلكات والأجهزة البيتية والوثائق، وخلطٍ متعمّد للمواد الغذائية. إضافة إلى مصادرة القوات لكميات كبيرة من محتويات البيت، كأجهزة الحاسوب وأجهزة الاتصال والكتب والملفات، إضافة إلى الوثائق والدراسات والأوراق الخاصة.
- يعمد الضباط الإسرائيليون إلى الترهيب وإدخال الرعب في نفوس الأطفال والنساء تحديداً، وإذلالهم وتجميعهم في غرفة من غرف البيت، ويمنعونهم في كثير من الأحيان من القيام بالحاجات الضرورية، ويخضعونهم للاستجواب أحياناً داخل البيت، أو يخرجونهم خارج البيت بملابس النوم، أحياناً يكون ذلك في الأجواء الباردة ولساعات طويلة، وربما أعصبوا أعينهم وقيدوا أيديهم وأرجلهم بالأصفاد أيضاً.
- وتجبر قوات الاحتلال المعتقل على الصعود إلى المركبة العسكرية، مقيد اليدين ومعصوب العينين، وتجبره كذلك على إبقاء رأسه منخفضاً باتجاه قاع المركبة، وإذا ما همهم أو أراد السؤال كال الجنود له اللكمات ودقوه بأعقاب البنادق.
- في حالة اعتقال مواطن إثر اشتباك أو صراع عنيف مع جنود الاحتلال، فإن الجنود يحرصون على إذلاله بشتى الطرق، فيجبرونه على التعري والتخلص من ملابسه، ثم الاستلقاء على الأرض ووضع يديه خلف رأسه، ثم يجرونه جراً إلى المركبة العسكرية، ثم يتناوبون عليه بالضرب واللكم بهدف إنهاكه وتشويش تفكيره، ولا

[173] مروان البرغوثي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 15.

يأخذ الضباط بعين الإعتبار أن يكون الأسير جريحاً نتيجة الاشتباك، بل يستغلون جراحه، ويستدعون طواقم التحقيق فوراً لاستجوابه في أثناء معاناته.

- وتقوم سلطات الاحتلال باعتقال المواطنين المقدسيين في كافة الأحوال والظروف، وذلك بهدف إبقائهم في حالة دائمة من التوتر والعصبية وعدم الاستقرار، ممّ يدفعهم إلى البحث عن الراحة في الهجرة أو السكن خارج مدينة القدس، من أجل ذلك تقوم السلطات باعتقال المستهدفين في أثناء سفرهم أو عودتهم، أو في الشارع العام في أثناء توجههم إلى أعمالهم أو دراساتهم، وربما اقتحمت قوات الاحتلال، لغرض الاعتقال، الأماكن التي يفترض فيها الأمان، كالمستشفيات وأماكن العبادة[174].

ج. أساليب التحقيق مع الأسرى:

- تنتهج قوات الاحتلال في التحقيق مع المقاومين عدداً من الإجراءات، بغرض الإضفاء على عملية التحقيق رهبة ورعباً، فمنذ اللحظة الأولى يتعرض المعتقل للتفتيش العاري، وتنزع منه ساعة اليد، ورباط الحذاء، وحزام البنطال، وكافة المقتنيات الخاصة، ويوضع على عينيه عصابة سوداء، (وكانت العصابة حتى سنة 1998 عبارة عن كيس من القماش الثقيل الوسخ ذي رائحة كريهة)، ثم يجبر المعتقل على الوقوف ساعات طويلة، أو الجلوس على كرسي صغير رجلاه الأماميتين قصيرتين.
- تمارس السلطات أساليب التعذيب والضغط النفسي والبدني بحق المعتقلين، وكذلك الإهانة والإذلال، من ضربٍ وشبحٍ وإغماض دائم للعينين إلا في حالة التحقيق، أو تجويع ومنع من النوم، أو تبريد للغرفة بشكل مقصود، أو منع من قضاء الحاجة واستخدام الحمام، أو منع للفراش والأغطية، أو شدّ زائد للأصفاد والقيود على الأيدي والأرجل، أو إجبار المعتقل على أداء حركات رياضية قاسية، أو التهديد باعتقال بعض أفراد العائلة أو جميعهم، أو النيل من عرضهم وشرفهم، أو استعمال الضباط ومعاونيهم الألفاظ النابية وسبّ الذات الإلهية، أو المنع من أداء الصلاة، أو استخدام الأصوات الصاخبة التي تسبّب الهذيان وتشويش الذهن والصداع، أو المنع من التنفس بقصد إشعار المعتقل أنه قريب من الموت.
- تحرص السلطات على تنويع أساليبها مع الأسرى، وتبدأ التحقيق بالترغيب والإغواء وإثارة المشاعر، مقابل تعاون المعتقل في أثناء التحقيق والإدلاء بـ"معلومات بسيطة"

[174] **المرجع نفسه**، ص 48.

عن رفاقه، كأن يعد الضابط المعتقل بتحسين وضعه في الزنازين من مأكل ومشرب وسجائر، وراحة وكثرة نوم، أو إطلاق سراحه مبكراً، أو منحه بعض الامتيازات التي منعته إياها مؤسسات الاحتلال، أو من خلال إثارة النواحي الجنسية عنده، إذا ما علم الضابط أن ذلك يعني للمعتقل شيئاً.

- استدراج المحققين الأسير للحصول على المعلومة، كأن يبدأ المحقق حديثه بسيلٍ من الأسئلة الناعمة العادية، بقصد التعرف على شخصية المعتقل وثقافته وصلابته، ومن ثمّ الاستخفاف بدور المعتقل الوطني والمبدئي بقصد إحباطه وتثبيطه، أو المبالغة في هذا الدور وتعظيمه، لجعله يتباهى ويزهو ويفتخر بأعماله، أو يخوفه بخطورة "دولة إسرائيل" وسيطرتها على القادة الفلسطينيين والعرب أجمعين، أو يحدثه عن شخصيات وقيادات وطنية، ويقارن وضعهم وأولادهم مع حالة المعتقل "البائسة"، أو أن يشرك المحقق معه ضابطاً آخراً، فيتبادل وإياه دوريّ الطيب والشرير، أو يشرك معه عدداً من الضباط، بهدف التناوب في إلقاء أسئلة منوعة متباعدة الغرض، بقصد تشتيت ذهن المعتقل وإرباكه ومن ثمّ التسبب في انهياره، أو إشراك غرفته بعميل من أبناء جلدته ولغته، بهدف استدراجه بالمعلومات، وغير ذلك من أساليب الترهيب[175].

د. استهداف مصلحة السجون الإسرائيلية للمعتقلين المقدسيين:

تدّعي سلطات السجون الإسرائيلية، أنها تقوم باحتجاز المقاوم الفلسطيني لدواعٍ أمنية، وللحدّ من خطر المقاوم وعنفه، ومن أجل حياة آمنة في الشارع الفلسطينيّ والإسرائيلي. وتنفق السلطات أموالاً طائلة في سبيل تحقيق هذا الادعاء. بينما تدل سياسة مصلحة السجون الإسرائيلية على أهداف انتقامية وعنصرية، وفي مقدمتها تحطيم الإنسان الأسير الفلسطيني المقاوم، وذلك من النواحي النفسية والجسدية والفكرية، بحيث لا يكون صالحاً لإكمال مسيرة المقاومة عند خروجه[176].

وتستخدم مصلحة السجون وسائل عديدة، تهدف من خلالها "إذلال الأسير وإهانته وكسر نفسيته"، في أثناء حبسه وتنقله بين السجون أو تنقله بين العيادات الطبية العسكرية، أو عزله ومعاقبته، ومن هذه الوسائل:

---

[175] **المرجع نفسه**، ص 126.

[176] **المرجع نفسه**.

- استخدام نظام التعداد اليومي أربع أو خمس مرات يومياً، أولها الساعة الخامسة فجراً، ويقوم بالعدّ ضباط وجنود مدججون بالهراوات وأسلحة الغاز، حيث يثيرون ضجة مفتعلة بالعصي وإضاءة الأنوار بينما الأسرى نائمون، ثم يجبرونهم على الوقوف، ومن كان من الأسرى نائماً في الطبقة الثانية من السرير فعليه النزول، ويعاقب كل من يخالف هذه التوجيهات.
- استخدام نظام التفتيش شبه اليومي، فيقوم الضباط وعشرات الجنود المدججون بأسلحة خاصة، بالهجوم على الغرفة المقصودة بالتفتيش، وغالباً ما يحدث هجوم التفتيش نهاراً أو ليلاً، أو في أثناء تناول الأسرى لوجبات الطعام أو أدائهم للصلوات. وعادة ما يجبر الأسرى على الانبطاح أرضاً، واضعين أيديهم فوق رؤوسهم، وقد يجبرون على التعري، ثم يقوم الجنود بتفتيش الأسرى وحاجياتهم بشكلٍ دقيق ومزعج، بدعوى البحث عن وسائل ممنوعة، فيقلبون الغرفة رأساً على عقب، ويحطمون ممتلكات الأسرى وأجهزتهم في كثير من الأحيان، وقد يصادرون الكتب والكراريس المكتوبة.
- استخدام نظام التنقلات بين السجون والمحاكم والعيادات (البوسطات)، حيث في كثير من الأحيان يجبر الأسرى على التهيؤ فجراً، ثم يحتجز في زنزانة الانتظار إلى ساعة صعوده للبوسطة، مقيد اليدين والرجلين، جالساً على كرسي من حديد، وأحياناً تستمر البوسطة في السفر 12 ساعة، يعطى الأسير خلالها وجبة واحدة من الطعام، ويمنع عادة من قضاء حاجته، ويلاقي الأسير خلال ذلك الألم الشديد والذل الكبير، وكثيراً ما تسببت هذه الظروف بأمراض مستعصية للأسرى، خصوصاً كبار السن منهم والمرضى أصلاً.
- استخدام سياسة العقاب والانتقام، فتعاقب مصلحة السجون الأسرى بالعزل أياماً وأسابيعاً، وربما أشهراً طويلة، وقد بلغ العزل ببعض الأسرى المقدسيين 12 عاماً، وهو ما حصل مع الأسير المقدسي محمود عيسى، الذي تتهمه سلطات الاحتلال بالمشاركة في اختطاف الجندي الإسرائيلي طوليدانو سنة 1992، كما تعاقب مصلحة السجون الأسرى بدفع غراماتٍ من مئات الشواكل بذرائع مختلفة، وبحجة خرق النظام وتهديد الأمن، أو تعاقبهم بمنعهم من لقاء ذويهم أو بعض أفراد أسرهم، أو تعاقبهم بوضعهم في سجون بعيدة جداً عن أهاليهم، أو تجعل الأسرى الأشقاء في سجون مختلفة بدل السجن الواحد، فتنتقم بهذا الأسلوب من الأسرى ومن أهاليهم،

أو تمنعهم من الالتحاق بالدراسات الجامعية، أو تقوم أحياناً بالهجوم المفاجئ على قسم من الأقسام، وتطلق على الأسرى قنابل الغاز، وتضرب من يواجهها منهم بالهراوات.

- استخدام التمييز العنصري بين الأسرى الفلسطينيين والسجناء اليهود، فالأسير الفلسطيني المتهم بقتل يهودي، يعدُّ قائماً بـ"عملية إرهابية"، ويحاكم على أساس الانتماء إلى "منظمة إرهابية"، بينما السجين اليهودي المتهم بقتل عربيّ، يعدُّ أنه قام بعملية جنائية، وعلى هذا الأساس يمنح السجين اليهودي مجموعة من الامتيازات التي يحرم منها الأسير الفلسطيني، ومن بين هذه الامتيازات[177]:

1. تحديد حكم القتل لصالح السجين اليهودي ببضعة أعوام، وربما يفرج عنه بعد خمسة أو سبعة أعوام، بينما يحكم الفلسطيني بالمؤبد، وقد قضى الأسير نائل البرغوثي، من رام الله، 34 عاماً قبل الإفراج عنه، وما يزال الأسير كريم يونس، من بلدة عارة في الداخل الفلسطيني، في السجن أيضاً للعام الـ 34.
2. السماح للسجين اليهودي المتهم بقتل عربي بالخروج في عطلة شهرية، ومثل ذلك عامي بوبر Ami Popper الذي قتل سبعة عمال فلسطينيين سنة 1990 في منطقة عيون قارة المسمّاة ريشون لتسيون Rishon LeZion. بينما يحرم الأسير الفلسطيني من هذه العطلة أبداً.
3. السماح للسجين اليهودي بالتواصل تلفونياً مع أهله، واستقبالهم في غرفة الزيارة دون حواجز ولا منغصات، مثال على ذلك: السجين اليهودي يغئال عامير Yigal Amir، قاتل رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين سنة 1995. بينما يمنع الأسير الفلسطيني من ذلك كله.
4. استخدام مصلحة السجون سياسة إشغال الأسرى وعرقلة برامجهم الخاصة، بحيث يبقى الأسرى منشغلين ببعض الأمور السطحية، وتتطوّر الأمور ويسود جوّ التوتر بين الأسرى والسجان، وهذا هو مقصد سلطات السجون[178].
5. استخدام الاستخبارات التابعة لمصلحة السجون سياسة فرِّق تسد، فتعمد إلى تقسيم السجن إلى أقسامٍ عديدة، وتنتهج فيها سياسات مختلفة ومتناقضة،

[177] **المرجع نفسه**، ص 48.

[178] **المرجع نفسه**، ص 159.

مستغلة نزاعات حاصلة بين بعض التنظيمات الفلسطينية، فتعمل على تأجيجها، بهدف إشاعة الفرقة بين الأسرى[179].

هـ. طبيعة السجون والمعتقلات الإسرائيلية:

القاعدة الأساسية لدى سلطات الاحتلال، أن تتحمل مديرية مصلحة السجون مسؤولية إدارة السجون، إلا أن الجيش الإسرائيلي، المسؤول عن إدارة الأمن في الضفة الغربي وقطاع غزة، صنع سجوناً خاصة به، وكان ذلك مع بدايات الانتفاضة الأولى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، وكان من أبرز هذه السجون: الفارعة، والظاهرية، وأنصار، والنقب، ومجدو. وقد استمرت إدارة هذه السجون من قِبَل الجيش الإسرائيلي حتى سنة 2005، وبعد ذلك انتقلت مسؤوليتها لمديرية مصلحة السجون. ويتنقل الفلسطينيون في مدينة القدس عبر ما يزيد عن 15 سجناً، أهمها سجن المسكوبية حيث يتم التحقيق معهم، ثم سجن الرملة، وعوفر، وجلبوع، ومجدو، وشطا، والجلمة، والتلموند، والدامون، وهداريم، وهشارون، ونفحة، ورامون، وهولي كيدار، وإيشيل[180].

2. صور مقاومة المقدسيين لسياسة التوقيف والاعتقال:

ينظر المقاومون الفلسطينيون إلى الاعتقال كجريمة من جرائم الاحتلال، وهي تضاف إلى جملة الاعتداءات الإسرائيلية. ويقر الفلسطينيون بأن سياسة الاعتقال تنجح أحياناً في ضرب واقع المقاومة الفلسطينية والحدّ من فعاليتها ولو بشكلٍ مؤقت، وأن مواجهة الفلسطينيين لسياسة الاعتقالات، لا يمكن أن تعني إيقافها بشكلٍ مطلق، بل تعني التخفيف منها بقدر الإمكان. ويرى الفلسطينيون كذلك أن مواجهة الاعتقالات أمرٌ ممكن وواجب في الوقت نفسه، ويجب أن تكون دائماً على سلّم أولويات المقاومة الفلسطينية، لأن المقاومين هم رصيد المقاومة وذخيرتها.

وقد راعت الهيئات المعنية بمقاومة سياسة التوقيف والاعتقال، تحصين المواطن الفلسطيني فيما يتعلق بعدد من الموضوعات الرئيسية المتعلقة بالاعتقال، أهمها "منع

---

[179] **المرجع نفسه**، ص 171.

[180] **المرجع نفسه**، ص 18.

حصول الاعتقال ما أمكن"، و"السّريّة: أهم أدوات المقاومة"، و"الوعي لأساليب التحقيق"، و"مقاومة مصلحة السجون"، و"مساندة أهالي الأسرى وذويهم في مواجهة السجان"[181].

أ. مقاومة الاعتقال بمنع حصوله من خلال:

- حرص العاملين في المقاومة على عدم الوقوع بالخطأ، ورأس ذلك الكتمان والسرية. ويعمد المجاهدون والمناضلون أحياناً للتخفي من قوات الاحتلال بالتنكر حيناً، وبالاختباء حيناً آخر. كذلك التغيّب عن البيت في حالات الاعتقالات التعسفية، أو كما اشتهرت تسميتها بـ"الاحترازية"، فهذا يخفف من عدد حالات الاعتقال.
- قيام العدد الغفير من المتظاهرين بسدّ الطريق في وجه قوات الاحتلال ومنعها من اعتقال أحدهم، وبالرغم من سياسة الاحتلال بتكثيف الاعتقالات، إلا أنها لا تستطيع اعتقال جميع المتظاهرين، وهذا يشجع بدوره السكان للخروج بأعداد مضاعفة في وجه الاحتلال[182].
- تشويش الأعداد الكبيرة من المعتقلين على الأجهزة الأمنية، وهذا بدوره قد يحدّ من حجم الاعتقالات ونوعيتها. وقد دفع ذلك أجهزة الاحتلال الأمنية للتوقف أحياناً عن إجراء عمليات التحقيق مع المعتقلين وتحويلهم إلى الاعتقال الإداري دون تحقيق.
- اتخاذ أفراد المقاومة الإجراءات الوقائية الضرورية، في حال فشل الاشتباك أو نفاد الذخيرة، ومن ذلك الاختباء المحكم للإفلات من الاعتقال، والتوقف عن المقاومة إلى حين، أو الفرار والتعرض للمطاردة، بهدف دوام مقاومة الاحتلال.

ب. التزام المقاومين بمبدأ السّرية والكتمان:

إن مقاومة الاعتقال حجر الزاوية في مشروع إنهاء الاحتلال، ففيما تحرص سلطات الاحتلال على استمرار الاعتقالات وتكثيفها، لضمان كبح أيدي المقاومة وتقييدها، فإن المقاومة بالمقابل، تحرص على إفشال هذه السياسة بحفظ اللسان وإخفاء المعلومات.

والرّابط بين السرية والاعتقال، رابط وثيق وعميق، وإن أول وسيلة يتسلح بها المجاهد أو المناضل في وجه الاحتلال، هي وسيلة السّرية والكتمان، فإن المعلومة أو

---

[181] **المرجع نفسه**، ص 51.

[182] **المرجع نفسه**، ص 39.

الخبر سلاحُ المقاوم، ولا ينبغي أن ينتقل هذا السلاح لأيدي الاحتلال بيسرٍ وبساطة. وبالتالي فهي أمانة وطنية وأخلاقية. وسريّة المقاوم بمثابة الحصن من تعدي الاحتلال واختراق الحصون. وحقيقة الصراع بين الاحتلال والمقاومة، يتمثل في الصراع على المعلومة، وفي وقتٍ ينفق فيه الاحتلال الكثير من المال والتأهيل للحصول على المعلومة، فإن المقاوم يلزمه التمرس والتدرب على الاحتفاظ بهذه المعلومة، حتى لا تقع بين يدي الاحتلال، حتى يصبح الحذر والحيطة جزءاً لا يتجزأ من حياته الطبيعية.

ويدرك الاحتلال أن سلاح السرية الذي يتحلى به المقاوم سلاح منيع، يمكّن المقاومة من تحقيق أهداف المقاومة بنجاح ودون تعثر. بالمقابل فإن المقاوم يتسلح بعدد من المفاهيم في هذا السياق، ومنها: أنه من ملك المعلومة ملك القوة، والعكس صحيح، وأنه من خفيت عليه المعلومة صار ضعيفاً، وأن المعلومة على قدر الحاجة، وأن الثقة لا تلغي الحذر، فالاحتياط واجب والحذر صمام الأمان[183].

ج. مقاومة أساليب التحقيق:

يتحصن الكثير من المقاومين الفلسطينيين بالوعي التام لكل ما يتعلق بأمور التحقيق، فهذا يسهّل عليهم التعامل مع ضباط التحقيق ويرفع من معنوياتهم، فلا يتفاجأون بأساليب وحيل أقسام التحقيق، ومن ذلك:

- التعامل مع الإجراءات التي تسبق التحقيق على اعتبار أنها روتينية، فلا يعطيها أيّ اهتمام، ويجعل جلّ تركيزه في الحفاظ على معنوياته مرتفعة، ومتنبهاً لما يدور حوله.
- التحمّل النفسي للضغوطات المختلفة في أثناء التحقيق، ومقارنتها باستمرار المشاق خارج المعتقل، حتى تهون عليه. أمّا ظاهرياً، فإنه يستخدم أسلوب الشكوى المستمرة من أيّ مشكلة بسيطة، والصياح والضجة المفتعلة والطرْقَ بالأيدي والأرجل على الأبواب عند أيّ إهانة أو ضيق يشعر به، حتى يشوّش على جوّ التحقيق ويمنع المحقق من فرض المزيد من الضغوطات.
- الاحتجاج على الاعتداء الذي يتعرض له، والامتناع عن تنفيذ طلبات المحقق باستمرار، واتخاذ عنف المحققين ذريعة للامتناع عن الإجابة على الأسئلة أو حتى الحديث

[183] **المرجع نفسه**، ص 54.

معهم. والشكوى الرسمية المستمرة، لدى الجهات المعنية، كالصليب الأحمر أو حتى مسؤولي التحقيق، على أيّ خروقات يراها المعتقل تتناقض والقانون الدولي وحقوق الإنسان.

- تذكير النفس بفوائد الصبر وقوة الإرادة، في مواقف الشبح المؤلم والعزلة الطويلة، وتكرار المقاوم للمأثورات التي تقوي نفسه وتخفف عنه آلام التعذيب، كتلاوة الآيات الكريمة والأحاديث النبوية، وإنشاد الأشعار الوطنية، وترديد الأمثلة الشعبية، التي ترفع الهمم وتزجر الضعف والهوان، وكذلك الممارسة المستمرة للتمارين الرياضية، والتذكر دوماً أن النصر صبر ساعة.
- عدم التهاون مع الضابط في حالة استخدامه الشتم والسبّ والتهديد، فإمّا إهماله والسخرية منه، وإما بالرد على ألفاظه وشتائمه، وإشعاره أن المقاوم لا يخشى التهديد وأنه منتصر لا محالة.
- عدم الارتكان إلى "النوايا الحسنة"، فالأصل داخل قسم التحقيق، أن يشك المقاوم ويسيء الظن في كل شيء حوله. ففكرة الضابط الطيب والضابط الشرير مثلاً، يقاومها الفلسطيني باستفزاز "الضابط الطيب" فينقلب إلى شرير، ويخلص الفلسطيني من مكره وشره المخبوء.
- التسلح بالأفكار الغنية والردود العلمية المنطقية على ضباط التحقيق، ومن ذلك: الرد على ادعاء الضابط أن مسألة المقاومة تافهة، بالقول: إذا كانت قضيتنا تافهة كما تدعون، فلماذا كل هذه الأجهزة الأمنية والتحالفات الدولية[184]؟

د. مقاومة سياسات مصلحة السجون الإسرائيلية:

تكمن دلالات نجاح الأسير الفلسطيني في مقاومته لسياسات مصلحة السجون، في خروجه من السجن أكثر نضجاً ووعياً لأساليب الاحتلال وأجهزته ومؤسساته، وبحيث يكون أقدر على العودة لمقاومة الاحتلال.

ففي مرحلة "تثبيت الحكم"، يقاوم الأسير الفلسطيني ذلك بالتحلي بالمعنويات العالية، والشروع بالبناء الذاتي ثقافياً وأمنياً. وفي مرحلة "ما بعد الحكم" يحرص الأسير

[184] **المرجع نفسه**، ص 107.

على رفض إملاءات السجان، وإجباره على تحقيق مطالبه كتوفير القنوات الفضائية الإيجابية، وزيارات الأهل، والرعاية الصحية الجيدة، إضافة إلى التعليم الجامعي، وغير ذلك[185].

وقد قاوم الأسرى الفلسطينيون سياسات مصلحة السجون، بوسائل وأساليب متنوعة ومختلفة، منها ما هو بأسلوب جماعي، ومنها ما هو بأسلوب فردي. أما على صعيد الأسلوب الجماعي فقد انتهج الأسرى عدة أساليب، أولها: تقوية الجبهة الداخلية للأسرى بالتعبئة والتثقيف النفسي والفكري، في مواجهة سياسة السجون الهادفة إلى تجهيل الأسرى والتشويش عليهم. ثانيها استخدام سلاح الإضراب عن الطعام في مواجهة تنكر مصلحة السجون لحقوق الأسرى. ثالثها رفع الأسرى للالتماسات القانونية ضدّ مصلحة السجون. رابعها دوام التواصل مع العالم الخارجي، لما يشكله هذا التواصل من قوة معنوية ومادية، ومصدراً مهماً للمعلومات المتبادلة. خامسها محاولات الهروب الجماعي من السجون[186].

أما على المستوى الفردي، فقد قاوم الأسير مصلحة السجون بوسائل عدة، أولاها التعلم، والقراءة العامّة، والثقافة الوطنية، في مقابل سياسة التجهيل. ثانيها التسلح بالتعبد لله تعالى، والتلاوة، وكثرة الذكر، ومطالعة أعمال الثائرين والأبطال، في مقابل سياسة الإحباط والتيئيس. ثالثها التفاعل الاجتماعي، والتكافل، والتضامن. رابعها الرياضة على أنواعها. خامسها المواجهة الفردية العنيفة للسجان، ومنها الإضراب الفردي عن الطعام، وآخرها محاولة الهروب الفردي من السجن[187].

هـ. مقاومة أهالي الأسرى:

أبدى أهالي الأسرى وذويهم على الدوام رباطة جأش في العامل مع سياسات مصلحة السجون، وأعرب 92% من جمهور أهالي الأسرى المستطلعة آراؤهم من قبل مؤسسة الضمير لرعاية شؤون الأسرى عن استعدادهم للصبر والصمود في مواجهة قرارات الاحتلال بعدم الإفراج عن أبنائهم، خصوصاً في عمليات التبادل أو مبادرات الاحتلال بالإفراج عن بعض الأسرى. فيما أفاد 85% منهم أن إيمانهم بالقضية الوطنية لم

[185] **المرجع نفسه**، ص 160.

[186] **المرجع نفسه**، ص 186.

[187] **المرجع نفسه**، ص 188.

يتراجع، وقد أكد 85% منهم أنهم لن يقبلوا بالإبعاد أو التخلي عن الإقامة في مدينة القدس مقابل الإفراج عنهم، فيما أكد 100% منهم أنهم لا يقبلون بالإفراج مقابل تجريد أسرهم من حقّ الإقامة[188].

ونستطيع القول، إن الأسرى الفلسطينيين وأهاليهم قد نجحوا إلى حدّ ما، بالتغلب على سياسات السجان الإسرائيلي، وإن أهداف الاحتلال المركزية في تحطيم المقاومين قد فشلت، ودليلنا على ذلك، أن نسبة عالية من الفلسطينيين المحرّرين، قد عادوا للعمل المقاوم كلما أفرج عنهم، وأنه تمّ اعتقالهم مرّات عديدة.

حادي عشر: أجهزة الاحتلال في تنفيذ الانتهاكات:

تزعم "إسرائيل" انتهاج سياسة الفصل بين السلطات (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية)، إلا أن هذا الفصل يمتاز بالشكلية تجاه الفلسطينيين، وتجاه الطبقات الإسرائيلية المستضعفة، حيث يتجلى التمييز العنصري والكيل بمكيالين. حيث تعدُّ كافة أجهزة دولة الاحتلال ومؤسساتها المختلفة مجندة لتحقيق أهداف الدولة الاستراتيجية وتطلعاتها الاستعمارية. ويتجسد ذلك بوضوح فيما يتعلق بالسيطرة على مدينة القدس وتهويدها وتفريغها من سكانها الأصليين. وتسخر الدولة أذرعها المتنوعة للقيام بمهام السيطرة والتهويد للمدينة المقدسة. لذا فقد تمكن الاحتلال من مصادرة الأراضي الفلسطينية وسلب الممتلكات والعقارات، من خلال قوانين وإجراءات مختلفة، باسم "حارس أملاك الغائبين" أو بذريعة استخدامها لصالح الحدائق الوطنية أو لكونها أراضي الدولة. ومثل ذلك يقال في عموم إجراءات التهويد واغتصاب الحقوق المدنية للمواطنين، أو التستر على جرائم المستوطنين واعتداءاتهم، أو الاعتداءات المنظمة بحق المقدسات والمسجد الأقصى المبارك[189]. وتتعدد أجهزة دولة الاحتلال وأذرعها التي من شأنها الاستفراد بالفلسطينيين في مدينة القدس، ومحاصرتهم والتسبب بتهجيرهم. ومن أهم هذه الأذرع:

---

188 الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، والائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسرى وحقوق الإنسان، **أسرى القدس في سجون الاحتلال الإسرائيلي، دراسة سياسية ديمغرافية اجتماعية اقتصادية**.

189 خالد زبارقة، عندما يصبح القانون أداة لتنفيذ الجريمة، فلسطينيو 48، 2015/8/25، انظر: http://ww.w.pls48.net/?mod=articles&ID=1202379#.WFpXwdJ97cs

1. السلطة التشريعية (الكنيست):

تفتقر السلطات التشريعية في "إسرائيل" إلى دستور بالمعنى المتعارف عليه، وتحتفظ السلطة بمجموعة "قوانين أساس"، تضعها السلطة التشريعية (الكنيست) كلما احتاجت إلى سَنها. ومنذ احتلال السلطات لمدينة القدس في 1967/6/7، وظّف الكنيست القانون والقضاء الإسرائيليين بهدف إحكام السيطرة على المدينة، ومن أجل تلبية أهداف واحتياجات استيطانية وتوسعية، بحيث يتحقق الإجماع الشعبي الإسرائيلي على هذه القوانين، ويصبح من الصعوبة التراجع عنها. ويتجاهل الكنيست في العادة القوانين والأعراف الدولية السارية على المناطق المحتلة[190]. وقد تجلت عنصرية تشريعات الكنيست تجاه الفلسطينيين عامة والمقدسيين خاصة، في الأنظمة والقوانين التالية: أنظمة الطوارئ لسنة 1945، وقانون العودة لسنة 1950، وقانون أملاك الغائبين لسنة 1950، وقانون الجنسية لسنة 1951، وقانون أملاك الدولة لسنة 1950، وقانون استملاك الأراضي لسنة 1953، وكذلك القوانين التي تجرم إحياء ذكرى النكبة، وزيارة "الدول المعادية"، وتهجير وطرد فلسطينيي النقب، وكذلك منع الفلسطينيين من السكن في مناطق نفوذ المجالس المحلية اليهودية، وعشرات القوانين العنصرية الأخرى[191].

وتتنافى تشريعات الكنيست الإسرائيلي مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، وكذلك القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الانسان، والاتفاقية الدولية لتحريم إبادة الجنس البشري، وإعلان الأمم المتحدة بخصوص إلغاء التمييز العنصري بكافة أشكاله، والعقد الدولي بشأن مكافحة العنصرية والتمييز العنصري، والعديد من الاتفاقيات الدولية الأخرى.

وكانت الأمم المتحدة قد اتخذت القرار رقم 3379 في سنة 1975 الذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية، ولكنها عادت فألغته نهاية سنة 1991 تشجيعاً لـ"إسرائيل" في المشاركة في محادثات مدريد التي انتهت بتوقيع اتفاقية أوسلو[192].

---

190 مجموعة من المؤلفين، **42 عاماً من الاحتلال – ملف القدس**، ص 12.

191 غازي حسين، عنصرية الصهيونية والكيان الصهيوني، موقع العهد الإخباري، 2012/4/14، انظر: http://bit.ly/2nqRIo4

192 المرجع نفسه.

2. السلطة القضائية:

تتكون السلطة القضائية في "إسرائيل" من وزارة العدل وتفرعاتها المتنوعة، إضافة إلى المحاكم المدنية والعسكرية على أنواعها، وتحديداً محاكم الصلح والمركزية والعدل العيا. وقد استغلت السلطة القضائية الإسرائيلية قوانين وأنظمة الطوارئ والأمن العام لسنة 1945، فيما يخص الفلسطينيين ومدينة القدس تحديداً، حيث تجيز هذه القوانين والتشريعات للحكومة الإسرائيلية وقادتها العسكريين، بمصادرة أراضٍ، أو عقارات، أو ممتلكات بذرائع أمنية أو عسكرية.

ولم تفتأ محكمة العدل العليا الإسرائيلية تتبنى نمطاً يقوم على انتقاء القوانين، وعلى غضّ الطرف عن السياسات الإسرائيلية منذ أيام الاحتلال الأولى للأراضي الفلسطينية. وذلك تساوقاً مع رؤى ورغبات المستوى السياسي الإسرائيلي، وفي سبيل ذلك يلجأ قضاة المحكمة العليا بتفسيرات شاذة لأحكام القانون الدولي وقواعده[193].

وفي الوقت الذي تصف فيه المؤسسات القانونية والحقوقية الدولية ما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، من اقتلاعهم من أراضيهم، وتهجيرهم، وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم بـ"التطهير العرقي"، فإن الإسرائيليين من صناع القرار وفقهاء القانون الإسرائيلي يرفضون إضفاء هذه الصفة على قوات الاحتلال، ويرون فيها اتهاماً خطيراً يصعب التحقق منه وإثباته، ويدعون أن القانون الدولي المعاصر لم يتوصل بعد إلى تبني تعريف قانوني لمفهوم التطهير العرقي[194].

وفيما تشير الدراسات إلى أن نسبة القضايا التي حكمت فيها المحكمة العليا لصالح الفلسطينيين بلغت 2% فقط، فقد أكدت مؤسسة ييش دين Yesh Din الإسرائيلية الحقوقية، في دراسة لها في 2015/5/14، تحت عنوان "الالتفاف على القانون"، أن غالبية المستوطنين الإرهابيين يفلتون من العقاب على جرائمهم في حقّ الفلسطينيين، وأن المحاكم الإسرائيلية قد برأت 92.6% من المستوطنين في الفترة 2005–2014، بذريعة عدم كفاية الأدلة، أو عدم التمكن من الوصول إلى مرتكب الجريمة[195].

---

[193] الجامعة العربية: المحكمة العليا "الإسرائيلية" غطاء قانوني للعنصرية، **الخليج**، 2015/5/7، انظر: http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/ea65550b-e903-4d8a-8796-7f5412d51912

[194] مجموعة من المؤلفين، **42 عاماً من الاحتلال – ملف القدس**، ص 64.

[195] "يش دين" الإسرائيلية: الغالبية الساحقة من المستوطنين يفلتون من العقاب على جرائمهم، **الحياة الجديدة**، 2015.

3. السلطة التنفيذية:

تتكون السلطة التنفيذية الخاضعة للمستوى السياسي في "إسرائيل"، والتي تعنى بالمتابعة المباشرة للفلسطينيين في مدينة القدس من المؤسسات التالية:

- الوزارات الإسرائيلية المختلفة، وجميعها تقوم بدور كشف نقاط ضعف المقدسيين وإحالتهم إلى الأجهزة والمؤسسات المعنية، وتحديداً إلى وزارة الداخلية المهتمة بسحب إقامات المقدسيين وحرمانهم من مخصصات التأمين الوطني، وحرمانهم كذلك من جمع الشمل أو السفر أو العودة منه، إضافة إلى تحصيل بعضاً من أنواع الضرائب والغرامات.
- بلدية القدس، المسؤولة المباشرة عن تشييد الاستيطان وتوسعته، ومتابعة هدم البيوت العربية وملاحقة أعمال التجارة والمهن المتنوعة للفلسطينيين، وكذلك تحصيل الغرامات والضرائب المختلفة، وتحديداً ضريبة الأرنونا.
- أجهزة الشرطة ووحداتها المختلفة، وشرطة السجون، وحرس الحدود.
- الأجهزة الأمنية الاستخبارية، ومنها: جهاز الأمن العام الداخلي (الشاباك)، وجهاز الموساد Mossad.

ورأينا ضرورة توضيح دور أهم جهازين في استهداف المقدسيين وهما: بلدية الاحتلال، وجهاز الشاباك:

أ. بلدية الاحتلال "بلدية القدس":

رفض الفلسطينيون في مدينة القدس التعاون مع بلدية الاحتلال، التي فرضت نفسها بقرار عسكري إسرائيلي فور احتلال المدينة سنة 1967. وعدَّ المقدسيون البلدية ذراعاً للاحتلال لفرض سيطرته وأجندته وخدمة مصالحه الاستعمارية في مدينة القدس.

وقد تمسك المقدسيون بالموقف الوطني الذي يعدُّ القدس مدينة محتلة، وأنه من حقهم تقرير مصيرهم واختيار من يمثلهم في إدارة شؤونهم سياسياً وخدماتياً. وأن أي مشاركة من قبل المقدسيين في انتخابات بلدية الاحتلال، في ظلّ إجماع يهودي على "وحدة المدينة وخضوعها المطلق للسيادة الإسرائيلية"، يعدُّ موافقة صريحة على ضمّ

القدس إلى دولة الاحتلال، وخدمة مجانية لصالح تبييض وجه الاحتلال العنصري أمام الرأي العام العالمي[196].

قاطعت الأغلبية الساحقة من المقدسيين انتخابات بلدية الاحتلال، وحسب المعطيات الإسرائيلية فإن نسبة المشاركين من المقدسيين في سنوات الاحتلال الأولى بلغت ما بين 15–20% من أصحاب حقّ الاقتراع. إلا أن مقاطعة المقدسيين للانتخابات استمرت في تعاظم، إلى أن وصلت نسبة المشاركة في سنة 2009 إلى 1.7% فقط من مجموع أصحاب حقّ الاقتراح من الفلسطينيين[197]. كذلك رفض المقدسيون محاولات البلدية لاحتوائهم، وكانت آخر هذه المحاولات إعلان مجموعة مشتركة من العرب واليهود سنة 1993، عن تشكيل "كتلة السلام" لخوض الانتخابات، بذريعة تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب والمنافع الحياتية للمقدسيين[198].

لم تأبه بلدية الاحتلال بالوضع الكارثي الذي آل إليه المقدسيون بسبب سياستها العنصرية، وبدا ذلك جلياً في الفارق الكبير بين حال شرقي المدينة ذي الأغلبية العربية، وبين غربيها من المستوطنين اليهود. إذ إن النسبة بين الخدمات التي يتلقاها المواطن المقدسي من قبل بلدية الاحتلال، إلى تلك التي يتلقاها المستوطن اليهودي تتراوح من ثلاثة إلى سبعة أضعاف لصالح المستوطن. وذلك على المستويات الحياتية كافة، الصحية والتعليمية والإسكان، وكذلك البنية التحتية المتعلقة بالطرق والكهرباء وشبكات الصرف الصحي، إضافة إلى المستوى الترفيهي.

وبالرغم من عدم اعتراف المقدسيين بالبلدية وإجراءاتها منذ احتلال المدينة، إلا أن المواطن المقدسي يضطر إلى علاقة يومية بالبلدية وأجهزتها المختلفة، حيث يستلزم غالباً الاعتراض على مخططات البلدية، التي لا تلبي أياً من مصالح الفلسطينيين، بل وتتقصد الإساءة إليهم في كل ما يتعلق بوجودهم وهويتهم، ويتحرج المقدسيون عادة من الاعتراض على المخططات، حتى لا يُستدرجوا إلى المزيد من الإجراءات التي تُكسب البلدية أيّ شرعية[199].

---

[196] أسامة حلبي، **بلدية القدس العربية**، ط2 (القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (مؤسسة باسيا)، 2000)، ص 57.

[197] نظمي الجعبة، **الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة**، ص 33.

[198] أسامة حلبي، **مرجع سابق**، ص57.

[199] نظمي الجعبة، **الإسكان في القدس: بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة**، ص 54.

قاوم المقدسيون سلطة بلدية الاحتلال، ودعوا إلى إعادة تشكيل المجلس البلدي العربي، أو إلى انتخاب بلدية عربية، تعبّر عن حقوق ورغبات المواطنين المقدسيين والسكان وتطلعاتهم، وإن كانت بحكم ظروف الاحتلال الحالية قد تكون "بلدية في الظل". كما جرت عدة محاولات لتشكيل هيئات وطنية أهلية تغطي بعض الاحتياجات الحياتية والاجتماعية والصحية والتعليمية وكذلك السياسية. إلا أن حكومات الاحتلال كانت تسارع إلى إحباط هذه الجهود أولاً بأول[200].

ب. جهاز الأمن العام (الشاباك):

يقوم جهاز الشاباك منذ احتلال مدينة القدس بمهام كبيرة ضدّ الفلسطينيين. ويتفرع هذا الجهاز إلى أقسام عديدة، كلها تهدف إلى توفير الأمن لدولة "إسرائيل"، وتعدُّ شعبة المخابرات المسمّاة "شعبة العاملين في القسم العربي" العمود الفقري للجهاز، ويتمتع ضابط هذه الشعبة بمواصفات خاصة، لأنه يضطر في أغلب الأحيان للقاء منفرد بالعملاء الذين يجندهم للحصول منهم على المعلومات، وهذا يستلزم منه قدرة كبيرة على التمثيل، قادر على الإقناع وله شخصية جذابة، وأن يظهر كشخص اجتماعي، وإلا فإنه سيصعب عليه أن يقنع العملاء بخيانة أبناء شعبهم عدى عن خيانة المقربين منهم وأقربائهم[201].

وينجز ضباط المخابرات دورة تدريبية لمدة شهر على الأقل، يخالطون خلالها عائلات عربية فلسطينية، لكي يتعلم منها العادات واللهجة والأمثال العربية المحكية، عدا عن التدريب على حفظ آيات وأحاديث شريفة، لكي يبدو الواحد منهم مقتدراً ذكياً أليفاً. ويقدم الضابط نفسه لهذه العائلات كطالب دراسات عليا أو باحث اجتماعي، أو أجنبي يعنى بدراسة التاريخ، أو ما شابه. وينتحل الضابط في العادة في أثناء التحقيق مع المعتقلين لنفسه اسماً عربياً دارجاً، أو كنية عربية، بهدف تعزيز الألفة مع المعتقلين وكسر الحاجز النفسي في أثناء التحقيق، وحتى لا يظهر أنه غريب على البيئة، عدا عن إخفاء الضابط لاسمه الحقيقي للضرورة الأمنية[202].

---

[200] **المرجع نفسه**، ص 5.

[201] مروان البرغوثي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 20.

[202] **المرجع نفسه**، ص 23.

ويعدُّ جهاز الشاباك المقاومة الفلسطينية المسلحة عدوّه الأول، والمتمثلة بالعمليات التي تستهدف الجنود والمستوطنين وعموم الأهداف الإسرائيلية، والتي تنطلق في صورة عمليات استشهادية وعمليات فدائية وهجمات مسلحة، ثمّ تأتي في المرتبة الثانية في العداء عمليات المقاومة الشعبية، والتي يستخدم فيها المقاومون الزجاجات الحارقة (المولوتوف) والسكاكين والحجارة، إضافة إلى عمليات الدعس وتخريب ممتلكات العدو، وكذلك الخروج في مسيرات ومظاهرت واعتصامات، خصوصاً في ظروفٍ ومواقع حساسة، يكون فيها نسبة الضرر بقوات الاحتلال والمستوطنين والممتلكات كبيرة[203].

خلاصة:

اعتمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الانتهاكات والاعتداءات بحق مدينة القدس ومواطنيها، سبيلاً لتحقيق أهدافها المتمثلة بتهويد المدينة وإحلال المستوطنين اليهود بدل سكان المدينة الأصليين من العرب والمسلمين. ونفذت سلطات الاحتلال في سبيل ذلك مخططات ومشاريع عامة تتعلق بالأرض والإسكان والتهجير، ثم بذلت جهوداً كبيرة في أسرلة وتهويد المشاهد المعمارية والأثرية وعموم المجتمع المقدسي ومظاهره.

وقد أنجزت سلطات الاحتلال مراحل متقدمة من مخططاتها وأهدافها، واستخدمت سياسات قاسية ضدّ السكان، شملت توقيف الآلاف منهم واعتقالهم، وإبعاد المئات وتهديدهم في أرزاقهم وحرياتهم. وفي مرحلة متأخرة، دعمت السلطات مشروعاتها الاستيطانية بإقامة جدار الضم والتوسع حول المدينة وبين أحيائها، لإتمام ما تحتاجه عمليات التهويد عامة وتهويد المسجد الأقصى والمقدسات خاصة.

ولقد قاوم الفلسطينيون في مدينة القدس، كافة أساليب الاحتلال في الانتهاكات والاعتداءات بثبات وصمود، وأظهروا قدرة على التحمل في مواجهة وسائل الاحتلال العنيفة، كما أثبت الفلسطينيون صدق انتمائهم وحبهم للمدينة، وازدادوا مع السنين عدداً وثقافة وصلابة.

---

[203] **المرجع نفسه**، ص 2.

وكانت مجموعة النخبة المقدسية التي وجه لها الباحث استبياناً لغرض هذه الدراسة حول انتهاكات الاحتلال وسبل مقاومتها، ويشمل الاستبيان 18 سؤالاً[204]، قد أجملت مقاومة المقدسيين في جملة من الأساليب أهمها: أسلوب المقاومة الفردية والجماعية، ونصب خيام الاعتصام، والمرابطة، وكذلك:

- التسلح بالصبر والثبات واتباع سياسة طول النفس بالرغم من الخسائر العظيمة.
- إقامة الفعاليات والنشاطات المختلفة في مواقع الانتهاكات.
- انتهاج أساليب المقاومة السلمية أحياناً والمسلحة، البيضاء والنارية، أحياناً أخرى.
- التوجه إلى المحاكم الإسرائيلية بهدف كسب الوقت، بالرغم من سلبية النتائج في العادة.
- إثارة القضايا إعلامياً ولدى المؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة.
- تكثيف البناء غير المرخص بالرغم من سياسة الهدم، وإعادة بناء المهدوم المرة تلو المرة.

[204] انظر ملحق معلومات داعمة، رقم (3)، ص 301.

The Palestinian Resistance
Against the Israeli Occupation of Jerusalem
1987–2015

هذا الكتاب

هذا الكتاب في أصله رسالة ماجستير يبحث في مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس، خلال الفترة 1987–2015، ويستعرض التسلسل التاريخي للهبات والانتفاضات، والدوافع وراء إصرار الفلسطينيين على مقاومة الاحتلال، والتي كانت السبب الأول في إعاقة التهويد المطلق للمدينة.

ويخلص الكتاب إلى عدد من النتائج، في مقدمتها أن المقاومة في المدينة تُطوّر أداءها تبعاً للمستجدات الأمنية الإسرائيلية، كما أنها تنتقل عبر الأجيال دون توقف.

وينبه الكاتب إلى عدد من التوصيات، أهمها: تشكيل مرجعية مركزية فلسطينية قابلة للاستمرار في العمل الميداني في ظلّ البطش الإسرائيلي، وتوحيد الجهد الوطني في مقاومة الاحتلال، وتطوير المراكز البحثية المتخصصة في الشأن المقدسي، لتوثيق أعمال المقاومة في المدينة، وإشاعة الثقافة العربية الإسلامية في أوساط الفلسطينيين، والتركيز على محورية المسجد الأقصى في الصراع، وعلى وحدوية الانتماء الوطني في الدفاع عن المدينة وسكانها.

ISBN 978-9953-572-66-6
9 789953 572666

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت